البعد القومي العربي للسياسة الخارجية الليبية

العلاقة بين النظرية والتطبيق

(2010 - 1969)

Arab National Dimension in Libyan Foreign Policy between Theory and Practice

(1969 -2010)

إعداد الطالب

عبدالرؤوف محمد أبو القاسم الأشخم

إشراف

الدكتور سعد فيصل السعد

دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2011/2012 م

تفويض

أنا عبدالرؤوف محمد بالقاسم ، أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، بتزويد نسخ من رسالتي ، للمكتبات ، أو المؤسسات ، أو الهيئات ، أو الأشخاص عند طلبها .

الاسم : عبدالرؤوف محمد بالقاسم

التاريخ : 2021 / 12 / 14

التوقيع : 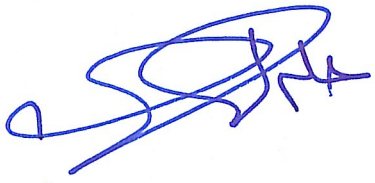

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها (**البعد القومي العربي للسياسة الخارجية الليبية العلاقة بين النظرية والتطبيق 1969 - 2010**) وأجيزت بتاريخ 14 /12 / 2011

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
1 - الدكتور سعد فيصل السعد	مشرفا	
2 - الأستاذ الدكتور أمين مهنا مشاقبه	عضواً خارجيا	
3 الدكتور محمد جميل الشيخلي	رئيسا.....	

شكر وتقدير

أودُّ ابتداءً ، أن احمد الله الذي بعث فينا محمداً ، صلي الله علية وسلم ، هادياً وبشيراً .

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير ألي أستاذي الفاضل الدكتور سعد فيصل السعد ، الذي قُبل الأشراف علي رسالتي وقدم لي كل ما لدية من معلومات ساهمت في إثراء الرسالة .

كما وأتقدم بالشكر ألي أعضاء لجنة المناقشة والحكم علي رسالتي .

حيث يشرفني أن أقدم خالص شكري و امتناني .

والله الموفق

الإهـــــــداء

أهدى هذا الجهد إلي ينبوع المحبة والحنان والعطاء ..... أمي الغالية

إلي الشمعة التي أذابت نفسها لتنير لي طريق العلم والمعرفة .....أبي الغالـــي

والي .....أخـــواتـــــي

إلي.....أقاربـــــــي

إلي .....أصدقائـــي

الباحث

عبدالرؤوف محمد

الفهرس

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الفصل التمهيدي : عنوان الدراسة	أ
- التفويض	ب
- قرار لجنة المناقشة.....	ج
- شكر وتقدير.....	د
- الإهداء.....	ه
- الفهرس	و
- الملخص بالغة العربية	ط
- الملخص بالغة الانجليزية	ك
الفصل الأول: مقدمات الدراسة : - مقدمة.....	1
- مشكلة الدراسة وأسئلتها.....	3
- فرضيات الدراسة	4
- أهداف الدراسة	4
- أهمية الدراسة	5
- حدود الدراسة.....	5
- محددات الدراسة.....	5
- التعريفات الإجرائية للدراسة.....	6
- الإطار النظري والدراسات السابقة	8
أ – الإطار النظري	8
ب– الدراسات السابقة	14
- منهج الدراسة	19
- مصادر الدراسة	19

الفصل الثاني: القومية العربية والسياسة الخارجية الليبية.....	20
المبحث الأول ــ تاريخ مفهوم القومية	21
المطلب الأول:مفهوم الأمة	25
المطلب الثاني : القومية والأمة	27
المطلب الثالث :القومية والوطنية	29
المطلب الرابع :القومية العربية وتاريخ نشأتها	35
المبحث الثاني : مفهوم السياسة الخارجية	45
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية	53
المطلب الأول:أثر العامل الجغرافي علي السياسة الخارجية الليبية	55
الموقع الجغرافي	56
المساحة	57
الخريطة الجغرافية لليبيا.....	59
الحدود السياسية	60
المطلب الثاني: أثر العامل الاقتصادي علي السياسة الخارجية الليبية.....	66
المطلب الثالث:أثر العامل البشري علي السياسة الخارجية الليبية	73
الفصل الثالث : ثوابت السياسة الخارجية الليبية اتجاه الوحدة العربية	78
المبحث الأول : المحاولات الوحدوية الليبية	79
المطلب الأول : المشاريع الوحدوية الليبية.....	81
المطلب الثاني: مشروعات التكامل والتعاون الليبي مع الأقطار العربية	86
المبحث الثاني : أهداف السياسة الخارجية الليبية في الدائرة العربية	88
المطلب الأول: الأهداف السياسية للسياسة الخارجية الليبية عربيا.....	89
المطلب الثاني : الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية الليبية عربيا.....	98
المطلب الثالث: الأهداف الثقافية للسياسة الخارجية الليبية عربيا.....	108
الفصل الرابع: مصادر تهديد وطرق حماية البعد القومي	113
المبحث الأول:مصادر تهديد البعد القومي	114
المطلب الأول :المصادر الداخلية لتهديد البعد القومي العربي	114

أ ــ التحديات السياسية	114
ب ــ التحديات الاقتصادية	116
ج ــ التحديات الاجتماعية.....	119
المطلب الثاني : المصادر الخارجية لتهديد البعد القومي العربي.....	120
أ ــ إسرائيل	120
ب ــ الدول الغربية الكبرى	121
جـــ- تركيا	123
المبحث الثاني : وسائل حماية البعد القومي في السياسة الخارجية الليبية	125
المطلب الأول : - الوسائل الدبلوماسية	126
- الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية	127
- الدبلوماسية الجماعية (متعددت الأطراف).....	127
- دبلوماسية القمة	128
- الدبلوماسية الشعبية أو دبلوماسية الأعلام	128
المطلب الثاني : الوسائل الاقتصادية	130
- أسلوب تقديم المساعدات الاقتصادية	130
- أسلوب المقاطعة الاقتصادية	132
- أسلوب الحضر و التحريم	132
المطلب الثالث : الوسائل العسكرية	134
المطلب الرابع: أسباب فشل السياسية الخارجية الليبية	138
أولا: الصياغة التخطيطية للسياسية الليبية الخارجية	140
ثانيا: أسباب تاريخية سياسية	143
ثالثا: أسباب اقتصادية اجتماعية	147
الفصل الخامس : - **أولاً : الخاتمة**	151
- **ثانياً : الاستنتاجات**	153
- **ثالثاً : التوصيات**	155
المصادر و المراجع	156

البعد القومي العربي للسياسة الخارجية الليبية العلاقة بين النظرية والتطبيق

(2010 – 1969)

أعداد الطالب: عبدالرؤوف محمد بالقاسم الاشخم

أشراف الدكتور : سعد فيصل السعد

الملخص

تطمح هذه الدراسة المعنونة " البعد القومي العربي للسياسة الخارجية الليبية العلاقة بين النظرية والتطبيق " إلي مجموعة من الأهداف أهمها : التعرف علي المكانة والأهمية التي بحضي بها البعد القومي في السياسة الخارجية الليبية منذ عام 1969م ، سواء من حيث الأهداف أومن حيث السلوكيات ، والتعرف علي مضمون التصور الليبي فيما يتعلق بالبعد القومي من حيث ماهيته ومقوماته ومصادر تهديده وكيفية حمايته ، وذلك استناداً لفرضية الدراسة التي تقوم علي " أن التوجه القومي الذي ظهر في الخطاب السياسي الليبي عام 1969م أنعكس علي مسار السياسة الخارجية الليبية ومضمونها من حيث مدخلاتها ومخرجتها، فأصبح البعد القومي العربي يحظي بمكانة بارزة وأساسية ضمن أولويات هذه السياسة إقليميا ودولياً " في حين كانت مشكلة الدراسة تكمن في إشكالية العلاقة بين النظرية والتطبيق ، أي بمعني إحساس الباحث بضرورة التعرف علي دلالات الممارسة في سلوكيات السياسة الخارجية الليبية فيما يتعلق بمسألة البعد القومي العربي وما تمخض عن هذه الدراسة من أهداف قومية ، وأدوات تنفيذية لهذه الأهداف ، ولتذليل هذه المشكلة تمحورت الدراسة حول عدة أسئلة سعت إلي الإجابة عليها وهي : ما مرتكزات البعد القومي في السياسة الخارجية الليبية في الدول العربية منذ عام 1969 م ، سواء

من حيث الأهداف والسلوكيات ؟ وما هي أهم المشاريع الوحدوية العربية التي تبلورت في السياسة الخارجية ؟ وما نوعية العلاقة بين النظرية والسلوك .

ولتحقيق الأهداف والتحقق من فرضية الدراسة وتذليل مشكلتها تم استخدام مناهج البحث العلمي وهي المنهج المقارن ، والمنهج الوصفي ، وتوصلت هذه الدراسة إلي عدة استنتاجات أهمها : ضعف العلاقة بين النظرية والتطبيق في السياسة الخارجية الليبية فلقد وجدنا اختلاف كبير بين النظرية والتطبيق أي النظرية شيء والتطبيق شيء أخر، وأن جميع المشاريع المتعلقة بالوحدة العربية قد بآت جميعها بالفشل وقد استوجبت هذه الاستنتاجات عدة توصيات أهمها: العمل علي بناء حكم رشيد يقوم بدعم وتعزيز الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يكون فيها الحكم الرشيد قائما علي الشفافية والمساءلة وحكم القانون، ولابد من وضع تصور وطني لبناء شرعية سياسية من خلال أخلاق الحريات وبناء مؤسسات المجتمع المدني .

Arab National Dimension In Libyan Foreign Policy between Theory and Practice(1969-2010)

Prepared: by.Abd Alraouf. M.B.Alasmka

Supervised: by Dr. Sa'd F. Al-Sa'd

Abstract

This study, titled "The Arab National Dimension of Libya's Foreign Policy- The Relation between Theory and Application", aims at achieving a number of goals on top of which are: Introducing the status and importance that the national dimension on Libya's foreign policy has gained since 1969, whether in terms of objectives or behavior, and introducing Libya's vision in relation to the national dimension in terms of its nature, elements and threats and the way of depicting it, based on the hypothesis of the study which says that "The national orientation that emerged in the Libyan political stance in 1969 reflected on the track of Libya's Foreign policy and its content in terms of its input and output. Thus, the Arab National dimension secured an outstanding and essential position within the priorities of this policy regionally and internationally", whereas the problem of the study lies in the problematic relation theory and application, i.e the researcher's feelings of the necessity to identify the practice indications in the behaviors of Libya's foreign policy in terms of the issue of national Arab dimension, and what this study came up with including national objectives and the implementation tools of these objectives. In order to overcome this problem, the study concentrated on several questions that it sought to answer, including: What are the pillars of the national dimension of Libya's foreign policy in the Arab countries since 1969, in terms of objectives and behavior? What are the most important Arab unity projects that crystallized in the foreign policy? What is the type of relation between theory and application?

In order to achieve the goals, verify the hypothesis of the study and to overcome its problem, the scientific research approaches were used including: comparative and descriptive approaches. This study has reached several conclusions: the weakness of the relation between theory and application in Libya's foreign theory, as we found a big difference between theory and application, i.e the theory is something and the theory is something else, and all projects related to Arab unity have failed. These conclusions have necessitated several recommendations: Building righteous rule to support and reinforce political, economy, social and cultural freedoms, where the righteous rule is based on transparency, accountability and the rule of law. There must be a national vision to build political legitimacy through releasing freedoms and establishing civil society institutions.

الفصل الأول :

مقدمة الدراسة

ظهرت عام 1969 م الفكرة القومية كحركة عربية في طور جديد، حيث أصبحت فيه الوحدة العربية ضرورة حتمية، بل هدفاً لابد من تحقيقه مهما كانت التضحيات، فانطلقت هذه الثورة للعمل من أجل بناء صرح للدولة القومية الكبرى بكل ما تملك من وسائل وإمكانيات فخاضت في فترة صغيرة من الزمن تجارب وحدوية مع العديد من الأقطار العربية مع كل من: مصر، ، سوريا، تونس ، المغرب ، الجزائر وإن لم يكتب لهذه التجارب النجاح غير أنها عبرت فعلياً عن صدق الاتجاه القومي ، وجسدت خطوات عملية حقيقية على الطريق لبناء الدولة القومية العربية.

وفي عام 1969م ، أعلن عن عددٍ من المبادئ والأفكار التي يسعي لتحقيقها. وقد استبشرت الجماهير العربية بها خيراً، لا سيما بعد تقديمها لمجموعة من المؤشرات التي تخدم وتعزز مبدأ القومية العربية، من قبيل: تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، رفض التسويات السلمية كافة أيا كان نوعها، تحقيق الوحدة العربية، محاربة الهيمنة الأمريكية الداعمة لإسرائيل، (أبو زيتون،2009 :85).

وبالرغم من أن تطور الحركة القومية العربية مرت بمراحل مختلفة من حيث درجة حدتها واتساع نطاقها، ظهرت في بداياتها كدعوة للإصلاح ورفض الظلم والاستبداد الذي تمارسه السلطة العثمانية على أبناء الوطن العربي، وانتقالها بالشكل الآخر لتبني الدعوة للتنظيم اللامركزي كرد فعل ضد الحركة الطورانية، وكذلك انتقالها إلى الشكل الآخر المتمثل في ضرورة تحقيق دولة قومية تضم بلاد الشام والعراق والجزيرة العربية ثم مرت الحركة

القومية العربية بمرحلة جمود في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية نتيجة تقسيم الوطن العربي ما بين الدول الاستعمارية، وانشغال كل بلد عربي بالجهاد في سبيل تحرير أرضه، وعندما قامت ثورة 23 يوليو 1952 وساهمت في دفع العمل الوحدوي وإعطاء الحركة القومية معنى جديداً، ولعل ما يميز هذا المد القومي في هذه المرحلة بالشمولية والعمومية لجميع أقطار الوطن العربي (الغويل، 1987: 104).

من خلال تتبع العلاقة بين العملية السياسية والحيز الجغرافي الوطني المتمثلة في الإجراءات السياسية سنة 1969 يمكن أن نصنف النظام السياسي الليبي بالنظام المفتوح/ المغلق/ المفتوح من خلال سياسة تتطابق مع منطقة العمل السياسي العربي، فمثلاً إذا كان النظام السياسي مفتوحاً – أي يتمتع بدرجة عالية من الارتباط الخارجي بالأنظمة الموازية له من خلال تنظيم حركة الناس والسلع والأفكار سياسياً – فتتشكل مظاهر أرض تختلف عن تلك التي تنشأ عن النظام السياسي المغلق – الذي يعزل نفسه عن الأنظمة الموازية الأخرى اقتصادياً وسياسياً – سواء في أنماط التجمع أو استخدام الموارد أو نسبة سرعة التغير، فالنظام داخل محتواه المغلق أو المفتوح يعطي مؤشراً يمكن بواسطته ترجمة التغير في مظهر الأرض والتنبؤ به،وتمتد في بعض الفترات الزمنية إلى ما وراء الحدود الوطنية(حداد،2007: 43)

ويمكن القول أن الحركة القومية شهدت أعنف مراحل تطورها في فترة الخمسينيات والستنيات من القرن الماضي، حيث اعتبرت قيام الدولة القومية العربية ضرورة حتمية، وما يميز هذه المرحلة أيضاً هو محاولة نقل العمل الوحدوي والاهتمامات القومية من المستوى السياسي الفوقي إلى المستوى الجماهيري الشعبي، وإشراك الجماهير الشعبية في تحمل مسؤولية العمل القومي بعد تخاذل القيادات السياسية وعجز التنظيمات الحزبية والرسمية عن تحقيق الوحدة القومية.

لذلك سوف تحاول هذه الدراسة الكشف عن العديد من المحاور في السياسة القومية الليبية والتي تتمثل في إشكالية العلاقة بين النظرية والتطبيق، أي بمعنى إحساس الباحث بضرورة التعرف على دلالات الممارسة في سلوكيات السياسة الخارجية الليبية، فيما يتعلق بمسألة البعد القومي العربي. كما سوف تقدم الدراسة توضيحا لمضمون التصور الليبي فيما يتعلق بالبعد القومي من حيث ماهيته ومقوماته ومصادر تهديده وكيفية حمايته.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تشير أدبيات الدراسات الليبية إلى أن الخطاب السياسي الليبي، منذ عام 1969، يغلب عليه التوجه، القومي فيضع البعد القومي العربي في أولويات اهتماماته ومنطلقاتها، وهو هذا ما يضع الباحث، من الناحية العملية، في إشكالية العلاقة بين النظرية والتطبيق، أي بمعنى إحساس الباحث بضرورة التعرف على دلالات الممارسة في سلوكيات السياسة الخارجية الليبية، فيما يتعلق بمسألة البعد القومي العربي.

وهذا ما أثار الباحث لصياغة التساؤل التالي: ما إشكالية العلاقة بين النظرية والتطبيق في البعد القومي العربي في السياسة الخارجية بعد عام 1969؟

سوف تجيب الدراسة عن الأسئلة التالية:

1. ما مرتكزات البعد القومي في السياسة الخارجية الليبية في الدول العربية منذ عام 1969، سواء من حيث الأهداف والسلوكيات؟
2. ما أهم المشاريع الوحدوية العربية التي تبلورت في السياسة الخارجية الليبية خلال الفترة (1969 – 2010)؟
3. ما مضمون التصور الليبي فيما يتعلق بالبعد القومي من حيث ماهيته ومقوماته ومصادر تهديده وكيفية حمايته؟

4. ما نوعية العلاقة بين النظرية والسلوك في السياسة الخارجية الليبية منذ عـــام 1969 فيما يتعلق بمسألة البعد القومي؟

فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: "إن التوجه القومي الذي ظهـــر فـــي الخطـــاب السياسي الليبي عام 1969، انعكس على مسار السياسة الخارجية الليبية ومضمونها من حيث مدخلاتها ومخرجاتها، فأصبح البعد القومي العربي يحظى بمكانة بـــارزة وأساســـية ضـــمن أولويات هذه السياسية إقليميا ودولياً ".

أهداف الدراسة

تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1. التعرف على المكانة والأهمية التي يحظى بها البعد القومي في الـــسياسة الخارجيـــة الليبية منذ عام 1969، سواء من حيث الأهداف أو من حيث السلوكيات.
2. التعرف على مضمون التصور الليبي فيما يتعلق بالبعد القومي مـــن حيـــث ماهيتـــه ومقوماته ومصادر تهديده وكيفية حمايته.
3. التعرف على نوعية العلاقة الترابطية بين التوجه والسلوك في الـــسياسة الخارجيـــة الليبية منذ عام 1969 فيما يتعلق بمسألة البعد القومي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضع الذي سوف تقدمه، إذ يعد دراسة التصور الليبي فيما يتعلق بالبعد القومي من حيث ماهيته ومقوماته ومصادر تهديده وكيفية حمايته من الموضوع التي لم يتم تناولها بشكل موسع، لذلك سوف تقدم هذه الدراسة للباحثين والمهتمين مرجعاً يمكن الاعتماد عليه في دراسة السياسة القومية الليبية إلي جانب التعرف علي مدي التناغم او التضاد بين النظرية والتطبيق في البعد القومي العربي في السياسة الخارجية الليبية.

حدود الدراسة:

حدود مكانية : ليبيا.

حدود زمنية: يتحدد زمن الدراسة من عام 1969– 2010 إن اختيار 1969 نقطة التغير السياسي في ليبيا حيت جأت بقيم و مبادي تعميق التوجه القومي للسياسة الليبية أما فيما يتعلق بتحديد عام 2010 كنهاية لهذه الفترة الزمنية وذلك بداية الإحساس بالمشكلة المدروسة ومن ثم صياغتها والبدء في جمع المعلومات حولها .

محددات الدراسة:

1– صعوبة الحصول علي جميع الوثائق المتعلقة بالسياسة الخارجية الليبية بعضها معلن والبعض الأخر يبقي في الإدراج غير معلنة .

2– تعميم نتائج الدراسة علي السياسة الخارجية الليبية واقتصار ذلك علي بعد واحد – البعد القومي – هو في الحقيقة تبسيط لمفهوم السياسة الخارجية الليبية بشكل عام والتي تنظمها عناصر عدة ومنها السياسة الليبية .

3- قلة المراجع الأجنبية حول موضوع الدراسة وعلاقتها بمسار توجه السياسة الخارجية الليبية .

التعريفات الإجرائية للدراسة

بالنظر إلى موضوع الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، فإن من الأهمية بمكان وضع تعريفين إجرائيين للمتغيرين الأساسيين في هذا الموضوع وهما " البعد القومي"، "السياسة الخارجية الليبية".

-**السياسة الخارجية.** تعني التفاعل الهادف من المواقف والسلوكيات التي تنتجها الدول من حيث تشكيل وتنفيذ الاختيارات السياسية التي تخدم مصلحة الدول اتجاه الإطراف المشاركة في هذا التفاعل .

ويعرف الباحث السياسة الخارجية الليبية . مجموعة من الاختيارات السياسية الخارجية التي تنتهجها الدولة الليبية علي أساس المصلحة القومية العربية وهي منغرسة جذورها الداخلية في المبادي والأفكار القومية التي نادت السياسة الليبية .

-**القومية:** جماعة من الناس لهم شخصية جسمية ونفسية واحدة وتقاليد واحدة وآمال مشتركة، والعناصر التي تؤلف الشخصية القومية وتحافظ عليها متمثل في: وحدة الجنس، الحدود الجغرافية، اللغة، الدين، الأدب والتراث الفكري، نمط الحياة، الوحدة السياسية، التاريخ الواحد،التقاليد المشتركة والمظاهر الثقافية المشتركة، وكلما ظهرت هذه العناصر في قومية من القوميات واتضحت كانت منظمتها موحدة والشعور القومي الذي يحركها متضاعفاً (عيتاني،1965 : 98).

_ **يعرف الباحث القومية العربية** . شعور نفسي ومعنوي قوي وإرادة واعيـــة تقـــوم علـــي مجموعة من الروابط والمرتكزات اللغوية والتاريخية والدينية والثقافية والجغرافية والنفـــسية التي تميز أمة من الأمم عن غيرها كما هو حال الأمم العربية هذه الروابط تكون نقطة انطلاق الأمة للتحرر والوحدة .

-**البعد القومي:** مدى إدراك الدولة للتوازن الموجود داخل المجتمـــع الـــدولي، وفـــي ظـــل المتغيرات الدولية، ومدى قابلية الدولة لهذا الشكل من التوازن، وتدرك القيادة الوطنية للدولـــة طبيعة التوازن الموجود حولها، من خلال معرفة تأثير هذا التوازن على أهـــدافها القوميـــة، ومدى ملائمة الزمن اللازم لتحقيق هذه الأهداف، ويوضع في الحسبان دائماً القوة والأهـــداف القومية والنوايا المستقبلية والإستراتيجية للقوى المضادة أو المعاديـــة، فـــلا يوجـــد تـــوازن للإستراتيجية دون بعد هيكلي أساسه التعادل والتكافؤ وبعد سلوكي أساسه المرونة، وبعد قومي أساسه إدراك التوازن القائم مرتبطاً بحالة الموافقة عليه أو رفض القومية(Sawani2003:9)

- **يعرف الباحث النظرية** . إطار معرفي يعمل علي تنظيم المعلومات الخاصة بمفاهيم البعد القومي العربي والمتعلقة بمتغيرات الأصالة والتاريخ واللغة والدين التي تشكل بمجموعها العناصر الوظيفية والمعيارية بحيث تزود الباحث بإطار للتفكير تحليل عناصر البحث .
- **يعرف الباحث المفهوم التطبيقي** .ترجمة لهذه المنظومة المعرفية فهي تركـــز علـــي التفاعل الأوسع لسياسات الدول في تعاملها مع بعضها البعض ضـــمن اطـــر ثقافيـــة اجتماعية اقتصادية سياسية ، وفي بحثنا هذا سوف تركز علي منظومة الفكر القـــومي العربي في السياسة الخارجية الليبية .

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أ- الإطار النظري:

لم تعرف القومية، نظرياً، بمعناها الحديث إلا في نهاية القرن الثامن وتطورت في القرن التاسع عشر لدرجة إنشاء دول على أساس الهوية القومية. قبل ولادة عصر القوميات بنيت الحضارة على أساس ديني لا قومي، وسادت لغات مركزية مناطق أوسع من أصحاب اللغة. مثلاً، كانت الشعوب الأوروبية تنطوي تحت الحضارة المسيحية الغربية وكانت اللغة السائدة في الغرب هي اللغة اللاتينية. بينما سادت في الشرقيين الأدنى والأوسط، الحضارة الإسلامية واللغة العربية. وفي عصر النهضة تبنت أوروبا اللغة اليونانية القديمة والحضارة الرومانية. بعد ذلك احتلت الحضارة الفرنسية المكان الأول لدى الطبقة المثقفة في أوروبا كلها. ومنذ نهاية القرن الثامن عشر فقط، أصبح المنظار إلى الحضارة هو المنظار القومي، وأصبحت اللغة القومية وحدها هي لغة الحضارة للأمة لا سواها من اللغات الكلاسيكية أو من لغات الشعوب الأكثر حضارة (ألمسيري، 2002: 18).

أما تركيا فقد بدأت فكرة "القومية التركية" تعمل عليها النفوس في أواخر العقد الأول من القرن العشرين، وصارت تستولي على الأذهان والقلوب بسرعة، وأخذت تقتحم الموانع التي تقوم في سبيلها، الواحدة بعد الأخرى. إلى أن أصبحت سيدة الموقف تماماً، بقيام الدولة التركية الفتية، مقام السلطنة العثمانية المحتضرة. بدأت فكرة "القومية التركية" كحركة لغوية أدبية، ثم صارت تظهر في الأبحاث التاريخية؛ وبعد ذلك انتقلت إلى ميادين الحكم والسياسة. وبدأت تيارات القومية التركية عند الأتراك العثمانيين بتتريك اللغة، ثم انتقلت إلى تتريك التاريخ، وانتهت في آخر الأمر إلى تتريك الدولة العثمانية (ألحصري، 1985: 110).

وبناء علية لعبت فكرة القومية – كما أشرنا سابقا – دورا مهما في السياسة الأوروبية وكانت البلاد العربية تحت حكم الخلافة العثمانية حيث نظر العرب المسلمين إلى الدولة العثمانية نظرة إسلامية بحثه ولم في يدرج خلد العرب صورة حول ما يسمى بتاريخ الأمة العربية .

لكن في النصف الأول من القرن التاسع عشر حصل حدثان مهمان أثرا على أوضاع السلطة العثمانية الأولي ثورة الوهابين في نجد والثانية ثورة محمد علي باشا في مصر .

لكن كلا الثورتين لم تكن لهما نزعة قومية ولم تؤثرا في نشوء فكرة القومية العربية بصورة مباشرة لكن ظهرت بوادر القومية العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بين العرب المسلمين والمسيحيين ولكنها بدأت عند المسيحين بأنماط مختلفة علي نشأتها عند المسلمين .

أما فكرة القومية عند المسلمين العرب اخدت بعدا أخر عندما بدآ بعض المتنورين ينطلقون في تفكيرهم بعيدا ، أن الخلافة يجب أن لا تكون عند السلاطين العثمانيين وهي من حق العرب وهذه هي تعتبر أول مظاهر الفكر القومي عند العرب المسلمين حيث ظهرت تيارات عديدة بعضها يطالب بإصلاحات في البلاد العربية ومراعاة حقوق العرب في مختلف شؤون الدولة (الحصري 1985: 90) .

أما فيما يتعلق بالعرب المسيحيين لاحظنا أن فكرة القومية العربية نشأت عندهم قبل أن تبدأ عند المسلمين لكن ببطء شديد نظرا لتداخل المصالح الغربية في المنطقة حيث حملت مشاريعها السياسية جهودا كبيرة لأبعاد المسيحين عن فكرة العروبة ورغم ذلك لم ينجح الغربيون في ذلك لأن العرب المسيحيون ظهر منهم كتاب افتخروا بالحضارة العربية الإسلامية و اسهاماتها الفكرية والعلمية في الحضارة الغربية وهذا ما أرغم العديد من

المبشرين بترجمة كتبهم الدينية إلي اللغة العربية ويكونوا قد خدموا النهضة العربية بطريقة غير مباشرة

ولكن بعد قيام الثورة العربية الكبرى بزعامة الشريف حسين بن علي وما تبع ذلك من تقسيم العرب إلى دويلات وضعت تحت حكم الدول المستعمرة تنظيرا لاتفاقية سايكس بيكو الذي وضع بلاد الشام والعراق تحت الانتداب البريطاني والفرنسي والمغرب العربي تحت الانتداب الفرنسي ومنها ليبيا التي وضعت تحت الانتداب الايطالي لكن أخذت حركات التحرر فعلها واستقلت الدول العربية من ضمنها ليبيا .

وما يميز هذه المرحلة أيضاً هو محاولة نقل العمل الوحدوي والاهتمامات القومية من المستوى السياسي الفوقي إلى المستوى الجماهيري الشعبي، وإشراك الجماهير الشعبية الليبية في تحمل مسؤولية العمل القومي (أبو زيتون،2010: 163).

وعلى الرغم من مختلف أشكال التحديات السياسية والاقتصادية، الإقليمية والدولية، تمكنت الدبلوماسية الليبية من تصفية الاحتكارات النفطية الأجنبية وتحرير الثروة الليبية من هيمنة الكارتيلات الامبريالية، مما يعني: تحرير السياسة الليبية وإعلان استقلال الإرادة السياسية والاقتصادية. وإلى جانب هذه التحولات الكبرى كان قرار تصفية وإجلاء القواعد الأمريكية من الأراضي الليبية، واحداً من القرارات الإستراتيجية لضمان وصيانة مبادئ الاستقلال والحرية والسيادة الوطنية (جواد،2002: 34).

إن الأداء الدبلوماسي للسياسة الليبية عكس الاهتمام الخاص بالربط بين روح الاستقلال والتحرر في إطار تمتين العلاقات التفاعلية بين الحقائق والمتغيرات المكونة للبيئتين الداخلية والخارجية للدولة والعمل نحو وحدة الأمة العربية وتعزيز التضامن والوحدة الإفريقية. كما رفضت السياسة الليبية الانطلاق من سياسة قطرية انعزالية مصطنعة، تقع خارج دائرة الأمة

العربية، وشددت على ضرورة استناد العمل العربي المشترك على روح ومبـــادئ القوميـــة العربية، وأن تعمل بوحي من مصلحة الأمة العربية، ورسالتها الإنسانية للدفاع عـــن حريـــة الشعب.

لقد شجعت السياسة الليبية التحررية الشعب العربي والإفريقي للكفاح من أجل التحـــرر من الاستعمار وبناء الدول وفق مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي هذا عبرت ليبيا العربية عن إيمانها في معالجة قضايا ومشكلات الشعوب والولايات، وبما ينـــسجم مـــع الآفاق الواسعة للتقدم ولتحرير البشرية من مختلف أشكال العبودية (الغويل،1987: 22).

حيث كانت ليبيا خلال الفترة (1951–1969) غير متمتعة بالإحساس القومي وغيـــر مهتمة بالطموحات والتوجهات القومية لدى الشعب العربي الليبي، ولكن بعـــد ثـــورة الفـــاتح طرأت تغييرات جذرية على سياسة ليبيا الداخلية والخارجية تجـــاه الـــدول العربيـــة، حيـــث أصبحت أكثر فاعلية واعتمدت سياسة عربية قومية بـــدلاً مـــن سياســـة العزلـــة، ونـــشطت الدبلوماسية الليبية باتجاه تحقيق الأهداف التي رسمتها الثورة لنفسها (حبيب، 1981: 65). واتجهت سياسة الدبلوماسية الليبية نحو الاضطلاع بمسؤولية المبادرة لطرح أفكار وسياســـات واستراتيجيات اقتصادية في المجالات العربية.

في ذات الوقت استطاعت السياسة الليبية اكتساب احترام الرأي العام العالمي من خلال وساطتها لحل أزمات ونزاعات معقدة، كما في السودان للبحث عن حلول عملية للصراع في دارفور، إضافة للجهود الليبية البناءة للحد من النزاعات في الصومال، عبر تأكيد الدبلوماسية الليبية على المبادئ الآتية: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها ونصرة القـــضايا العادلـــة؛ الإيمان بحق الشعوب في السيطرة الكاملة والفعالة على ثرواتها الطبيعية واستثمار مواردهـــا لصالح التنمية المستقلة؛ التعامل القائم بين الدول على أساس الاحترام المتبادل؛ السعي لحـــل

الأزمات بين الدول على أساس الحوار السلمي وتحريم اللجوء إلى القوة لفض النزاعات؛ ورفض سياسة الأحلاف والقواعد العسكرية الأجنبية ؛ حماية السلم والأمن الدوليين والعمل على إزالة جميع أنواع الاستغلال أو التميز على الصعيد الاقتصادي للوصول إلى قيام نظام اقتصادي دولي عادل ومتوازن (البلتاجي، 1997: 29).

وكان السلوك السياسي القومي للسياسة الخارجية الليبية هو من أجل خدمة قضايا قومية تهم الآخرين، ومن ثم فإن خلافاته مع الغير ليست من أجله أو من أجل بلاده، بل من أجل أُناس آخرين تربطه بهم علاقة (أبو زيتون، 2009: 80).

لذلك تنطلق ليبيا في سياستها الخارجية تجاه تحقيق الوحدة القومية العربية من منطلقات ثابتة تتمثل في (الرمحي،2006: 101):

1.الدعوة للنضال من أجل تحقيق الوحدة القومية العربية إيماناً بحتمية الوحدة القومية وضرورتها وانتصاراً تاريخياً على كل تحديات الاستعمار الذي يعمل على فرض التجزئة والإقليمية.

2.الالتزام الكامل بالنضال لتحرير كل الأراضي العربية ودعم مساندة نضال الشعب العربي الفلسطيني.

3. محاربة الاستعمار في كافة صوره وأشكاله ورفض الابتزاز السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يمارس ضد الشعوب النامية.

4.المطالبة بتصفية القواعد الاستعمارية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتحويل البحر الأبيض إلى بحيرة سلام.

5.الإقرار بحق الشعوب في السيطرة على ثرواتها واستخدامها الاستخدام الأمثل لتحقيق التنمية البشرية.

6.الالتزام بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز والإيمان بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه دول عدم الانحياز.

7 .دعم وتعزيز الأخوة الإسلامية والتضامن الإسلامي بكافة الوسائل والإمكانات ونشر الدعوة الإسلامية والوقوف إلى جانب المسلمين ضد الظلم الواقع عليهم وحرب الإبادة التي يتعرضون لها.

8.الدعوة إلى تلاحم والوحدة العربية الإفريقية إدراكاً لأهمية الدور المشترك الذي تقوم به المجموعة العربية والأفريقية من أجل التقدم الحضاري والاقتصادي العالمي.

ومن خلال هذه المرتكزات الأساسية التي عولت عليها ليبيا في التفاعل في كافة المجالات السياسية والدولية وكل أساليب الحركة من اتصال مباشر وحوار مع القادة والمنظمات السياسية والشعبية، من خلال الدعوة والمشاركة في المؤتمرات والندوات وبتكوين جمعيات الصداقة والشركات المشتركة والتعاون الفني والثقافي وكافة وسائل الاتصال، وذلك لتعميق وترسيخ مفاهيم الوحدة العربية والقومية العربية.

ب – **الدراسات السابقة**

فيما يلي أبرز الدراسات والتي تتعلق بموضوع السياسة الخارجية الليبية التي تمكن الباحث من الاطلاع عليه.

أولا : الدراسات العربية:

دراسة رميح (2002) دراسة بعنوان "السياسة الخارجية الليبية.. محاولة للفهم". هدفت الدراسة إلى فهم السياسية الخارجية الليبية. استخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي وذلك من خلال جمع الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وتحليل نتائجها.

أظهرت نتائج الدراسة السياسة الخارجية الليبية دورًا غير معتاد أو تلعب دورًا استثنائيًا في حماية الأمن القومي الليبي. وأظهرت الخطر الذي يواجهه الأمن القومي الليبي وتمثل في أن حمايته تبدأ في الخارج لتعويض عوامل الضعف في مقدرات حماية هذا الأمن بالاعتماد على المكون الداخلي الجغرافي والسكاني والعسكري. وأظهرت أن وجهة النظر الإستراتيجية لمنظور الأمن القومي الليبي تتبلور في عقل ومفاهيم وسياسات معمر القذافي بشكل كبير منذ البداية؛ فمنذ وصوله للسلطة أو بعدها بوقت قصير تشكلت لإدارة العلاقات الخارجية للجماهيرية ثلاث منظمات للعمل الخارجي، أحداها موجهة للتعامل مع الحركات الثورية العالمية، تتعامل مع كافة أطيافها أطلق عليها تسمية "المثابة". والثانية موجهة للتعامل مع الحركات القومية في العالم العربي ممثلة في "المؤتمر القومي". كانت الثالثة موجهة للتعامل مع الحركات الإسلامية ممثلة في جمعية الدعوة الإسلامية. وقد عكس هذا التشكيل محاولة للتأثير في الوضع الخارجي لحماية الأمن القومي الليبي الذي لا يمكن أن يتم إلا بالعمل مع الخارج وليس بالاعتماد على المقدرات الداخلية للأمة الليبية وحدها.

دراسة الرمحي(2006)، دراسة تحليلية بعنوان" الحقيقة القومية وفق منظور النظرية العالمية الثالثة". أجريت الدراسة في بنغازي. هدفت الدراسة إلى تعريف مفهوم القومية، كما حاولت الدراسة تحديد الأسباب الحقيقية التي ساهمت في انتشار ظاهرة الدولة القومية في العالم. استخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي وذلك من خلال جمع الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وتحليل نتائجها.

أظهرت نتائج الدراسة أن القومية عبارة عن مجموعة من الناس يشعرون بروابط طبيعية تجمعهم، وميول طبيعية فهم يشعرون بالسعادة معا، ويحسون الحزن معا إذا فرق بينهم، وهم لا يرضون أن تفرض عليهم الشعوب الأخرى العبودية. كما أظهرت أن الحروب والثورات التي وقعت في القارة الأوروبية ساهمت على إنعاش وإيقاظ الشعور القومي حيث اتخذت الشعوب مواقف مشتركة أملا في تحقيق حريتها أو خوفا من الظلم والتعسف وأدت هذه المواقف بدورها إلى اتخاذ حركة واسعة الانتشار يمكن تسميتها بالحركة القومية.

دراسة حداد (2007) بعنوان تأثير العملية السياسية على الحيز الجغرافي، استخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي وذلك من خلال جمع الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وتحليل نتائجها. أظهرت نتائج الدراسة من خلال تتبع العلاقة بين العملية السياسية والحيز الجغرافي الوطني المتمثلة في الإجراءات السياسية منذ قيام الثورة الليبية سنة 1969 يمكن أن نصنف النظام السياسي الليبي بالنظام المفتوح/ المغلق/ المفتوح من خلال إجراءات تتطابق مع منطقة العمل السياسي، وتمتد في بعض الفترات الزمنية إلى ما وراء الحدود الوطنية.

دراسة حموده (2007) دراسة بعنوان "التيار القومي في ليبيا وأثره في الحركة الوطنية". هدفت الدراسة إلى الكشف عن مسيرة النضال الليبي الحديث انطلقت من الشعور القومي الذي كان مسيطراً على كافة الشرائح والمراتب الاجتماعية والسياسية. استخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي وذلك من خلال جمع الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وتحليل نتائجها.

أظهرت نتائج الدراسة إن قنوات التأثير على التيار القومي في ليبيا من مهاجرين وصحافة وأحزاب سياسية عربية زادت من عمق الوعي القومي في ليبيا؛ وذلك راجع إلى اختلاف تجربة مصر وبلاد الشام وغيرها من الدول عن تجربة ليبيا كماً ونوعاً بسبب ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي والسياسي عن ليبيا التي كانت في مرحلة أدنى نسبياً لأسباب منها : الحقب الاستعمارية التي مرت بها البلاد من أسبان إلى فرسان القديس يوحنا، فالأتراك، ثم الايطاليون الذين حاولوا بكل ما أوتوا من وسائل القضاء على الانتماء العربي لدى سكان هذه البلاد.

دراسة محي الدين(2010) بعنوان الأزمة الليبية السودانية على ضوء استضافة طرابلس لقيادات التمرد، وهي دراسة تحليلية وضحت موقف ليبيا والتأكيد على التزامها ببذل الجهود لتحقيق المصالحة السلمية في دارفور، والذي يعد بعدا قوميا. كما بينت الدراسة أنّ الأمن القومي للبلدين هو أمن واحد، لأنّ التحديات التي تواجهها السودان وليبيا هي تحديات مشتركة ومتماثلة في حجمها ومن قبل نفس المصادر. هذا المشترك الإستراتيجي هو الذي يحقق الأمن القومي للبلدين ولضرورة التعاون وصياغة الترتيبات الفعالة لمواجهة التحديات المشتركة.

دراسة الزناتي (2010) دراسة بعنوان "أهداف السياسة الخارجية الليبية". هدفت الدراسة إلى التعريف بأهداف السياسية الخارجية الليبية من سنة 1990- 2009. استخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي وذلك من خلال جمع الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وتحليل نتائجها.

أظهرت نتائج الدراسة أن أهداف السياسة الخارجية الليبية تبلورت في: السعي للمحافظة على الأمن الوطني للدولة، والدعوة إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة، ودعم حركات التحرر المناضلة من أجل الحرية والسلام في العالم، والالتزام بتطبيق سياسة عدم الانحياز، والعمل على إقامة علاقات تعاون واحترام متبادل مع باقي دول العالم، والعمل على وقف التغلغل الإسرائيلي في القارة الإفريقية، ومناهضة الاستعمار والإمبريالية، وتوطيد العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، والاهتمام بنشر الدين الإسلامي، والمطالبة بإلغاء حق النقض"الفيتو"، والالتزام بمبادئ الأمم المتحدة، في توطيد السلم والأمن الدوليين، والتبشير بالنظرية العالمية الثالثة.

أجرت صحيفة الزحف الأخضر (2010) دراسة بعنوان " البعد القومي للثورة ". هدفت الدراسة إلى الكشف عن الدور النهضوي والتاريخي للثورة ، والجانب السياسي في البُعد القومي للثورة ، والجانب الثقافي في البُعد القومي للثورة . استخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي وذلك من خلال جمع الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وتحليل نتائجها.

أظهرت نتائج الدراسة أن الاتجاه القومي للثورة منذ انطلاقها ورفعها لشعار الوحدة، عملت على تحقيق الأمل الكبير لوحدة الأمة العربية، وبثت الثقة والأمل بين أبناء الأمة العربية، وحاولت بكل السبل والوسائل من أجل الأمة العربية، وأظهرت عدم رضا ثورة الفاتح عن الانحسار الإقليمي الضيق بمعنى أنها أكبر وأوسع من أن تكون لليبيين وحدهم، وإنما هي للعرب جميعاً في كل بلدانهم انطلاقا من ليبيا.

ثانياً : الدراسات الأجنبية

أجرى سواني (Sawani, 2003) ورقة بحثية بعنوان " إفريقيا في السياسة الخارجية الليبية: التاريخ، والفكر، والواقعية"، حيث أشارت الورقة أن إفريقيا تشكل منذ القدم نقطة محورية في السياسة الخارجية الليبية، كما بينت أنه على مدى العشر السنوات الماضية شهدت إفريقيا العديد من التغيرات السياسية نتيجة للعوامل الداخلية والخارجية وتأثرها بالتوجهات التي فرضتها الولايات المتحدة.

أكدت الورقة البحثية أن سياسة ليبيا الإفريقية جزء لا يتجزأ من هذه العملية. وعلى الرغم من التصريحات القوية فإن سياسة ليبيا الإفريقية هو نهج واقعي وغير وثيق الصلة جدا لهذه العملية.

وأظهرت الدراسة أن السياسة الأفريقية هو نتيجة لتفاعل هذه العوامل وليس مجرد مسألة الهوية أو إعادة اكتشاف أنه في حين أن هذا النهج يعين الوزن المناسب لدور الروابط التاريخية بين ليبيا وأفريقيا، ولا سيما عبر الصحراء، فإنه من المهم النظر في السياسة الحالية بوجود شروط مختلفة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة جوانب تحليلية مختلفة للسياسة الخارجية الليبية، كما تناول جزء منها تأثير العملية السياسية على الحيز الجغرافي، في حين تناول البعض الآخر موقف ليبيا والتأكيد على التزامها ببذل الجهود لتحقيق المصالحة في دارفور.

في حين سوف تركز الدراسة الحالية على إشكالية العلاقة بين النظرية والتطبيق، كما سوف تقدم الدراسة توضيح مضمون التصور الليبي فيما يتعلق بالبعد القومي.

منهج الدراسة:

وفقاً لطبيعية هذه الدراسة وهدفها، فإن المعالجة التحليلية تتطلب من الباحث إتباع المنهج المقارن (Comparative Method) وذلك من منطق النظر إلى نوعية العلاقة أو الترابط بين الطرح النظري وواقع الممارسة في السياسية الخارجية الليبية فيما يتعلق بمسألة البعد القومي العربي.

حيث هذا وسوف يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لان مستوى التحليل الذي تفرضه طبيعة المشكلة محل البحث يدخل الباحث في دائرة مدخل المصلحة القومية، ذلك لأن مفهوم المصلحة القومية (National interest) يستخدم في كل من التحليل السياسي والحركة السياسية كأداة تحليلية لوصف، وشرح، وتقويم مصادر السياسة الخارجية للدولة أو الحكم على كفايتها، كما أن استخدام هذا المفهوم يتم في إطار البحث عن الأفضل للمجتمع القومي وبعده القومي.

مصادر الدراسة:

سوف يتكون مجتمع الدراسة من المصادر الأولية كالوثائق والخطب المدونة والسجلات الموثقة إلى جانب استخدام المصادر الثانوية كالكتب والدوريات المختلفة والرسائل الجامعية في الفترة الزمنية منذ عام 1969 – 2010 .

الفصل الثاني

القومية العربية والسياسة الخارجية الليبية

تمهيد

بداية سوف نتناول الخلفية التاريخية لمفهوم القومية العربية وظهورها ومعرفة التطورات التي رافقت المفهومين في العالم العربي وأوربا ، ومع التطرق إلي التعريفات المرافقة للمفهوم أو المتداخلة معه ، ثم النظر إلي المفهوم من خلال تحليل و توضيح خلفية السياسة الخارجية الليبية وطبيعتها والعوامل المؤثرة في هذه السياسة وسوف نستعرض هذا الفصل في ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : تاريخ مفهوم القومية العربية .

المبحث الثاني : مفهوم السياسة الخارجية وطبيعتها .

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية .

المبحث الأول :

تاريخ مفهوم القومية

مفهوم القومية :

يري كامل ليله بأن مصطلح القومية في اللغة الانجليزية واللاتينية عموماً (Nationalism) مشتق من (Nation) وفي اللغة العربية مشتق من كلمة قوم ، والقوم هم الجماعة التي تتوحد بين أفرادها عناصر مشتركة ويهيمن عليها شعور مشترك متجانس يجعلها كتلة واحدة ويعرف علماء اللغة القومية بأنها (الجماعة التي تقوم قوةً واحدة للقتال) ،(ليلة،1966: 532) وهذا يكشف عن فكرة المشاركة والشعور المشترك بين القوم ومن هنا جاء اصطلاح القومية للتعبير عن الانتماء إلي الجماعة التي تؤلف وتربط بينها عناصر واحدة مشتركة تحدث التجانس والانسجام بين إفراد الجماعة .

والقومية عند مالك عبيد هي : إيديولوجية سياسية تدفع الإفراد إلي التلاحم والانخراط في جماعه سياسية واحدة وبالرغم من أن القوميات تختلف عن بعضها وفق اختلاف الثقافات الشعوب ألا أنها تتفق في كونها مشاعر مشتركة بالانتماء إلي جماعات " ويري مالك عبيد انه مما لاشك فيه أن القومية واقع له وجود حقيقي وفعال وتعبيرات صارخة في جميع مستويات الحياة الاجتماعية واليومية للشعوب فاغلب الناس يعترفون بانتمائهم إلي قومية ما ، ويقصدون من وراء هذا الإعلان أنهم فوراق قد تميزهم وتقسمهم إلي مجموعات مثل الطبقة أو العقيدة أو الثقافة وإذا تتبعنا تاريخ القوميات نجد انه يثبت أن القوميات القائمة فعلاً في العالم هي ظواهر اجتماعية تاريخية الطابع تكونت وتمت في ظروف ملموسة معينة .

ويعرف على شمبش القومية على أنها " تلك العلاقة التي تربط بين أبناء الأمة الواحدة فهي تعبير عن الشعور أو العاطفة التي تقوم على وحدة الانتماء والمصير " ولا يقتصر الاختلاف في وجهات النظر على ما يتعلق بمفهوم القومية وتعريفها وعناصرها فقط ، بل يشمل كذلك تاريخ بداياتها الأولي (شمبش ، 1999 : 325) .

حيث يقول أبو خلدون ساطع الحصري بأن هناك من يري أن الحس القومي ظاهرة طبيعية ملازمة للإنسان منذ أن وجد المجتمع الإنساني ، وان بعض سمات القومية قديمة قدم الإنسانية نفسها ، ويري آخرون أن القومية حديثة بعض الشئ ولم تعرفها المجتمعات القديمة حيث أن معظم الناس في العصر الحديث يقبلون القومية على أنها طبيعية ولا يدركون إلي أي حد هي جديدة ، ويذكر أبوخلدون أن فكرة القومية لم تنشأ في كل البلاد على وتيرة واحدة ولكنها تعددت وتنوعت باختلاف الأحوال السياسية والأطوار الاجتماعية والعوامل التاريخية المرافقة لنشوء الظاهرة (ألحصري ، 1975 : 62) .

مما سبق نري أن القومية مصطلح شائع الاستعمال وكثير التداول بين الناس المتخصصين وغير المتخصصيين ولكن قلما نجد اتفاقاَ بين الأشخاص في استعماله بنفس المعني تماماً حتى بين أكثر المفكرين المهتمين بهذا الموضوع ، ولكن تجدهم يتفقون على أن أقوى عامل في السياسية الحديثة هو الشعور القومي ، وهو أيضا أكثرها غموضاً .

ولما كانت الأغلبية الساحقة من الباحثين في القومية هم أيضا من دعاة نوع معين منها ، فان كلاَ منهم قد تأثر بطبيعة الحال بالقضية ذاتها سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ، فكل تعريف يتفق والظروف المحيطة بهذه القضية ، وبما أن هذه الظروف تختلف من بيئه إلي أخري فانه لا يكاد يوجد تعريف يضمها كلها أو حتى معظمها .

أصبح من المعترف به إلي حد كبير أن محاولة إيجاد صفة مشتركة أو مصلحة محـــددة ترتبط دائما بالقومية محاولة غير مجدية ، بل لا تكاد تكون هناك قوميتان تجـــدان ســـندهما الايجابي في نفس العوامل الموضوعية وبذلك تكونت مجموعة كبيرة من الكتابات حول هـــذا الموضوع ، كل منها يحتوي على تعاريف مختلفة للقومية ، ومن البديهي أن مصطلح القومية أكاديميا هو اصطلاح مستحدث استخدم لأول مرة في الدراسات الحديثـــة فـــي مطلـــع عقـــد الخمسينيات من القرن المنصرم وتحديداً بعد استعماله عام 1953 م من قبل الأستاذ (ديفيـــد ريسمان David Riesman) ويعني هذا المصطلح وفقاً للدراسات الحديثة ، مجموعة مـــن الناس يلتقـــون فـــي عـــدد مـــن الـــصفات المـــشتركة كالـــصفات الطبيعيـــة (physical Anthropology) أو الاجتماعية الثقافية (social cultural) التي تميزهم بشكل أو بأخر عن مجاميع بشرية أخري .

وباعتبار أن القومية ظاهرة اجتماعية كما يعتقد عبد العزيز البسام " فهي تقوم على الأركـــان الآتية :-

1- وجود جماعة من الناس يأتي تكوينها بصورة طبيعية .

2- قيام روابط تؤلف بين هذه الجماعة .

3- ما يتولد عن هذه الروابط من سلوك وتصرفات ، ذات وجهات عامة ترمي على المحافظة على كيان تلك الجماعة واستمراره وما يصاحب هذه الإعمال فـــي مـــستوي الأفـــراد ومـــن عواطف الولاء والارتباط بالجماعية والتعلق بها " (البسام ، 1999 : 479) .

وحتى يتسنى فهم مصطلح القومية العربية وردودها في السياسة الخارجية الليبية لابد من التطرق لبعض المفاهيم المتداخلة مع هذا المصطلح من خلال معالجه الموضوع ضـــمن ثلاثة مطالب .

المطلب الأول : مفهوم الأمة .

المطلب الثاني : القومية والأمة .

المطلب الثالث : القومية الوطنية .

المطلب الرابع : القومية العربية وتاريخ إنشائها .

المطلب الأول :

مفهوم الأمـــــــــــــة (Nation)

اتفق كثير من الباحثين مثل (الحصري والباروني وعزمي بشارة) علـــى أن الأمـــة مجموعة بشرية تكون تألفها وتجانسها القومي عبر مراحل تاريخية تحققت خلالها لغة مشتركة وتاريخ وتراث ثقافي مشترك ، والعيش على ارض واحدة ومصالح اقتصادية مشتركة .

وبالعودة ألي أصل معنى مصطلح الأمة فقد جاء في لسان العرب المحيط للعلامة (ابن منظور) القول بان الأمة مشتقة من أم ، والأم بالفتح تعرف على أنها الجماعة لاجتماع أمرها على قصد واحد ، من دين أو شريعة أو نهج أو سياسة وتدبير ، وهي الجماعة لاجتماع أمرها على أصل واحد أو هيئة واحدة أو حال واحد .

ولقد وردت لفظة الأمة في القران الكريم حيث في الآية الكريمة " كنـــتم خيـــر امـــة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر " (سورة آل عمران ، الآيـــة 110) وفي الآية " أن هذه أمتكم امة واحدة وأنا ربكم فاعبدون " (سورة الأنبياء ، الآية 92)

ويري حسن ظاهر أن الصلات التي تربط وتوحد مواطنين في قومية واحدة هي نتاج تركيب موحد من المعطيات التاريخية ، ولا يمكن حصر هذه المعطيات في بعـــد واحـــد اجتمـــاعي أوديني أو عرفي ، وبالتالي فان التقارب في دلالتها اللغوية والاصطلاحية يستند على العناصر المشتركة الآتية :

1- الإشارة إلي وجود جماعة بشرية محددة بذاتها .

2- الإشارة إلي وجود مجموعة من الروابط المشتركة التي تمـــنح لكـــل جماعـــة هويتهـــا وشخصيتها المميزة والمختلفة عن الجماعات الأخرى .

3- الإشارة إلي إدراك الجماعة البشرية ذات الروابط والمشاعر المشتركة والمميزة لهويتها وذاتيتها ، وحرصها عليها ودفاعها عنها والسعي من اجل إثباتها وتأكيدها ، وبالتالي يرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة فيتأسس عليه ويستند أليه .

وبقدر ما تعكس القومية رابطة الولاء والانتماء الشعوري الواعي لدي الأمة (بمعني أنها رابطة معنوية) تعكس الأمة الأساس المادي للقومية . وقبل أن نربط مفهوم الأمة بالقومية وما تعنيه يمكن إيجاد مفهوم الأمة بحسب الظاهر في أنها " جمع من الناس على درجة عالية من التجانس الموضوعي في اللغة والدين والعرق والثقافة أو فيها جمعياً الأمر الذي يعطيهم إحساس بالتوحد والارتباط والسعي لتحقيق المصلحة الواحدة والمصير المشترك" (الظاهر ، 1985: 30) ولذا فهي قاعدة القومية ، فالقومية كما ذكرنا مشاعر وأحاسيس ، فهي بذلك إيديولوجية للأمة أو إيديولوجية للتوحيد القومي ، مستندا على الوعي بالذات والانتماء إلي الجماعة ، وعلى تكوين حركة من اجل وضع هذا الوعي في المحك العملي أي تطبيقه ، أي الوصول إلي تجسيده في الواقع على أساس تكوين الأمة ، وهذا هو الفارق الجوهري بين اللفظين : الأمة والقومية فالثانية إيديولوجية الأولى ، والأولى جسد الثانية .

بينما يري سعد الدين إبراهيم أن مفهوم القومية : يشير إلي عنصري الوعي الذاتي والحركة السياسية لدي أبناء الأمة في سعيهم لتقرير مصيرهم واثبات حقهم في خلق سلطتهم أو كيانهم المتميز (ثقافياً وسياسياً واقتصادياً) أي في انجاز مشروع دولتهم المستقلة، فإذا كانت مقومات الأمة موجودة موضوعياً فان القومية هي الوعي الذاتي الجماعي بهذا الوجود والحركة السياسية هي من اجل التعبير عنه في شكل سياسي ويكون هدفه في العادة هو إنشاء دولة . (إبراهيم ، 1996 : 44) .

المطلب الثاني :

القومية والأمة

القومية والأمة كلتاهما مجموعة من البشر اجتمعت لها عناصر الترابط الأساسية وهي وحدة اللغة ووحدة التاريخ ، ولقد تعددت الكتابات حول هذا الموضوع ، وكان كل منها يحتوي على تعاريف مختلفة للقومية وللأمة ، وكل منها يؤكد على جانب معين لهذه الظاهرة الاجتماعية – التاريخية – السياسية ، وفي اغلب الأحيان صاحب هذه التعريفات دعوة قومية بذاتها ولذا جاءت هذه التعريفات قاصرة عن استيعاب المفهوم بأكمله إذ تعترف بالصفة القومية لبعض الحركات وترفض أعطاء هذه الصفة لحركات أخري ، فدعاة القومية الألمانية مثلاً ، يؤكدون أهمية اللغة ويطالبون بضم جميع المتحدثين باللغة الألمانية في أوروبا إلي حظيرة الوحدة الألمانية ، ويري الفيلسوف الانجليزي " برتراندیل راسل " (B.Reussll) أن القومية تتبلور في الشعور بعاطفة روحية اجتماعية واحدة قد تنبثق عن الاشتراك في اللغة و الأصل والتراث الثقافي والمصالح المشتركة والخطر المشترك. الخ (يوسف،1966: 26)

ويقول يوسف خليل يوسف أن القومية عند راسل في وجودها واصلها شعور ، وان الأمة هي نتاج هذا الشعور ، وبالتالي يكون في المجتمعات القومية بين الإفراد وبين الوحدة القومية التي (يسميها وطنا أو شعباً) نوع من الاتصال الروحي ، وليس هذا الاتصال إلا ولاء يحسه الفرد نحو الجماعة التي يعيش معها ، وبهذا يتضمن مفهوم القومية شعوراً مزدوجاً وهو شعور الجماعة بنفسها وشعورها بكيانها متميزاَ عن كيان الجماعات الأخرى .

ويذكر على عباس من جانب أخر أن ثمة تعريفات حاولت أن تكون شاملة لتضم كل الظواهر والحركات القومية ، فجاءت فضفاضة لا تفي بالغرض ، مثل ذلك التعريف الذي يري أن القومية هي " حالة عقلية يشعر فيها الفرد ولاءه الاسمي واجب للدولة " في حين نجد

أن هناك تعريفات لا تفرق بين القومية ومختلف أنواع الولاءت الاجتماعية الأخرى ، ونجد أن هناك تعريفات أخري تعرف القومية بنسبتها إلي الأمة فتعرفها بأنها " برنامج أو مثل اعلي يقوم على الوعي بالانتماء إلي الأمة " ومثل هذا التعريف لا يفيد ألا في حالة الاتفاق على معني الأمة ومن جانب أخر لا يري في القومية ألا ما اصطلح على تسميته بالشعور القومي (عباس، 1998: 35) .

وهذه الاختلافات حول المصطلحات المستعملة في هذه التعريفات خاصة مصطلح القومية والجنسية ، فكثيراً ما يستخدم الأوروبيون لفظ جنسية بمعنيين مختلفين ينطوي احدهما على دلالة قانونية والأخر على دلالة تاريخية اجتماعية ، وقد فسر بعض الفقهاء سبب هذا الاختلاف بأن الانجليز والفرنسيين قد سبقوا غيرهم من الأمم في التكوين بحيث أصبح مدلول الدولة الذي يرتبط به تعبير الجنسية كمفهوم قانوني ، والأمة التي يرتبط بها تعبير القومية كمفهوم تاريخي واجتماعي متطابقين إلي حد كبير ، وقد يكون هو السبب الرئيسي في الخلط بين المفهومين الأمر الذي يزيد في إبهام تعريف القومية ويجعله أكثر صعوبة ، ولذلك فان الكتاب الأوروبيون يعملون على تجنب هذا اللبس بتحديد كل ما يقصدونه بشكل دقيق أن يتناولوا الموضوع بالبحث والتقييم ، ومما لاشك فيه بحسب رأي على عباس أن القومية واقع له وجود حقيقي وفعال في جميع مستويات الحياة الاجتماعية واليومية ، فمعظم الناس يعترفون دون تردد بانتمائهم إلي قومية ما ، ويقصدون من هذا الاعتراف أنهم يرون أن ثمة قاسماً مشتركاً يجمعهم مع غيرهم من مواطنيهم في وحدة القومية على الرغم من التميزات التي تفرق بينهم وتقسمهم إلي مجموعات اجتماعية متميزة عن بعضها ، مثل الطبقة ، والعقيدة ، أو الثقافة (فياض ، 1998 :30) .

المطلب الثالث :

القومية والوطنية

تعددت الآراء حول مفهومي القومية والوطنية وكثر الجدل حولهما ، خصوصاً فيما يتعلق تحديد معني القومية وعلاقتها بالوطنية ، فنجد مثلاً أن يوسف خليل يؤكد على أن القومية والوطنية من أهم النزاعات التي تربط الفرد بالجماعات وتجعله يحبها ويفتخر بها ويعمل من أجلها ويضحي في سبيلها ،ومن المسلم به أن الوطنية هي حب الوطن والإحساس بارتباط باطني نحوه ، والقومية هي حب الأمة والإحساس بارتباط باطني نحوها، ويري أن الوطن هو إقليم من الأرض والآمة هي جماعة من البشر ، وبالتالي نستطيع أن نعرف الوطنية بأنها " ارتباط الفرد بجزء من الأرض يعرف باسم الوطن " ، والقومية بأنها " ارتباط الفرد بجماعة من البشر تعرف باسم الأمة " كما أن حب الأمة يتضمن في الوقت نفسه حب الأرض التي تعيش عليها تلك الأمة (ألحصري ، 1999: 55) .

ويلاحظ ساطع الحصرى وآخرون في هذا الصدد أن مفهوم الوطنية لا يختلف في الحقيقة عن مفهوم القومية ، حيث أن حب الوطن يتضمن بطبيعته حب المواطنين الذين ينتمون إلي ذلك الوطن وكذلك حب الأمة يتضمن في الوقت حب الوطن التي تعيش عليها تلك الأمة ،ولهذا السبب يتقارب مفهوم الوطنية من مفهوم القومية تقارباً كبيراً ، لكن إذا أردنا أن نحيط بماهية هذين المفهومين إحاطة تامة يجب أن نلاحظ أن هناك مفهوم ثالث وهو مفهوم الدولة الذي له علاقة بهما .

ويذكر ساطع الحصري بان الدولة تم تعريفها من قبل علماء الحقوق والاجتماع والسياسة على أنها " جماعة من البشر يعيشون في ارض معينة مشتركة ، مؤلفين هيئة سياسية مستقلة ذات سيادة " ويتضح من هذا التعريف أن مفهوم الدولة يرتبط بمفهوم الوطن

من جهة وبمفهوم الأمة من جهة أخري ، وبذلك يكون بمثابة خط واصل بين هذين المفهومين ، ولكن لا يكون هذا الارتباط على نفس النمط في كل الدول والأمم وفي جميع مراحل التاريخ بل انه يأتي بإشكال متنوعة تختلف بين دور ودور وأمة (الحصري ، 1999 : 62) .

وتتلخص أهم هذه الإشكال عند ساطع الحصري في الأتي :-

أ- قد تؤلف الأمة دولة واحدة مستقلة لها شعب وحكومة وجيش خاص ، فالأرض التي تسود عليها هذه الدولة تكون وطناً للأمة بأجمعها فجميع أفراد الأمة وجميع أتباع الدولة يشتركون في حب هذا الوطن وخدمته ، في هذه الصورة تنطبق الوطنية على القومية تمام الانطباق ومثال على هذا النموذج الأمة السويدية في الوقت الحاضر واغلب دول القارة الأوروبية كذلك.

ب- قد تؤلف الأمة دولاً عدة كل منها مستقلة بنفسها وبالتالي توجد في كل دولة من هذه الدول وطنية خاصة بها ، وتسعي إلي تقوية هذه الوطنية الخاصة بها بقوة ، بينما القومية هنا تتجاوز حدود هذه الدول وتسعي إلي ربطها جميعاً برباط معنوي عام ، فالقومية هنا لا ترتاح إلي الوطنيات الراهنة بل تنزع إلي إنشاء دولة عامة تجمع وتوحد تلك الدول المتعددة بشكل من الإشكال وبذلك تعمل على توليد وطنية جديدة عامة تسمو فوق جميع الوطنيات الراهنة الخاصة ، وبالتالي يمكننا القول بأن النزعة القومية، في مثل هذه الحالات تولد فكرة وطن معنوي ، كمثال أوسع وأعظم وأعلي من الأوطان الراهنة المذكورة فتهف القلوب ألي تحقيق هذا الوطن المرتقب ، ومن البديهي أن القومية في هذه الصورة لا تنطبق على الوطنية تمام الانطباق بل تختلف عنها اختلافاً بيناً لأنها تتطلب تقديم مصالح الأمة العامة على المصالح الخاصة ، ومثال على هذا النموذج الأمة الألمانية قبل اتحادها سنة 1870 م .

جـ – قد تكون الأمة محرومة من دولة خاصة بها ، وتابعة لدولة أجنبية وفي هذه الحالة تفرض الدولة الحاكمة على جميع أفراد الأمم الخاضعة لها ، وطنية عامة واسعة النطاق وتطلب منهم أن يرتبطوا بها وبسائر الأمم الخاضعة لها برباط هذه الوطنية ، وان يخدموها بدافع هذه الوطنية ، أما القومية فتعارض ذلك أشد المعارضة ، وتولد في نفوس الإفراد نزوعاَ إلي الاستقلال عن الدولة المذكورة ، وتجعلهم يتمنون الانفصال عن الأمة الحاكمة ويسعون إلي تكوين دولة خاصة بهم فيحدث نزاع بين الوطنية التي تفرضها الدولة الحاكمة وبين القومية التي يشعر بها أفراد الأمة المحكومة فتكون مرامي القومية حينئذً أضيق نطاقاً من أهداف الوطنية ، فان الوطنية التي تغذيها الدولة تطلب من أفراد الأمة الارتباط بجميع أراضي الدولة بينما القومية تحمل هؤلاء على الاهتمام بالجزء الخاص بهم دون غيره وتجعلهم يتمنون الانفصال عن الدولة المذكورة ، وعن الأمم الأخرى التي تؤلفها ، وينزعون إلي الاستقلال بوطن خاص اصغر من الوطن العام في ظل دولة خاصة اصغر من الدولة القائمة ، وبالتالي نستطيع القول بان القومية في هذه الصورة ترمي إلي تكوين وطنية جديدة خاصة أضيق نطاقاً من الوطنية الراهنة العامة ، وأحسن مثال على هذا النموذج هو الأمة البلغارية في عهد خضوعها للدولة العثمانية .

د– قد تكون الأمة محرومة من الاستقلال وفي نفس الوقت مجزاة وموزعة بين دول أجنبية عدة ، ومن الطبيعي أن كل دولة من هذه الدول الحاكمة في مثل هذه الأحوال تفرض على جزء الأمة الخاضع لها وطنيتها هي ، وتعمل على ربط إفرادها برباط هذه الوطنية ، ولكن روح القومية في تلك الأمة المجزاة تعارض ذلك بالاستقلال عن جميع الدول الحاكمة من جهة ، وبالاتحاد فيما بينها من جهة أخري تكوين دولة قومية جديدة تشمل فروع الأمة المجزأة تحت علم واحد على ارض وطن قوي واحد ، وأحسن مثال على هذا النموذج هو الأمة

البولونية في الفترة التي مضت بين اقتسامها السابق وبين الحرب العالمية الأولـــي والمثـــال الواضح الآن هو الأمة الكردية الموزعة علي أربع دول (العراق– تركيا – إيران – سوريا) ومن هذه الصور يتبين أن القومية تتوافق تارة مع الوطنية وتختلف عنها تـــارة أخـــري ، وتأثيرها ينضم إلي تأثير الوطنية أحيانا ويخالفه أحيانا أخري .

وبإلقاء نظره على الوقائع التاريخية يري ساطع ألحصري أن القومية أصبحت من أهـــم العوامل التي تؤثر في تطور الدول وتكون الأوطان منذ أوائل القرن التاسع ، وقبل هذا التاريخ (أي في القرون الوسطي) كان الأوربيون يربطون مفهوم الوطن بمفهوم الدولة رابطاً وثيقاَ وكانوا يخلطون بين الدولة وبين الوطن والملك أيضا ، فالوطنية حينئذ لم تكن تعني شيئاَ غير الارتباط بالملك والمملكة وغير الإخلاص لصاحبها ، وكانت تتطلب الخدمة في ســـبيل مجـــد الملك وشرف المملكة وبذل النفس والمال في سبيل إدامة ذلك الشرف ، وكانت البلدان تنتقـــل من حكم إلي حكم ومن مملكة إلي مملكة من جراء زواج الملوك ، حيث أذا انتقلت مقاطعـــة إلي مملكة أخري كان يصبح من الواجب على أهل هذه المقاطعة إطاعة ملكهم الجديد أي أنهم يكتسبون وطنية جديدة وكان السبب هو الاعتقاد القائل بان الملوك يحكمون بحق موهوب من الله .

ويذكر ساطع الحصري انه عندما زال هذا الاعتقاد كان من الطبيعي أن يتبدل كل شـــئ فأخذت فكرة القومية تلعب دوراَ هاماَ في تكوين الدولة ، ولذلك شهد التاريخ تفكـــك أجـــزاء بعض الدول من جهة واتحاد أقسام بعض الأمم من جهة أخري ، تحت تأثير النزاعات القومية ، وكما ذكر سابقاً أن القومية والوطنية من النزعات الاجتماعية ويجب أن نلاحظ أن كل منها كسائر النزعات النفسية تولد في نفوس الإفراد بعض العواطف ، وتحملهم على القيام بـــبعض

الإعمال ، حيث أن الإنسان يحب أمته ، تحت تأثير النزعة القومية ، ويشعر نحوها بارتبـــاط قلبي شديد ويعتبر نفسه جزءاَ منها فيفرح لكل ما يزيد مجدها.

أما علي شمبش وجهة نظر تقول بان الشعور بالانتماء عملة ذات وجهين ، حيث يمثل احد الوجهين الشعور بالانتماء القومي والوجه الأخر الشعور بالانتماء الوطني ، ولتحليل ذلك انطلق شمبش من فرضية تقول بأنه أذا تطابق الشعور القومي مع الشعور الوطني فانه لـــيس هناك من إشكالية بالنسبة للجماهير حيث أن شعورها بالانتماء إلي الدولة الوطن ينطبق مـــع شعورها بالانتماء إلي الدولة الأمة ويترتب على ذلك ولاء واحد للأمة والوطن ، وقد استشهد على شمبش بالساحة العربية كحالة خاصة ورأي بان وضع التطابق بـــين الـــشعور القـــومي والشعور الوطني لا يتوفر في الواقع العربي بسبب ما حدث على الساحة العربية مـــن خلـــق كيانات متعددة مشتتة نمت فيها الانتماءات المختلفة و الولاءت المتباينة ، وذلك بـــالرغم مـــن وجوده في أذهان الذين تبنوا القومية العربية كأساس مذهبي ، وبالتالي اعتبـــروا أن الـــوطن العربي وطن واحد دون اعتبار أن هناك دول مجزاة جمعتها جامعة الدول العربية حيث تتمثل فيها سيادات مختلفة بدل أن توحدها كلمة واحدة ، ويزداد هذا التشتت بين الشعور بالانتماء و متطلبات الولاء كلما زادت الهوة بين الهوية القومية والهوية الوطنية(شمبش،1999: 87)

وبالتالي فان إشكالية التطابق الأولية بين القومية والوطنية تتضح أكثر في الوطن العربي في فترة الأزمات في العلاقات العربية – العربية .

ويري شمبش أن أشكال التطابق الأولية في الوطن العربي الذي تتقاسمه دول عربيـــة عديدة تتعلق بجانبين ، الجانب الأول يتمثل في الموقف الرسمي أي موقف النظم من مـــسالة الشعور بالانتماء إلي القومية العربية والعمل على تحقيق الوحدة العربية واعتبار الأمن القومي

العربي هو الأساس لأي امن محدود يتعلق بأي جزء من الأقاليم ، وإما فيما يتعلق بـــالموافق العربية الرسمية في هذا الاتحاد فان العديد من الأمور تلعب دوراً في تحديد تلك الموافق .

أما الجانب الثاني فهو يتعلق بالوفاق الشعبي في قضية الإحساس بالانتماء إلي هــذا الــشعب والوطن حيث يتطابق الاثنان بل تعطي للإحساس القومي الأسبقية والأولوية على الإحــساس الوطني خاصة في فترة الأزمات (شمبش ،1996: 102) .

وتأسيساً على ما سبق ، واستكمالاً لرؤية الباحث في هذا الخصوص أي في العلاقة بين المفردات السابقة ، لابد من ألقاء نظرة على ظاهرة القومية العربية وعلى روافدها ورموزها التاريخية .

المطلب الرابع :

القومية العربية وتاريخ نشأتها

من الصعب تحديد الزمن الذي برزت فيه القومية العربية ولكن يوسف خليل أشار في كتابه القومية العربية انه يمكن اعتبار النصف الثاني من القرن التاسع عشر بداية تاريخ القومية العربية الحديثة ، حيث سرت الروح القومية من أوروبا إلي الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر وبدأت الأفكار القومية تنتشر إلي باقي القوميات الأخرى التي كانت تتكون منها تلك الدولة المركبة المكونة من عدة قوميات وأجناس واديان ومذاهب ، وكانت الولايات العربية الواقعة على سواحل شرق البحر الأبيض المتوسط من الإمبراطورية العثمانية هي البيئة الأولي التي ظهر فيها الوعي القومي ، فلقد كانت بحكم موقعها الجغرافي ، وتكوينها الاجتماعي وبحكم صلتها بالغرب عن طريق التجار والبعوث والإرساليات ، والارتباط الديني والمذهبي بفريق من أبناء هذه المنطقة ، مهيأة قبل غيرها للقيام بالدور الأول من الوعي القومي ، ومما لاشك فيه أن البعث اللغوي والأدبي والتاريخي الذي برز في بلاد الشام وتمثل في إنشاء المطابع والجمعيات الأدبية ، وانتشار المجلات والصحف العربية واتصال الفكر العربي بالفكر الغربي ، عن طريق المبشرين ، والمدارس ، والكليات التي أقامتها بعض الدول الأوربية والولايات المتحدة أو بعض الإرساليات الدينية كان المظهر الأول لبروز القومية العربية من حيث كونها تجمع أبناء العروبة وتميزهم عن غيرهم من رعايا الدولة العثمانية في تكوين جمعيات سرية تنادي بمنح سوريا الاستقلال متحدة مع جبل لبنان وتدعو للاعتراف باللغة العربية واعتبارها لغة رسمية للبلاد وتطالب برفع الرقابة والقيود التي تحد من حرية النشر والتعبير وظهور التذمر من عرب الجزيرة وعرب أفريقيا واسيا ، من سلطان الترك أكثر من مرة (خليل،1966: 19).

ويعتقد عبدالرحمن البزاز انه من الممكن اعتبار أوائل القرن العشرين هي البداية الحقيقية لظهور الحركة القومية الحديثة حيث كانت ردة فعل على الحركة الطورانية التي نادي بها حزب الاتحاد والتراقي حيث حوربت اللغة العربية والثقافة العربية .

ويري أن القومية العربية هي الشخصية الجماعية المتميزة لتلك المجموعة من البشر التي يطلق عليها اسم العرب أو الأمة العربية ، وهي واقع الحياة التاريخي واللغوي والثقافي والاجتماعي الشامل بما في هذا الواقع من وحدة في العادات والتقاليد والمصالح والأهداف والتجارب والمعطيات ، مما جعل من الأمة العربية وحدة اجتماعية تاريخية متميزة تقوم على تفاعل عدة روابط قومية مشتركة خاصة بها ، وينتمي الي القومية العربية كل إنسان يتحدث اللغة العربية ، وينتسب إلي التاريخ العربي ويعتز به وينتمي إلي المجتمع العربي ، ولقد كون فريق من الأطباء والمثقفين العرب جمعيات سرية كجمعية العلم الأخضر والجمعية القحطانية وجمعية العرب الفتاة ، وكانت هذه الجمعيات تنادي بأن يكون للعرب قوميتهم المتميزة ، وكيانهم الخاص والحفاظ على لغتهم العربية وجعلها اللغة الرسمية في الدواوين والتعليم في الولايات العربية كلها (البزاز،1989: 67). وبحسب ما ذكره الحكم ادروزة فانه عندما اندلعت الحرب العالمية الأولي استغلت انكلترا تذمر العرب من الأتراك ومحاولتهم المتكررة للاستقلال في كسبهم إلي جانب الحلفاء فنتج عن ذلك مفاوضات بين الشريف حسين أمير مكة والانجليز انتهت بقبول العرب الاشتراك في الحرب بجانب الحلفاء ، وبالفعل حدثت ثورة عربية كبرى ضد الأتراك في الحجاز كان لها الأثر الفعال في هزيمة الأتراك في أكثر من موقع وتحقق النصر للحلفاء في هذه الجبهة ، ولكن الحلفاء تهربوا من وعودهم للعرب بعد انتهاء الحرب ولم يساندوا حق العرب في تقرير مصيرهم واستقلالهم ، ثم ظهرت أطماع الحلفاء في البلاد العربية ، حيث اخذ الانجليز والفرنسيين يتقاسمون البلاد العربية ، ومن هنا

بدأت الثورات العربية المناهضة للاستعمار ، كثورة مصر سنة 1919 م وسنة1952 م ضد الانجليز، والثورة في سوريا ضد فرنسا 1958، والثورة في السودان سنة 1942م ،والثورة في لبنان سنة 1952 م ، والثورة في ليبيا ضد الطليان ، وثورة الجزائر ضد الفرنسيين ، وبالتالي شملت هذه الثورات اغلب البلدان العربية واستطاعت غالبيتها أن تحقق أهدافها من التحرر والاستقلال وتتلاقي جميعها عند عقيدة واحدة ومبدأ واحد وهو مبدأ القومية العربية (ادروزة و الجبوري ، 1999: 320) .

ولقد برزت الحركة العربية إلي الوجود بزعامة عبدالرحمن الكواكبي الذي أسهم في انبثاق الفكر السياسي وسير الوعي العربي بإتجهاته إلي الغرب ، وكانت هذه الحركة حسب رأي مصطفي احمد عبود بعيدة عن التمييز الطائفي ومندمجة في حدود التضامن القومي ، وقد مثلت دعوتها مرحلة هامة من مراحل نشأة الوعي القومي السياسي ، فقد مثل الكواكبي في ذاته مظهر التيارات التي سادت عصره في التمدد الإسلامي ، وقد كان الكواكبي سليل عائلة من حلب الشهباء ، وهو عربي الجنسية ، وكان نتاج أكثر من مدرسة ،وهو أول من بلور فكرة نقل الخلافة من الأتراك إلى العرب .

ولم يتوقف الكواكبي عند حدود الفكر والتنظير وإنما قرن الفكر بالعمل ، وأسس جمعية " أم القرى " تنظيما للفكرة القومية ، وقد ندد الكواكبي بالتعسف والقهر القومي الذي مارسه الأتراك ضد العرب .

وذكر عبد الغني البشري بان الكواكبي اشترك مع الأفغاني في دعوته إلي بعث الإسلام ليقف متحدياً ضد هذا الاستعمار ولكن تحت القيادة العربية الموحدة . وقد رسم الكواكبي في كتابه " أم القرى " طرق علاج نظم الخلافة إلي انتقال زعامة الحركة العربية بالتدريج الي المسلمين في مطلع القرن العشرين ، وقد تعرض في كتابه " طلائع الاستبداد " لنظام

الحكومات المستبدة وأثارها السيئة في تدبير شئون الناس ، وحمل على الحكم المستبد وكبت الحريات ، فنراه يعرف الاستبداد بأنه (تصرف أفراد أو جمع في حقوق قوم بلا خوف أو احترام شريعة الهيئة أو قانون بشري) ويدخل الكواكبي الحكومات الدستورية التي تفصل سلطة التشريع الحكومات هو الذي يكون فيه المنفذون مسئولين أمام المشرعين ، ويكون هؤلاء مسئولين أمام الأمة وانه لابد من وضع الحكام تحت المراقبة الدقيقة كي يضمن عدم الاستبداد وتتحقق العدالة ، ودعا الكواكبي – بجانب ذلك – إلي حرية الخطابة والتأليف والمطبوعات وغير ذلك (حرية الرأي) مما يتصل بالحقوق الفردية .

ويعتقد البشري بأن الكواكبي كان كرفاعة الطهطاوي من ناحية التأثير بالثقافة الغربية وقد عاصر دعوة الكواكبي في عهد السلطان عبد الحميد تلك الحملة السياسية التي قام بها نجيب عزوري وقد جاءت دعوتهم تمشياً مع الوعي السياسي المنبثق من العالم العربي في تأثره بالتفكير السياسي الغربي الحديث وكان يهدف إلي تحرير الشام والعراق من سيطرة الأتراك فحض العرب على الثورة ونادي بالاستقلال العربي سنة 1904 .(البشري،1996: 34).

ويري على عباس أن النزعة القومية العربية تطورت ، أصبحت ظاهرة تمثل تياراً سياسياً أسياسيا في المنطقة العربية ألي جانب التيارات الأخرى الدينية والماركسية والليبرالية منذ بروز حزب البعث على يد ميشيل عفلق في ثلاثينات القرن السابق ومنذ بروز الناصرية في منتصف خمسينات وغيرة ملامحها ومساراتها وتحالفاتها الدولية، ولذا وجب الإشارة في عجالة الى تطور هذه الظاهرة وإبراز أهم تياراتها الفكرية والسياسية.(عباس،1998 :19).

(أ) الحركة البعثيه والقومية العربية :

لقد نادت الحركة البعثيه العربيه بتحويل الواقع العربي إلي وحدة قومية حيث كان الهدف المشترك لها هو تحقيق الدولة العربية القومية الواحدة وليس إثبات وجود الأمة العربية للطرف الذي ينكر هذا الوجود وقد نص دستور البعث العربي الصادر في 1938 م ، على أن " العرب امة واحدة لها حقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة وان تكون حرة في توجيه مقدراته" واعتبر أن :

1- الوطن العربي وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ ولا يمكن لأي قطر من الأقطار العربية أن يستكمل شروط حياته منعزلاَ عن الأخر .

2- الوطن العربي للعرب ، ولهم وحدهم حق التصرف بشئونه وثرواته وتوجيه مقدراته .

3- الأمة العربية وحدة روحية ثقافية وجميع الفوارق القائمة بين أبناءها هي فوراق عرضية زائفة تزول جميعها بيقظة الوجدان العربي .

ويري ميشيل عفلق أبرز مؤسسي حركة البعث العربي الوطن بالبيت الكبير و أن اللغة هي الرابطة التوحيدية الأولي بين العرب مع وجود الإرادة وعنصر الموضوعية في الدولة القومية الواحدة ، أما الروابط الأخرى فان منزلتها تتغير بحسب التاريخ ونبرة النظام . ويعتبر عفلق أن العرب اليوم ليس لهم نزعة عنصرية وبالتالي فهم مضادين لكل تمييز عنصري ، ويري أن الدين بالرغم من دوره التاريخي والروحاني الأصيل فهو ليس بالرابط الذي يوحد العرب ويجعل منهم امة واحدة ، في حين أن الثقافة تشكل رابطة أساسية أذا انفصلت عن رابطة اللغة منهم امة واحد ، في حين أن الثقافة تشكل رابطة أساسية أذا انفصلت عن رابطة اللغة فإنها ميزتهما كرابطة قومية ، ويعتبر عفلق أن التاريخ هو وحدة الألام والآمال وهو الأساس في توحيد المصير في حركة قومية واحدة(عفلق،1960: 134).

يري الباحث إن الدين الإسلامي لعب دورا مهما في تشكيل الثقافة العربية وتعميقها وأن الدين الإسلامي لعب دوراً كبيراً في توحيد الأمة العربية لاكما يري عفلق إن الثقافة رابطة أساسية في توحيد الأمة العربية وتشكيلها .

وتري حركة البعث أن الوجود القومي لا يتحقق تحققاً فعلياً كاملاً بدون الدولة القومية الموحدة وان الوجود القومي هو في نهاية المطاف إثبات سياسي أي أثبات يتل بتحقق الدولة القومية الواحدة ، والدولة القومية بحسب علي عباس هي " مصطلح يشير ألي هيمنة سلطة سياسية بذاتها على منطقة جغرافية معينة تتخذها مجموعة من الإفراد موطناَ لها استنادا الى اشتراكها في المقومات الثقافية والتاريخية ويعتبر هذا النوع هو الأكثر شيوعاً في عالمنا اليوم (عباس ، 1998: 174) .

وتري أمينة ألبقالي أن مفهوم القومية عند الحركة البعثيه ارتكز على أنها ليست نتاجاً للفكر البرجوازي في الغرب بل نتيجة صيرورة طويلة في التاريخ الإنساني وبالتالي فهي ليست مرحلة من هذا التاريخ بل هي المحرك الأول له ولا تعتبر التناقضات الطبقية أو الصراعات الدينية أو غيرها ما يحكم تطور المجتمعات بل أن القومية هي أساس تكونها ثم تطورها (ألبقالي ، 1989: 28) .

(ب) حركة القوميين العرب :

وهي الحركة الثانية بعد ميلاد " البعث " إذ تكونت وفقا لمصطفي عبود من شباب عربي ينتمي إلى حركات ثقافية وسياسية راديكالية في لبنان وسوريا ، وتحديدا في الجامعة الأمريكية ببيروت في أواخر أربعينات القرن العشرين ، وكان أهم مؤسسي هذه الحركة التي تنادي بقيام " دولة عربية واحدة " تهدف إلي تصفية الاستعمار وتحرير فلسطين ، جورج

حبش ، ومحسن إبراهيم ، ونايف حواتمه ، وهاشم على محسن ، واحمد الخطيب ، وباسل الكبيسي وآخرون .

وتحالفت هذه الحركة مع البعث " العراقي والسوري " في فترات مختلفة ، كما تحالفت مع الناصرية في الستينات إلي أن حدثت هزيمة يونيو 1967م ، حينها انقسمت هذه الحركة الى فصائل وأحزاب سياسية مقاتلة وإصلاحية على السواء في اغلب المنطقة العربية وفي فلسطين نفسها : الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، الحزب الاشتراكي الطليعي في اليمن الشمالي وفي الجنوبي كذلك ، الجبهة الشعبية لتحرير عمان (ظفار) وقد تبنى كثير من هذه الفصائل برامج ذات أفق اشتراكي وماركسي أضيف الى المعتقد القومي العربي لأجل تطويره والحفاظ عليه .

جـ – الحركة الناصرية والقومية العربية :

بالرغم من أن هناك فوارق تميز الإيديولوجية الناصرية عن إيديولوجية البعث من حيث الصياغة والجذور والتطور ألا أن جورج المصري يرى أن هناك توافق بينهما من حيث فكرة الأمة وفكرة القومية ، وبأنه قد تحقق عاملان مهمان للقومية العربية بقيام ثورة 23 يوليو في مصر وزادا من قوتها وتمثلاً في :-

1- توفر قاعدة للانطلاق القومي الثوري ، حيث أصبحت مصر ملاذ المناضلين العرب في سبيل التحرر القومي وحملت شعلة الكفاح القومي .

2- توفر قيادة ثورية على مستوي الوعي والهدف القومي تمثلت في الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وبذلك انتقل النضال العربي إلى مصر وزادت حركة القومية العربية وضوحاُ لدعم عبد الناصر لها حيث دعا عبد الناصر إلى العروبة أولا من خلال مشاريعه في حركات التضامن من نضال الشعوب العربية من اجل الاستقلال ، ثم إلى دراسة تاريخ الشرق الأوسط

الحديث وتداخله مع تاريخ مصر ، واكتشافه أخيرا أثناء حرب فلسطين لوحدة المنطقة العربية الإستراتيجية وللتضامن الشديد الذي يشد شعوبها بعضاً لبعض ، فلقد أضاف ناصر عنصري الإرادة والأرض المشتركة بمثابة خاصيتين للأمة العربية وليس بمثانة براهين على وحدتها (المصري ، 1989: 73) .

وبذلك دخلت القومية العربية بحسب رأي على عباس لأول مرة كعامل هام في السياسية الدولية وأصبحت قوة ضخمة من قوى السياسة العالمية ، ولم تعد فكرة التحالف مع الغرب تلقي قبولاً لدي الشعوب العربية ، ولقد دخلت مصر المعركة كحكومة تدين بمبدأ القومية العربية لأول مرة في تاريخ العروبة ، وعمقت مصر أحساس الشعب العربي بمسؤلية الغرب عن نكبة فلسطين ، وظلت تشحن هذا الإحساس وتستقطبه في اتجاه معاد للاستعمار الغربي ، وأخذت تدعو إلى الثورات في الدول العربية وتساندها ، وقد أثبتت مصر في 28 أكتوبر 1956 م أثناء العدوان الثلاثي ضدها وبالرغم من خسائرها ألا أنها حققت نصراً معنوياً للقومية ، حيث أدرك العرب أن إخضاع مصر هو إخضاع للعالم العربي بأسره وقضاء على القومية العربية ، وقرر العرب أن يقفوا جمعياً بجانب مصر ، ولقد حاول عبد الناصران يطور الإيديولوجية القومية العربية في المجال النظري والعملي فمن عام 1959 م ألي عام 1970 م وهو عام رحيله ، استعمل ناصر مفهوم الأمة بالمعنى الذى تحمله عبارة الأمة العربية ، واستعمل للتعبير عن مصر عبارات مختلفة مثل عبارة الشعب المصري ، ولقد شدد عبد الناصر على ما اصطلح عليه وسماه بالدائرة العربية التي تحيط بمصر ، ومفهوم الدائرة عند عبد الناصر يتصل بمفهوم الأمة العربية حيث أصبح المحدد الأول للأمة هو اللغة الواحدة .

وذكر حسن نافعة بأن عبدالناصر نادي بضرورة قيام كفاح واحد مشترك بين جميع البلاد العربية لتحقيق قوة تقوم بدور ايجابي في بناء مستقبل البشر ، كانت خطب عبد الناصر عن مفهوم الأمة العربية توحي بأن الدولة مقوم أساسي من مقومات الأمة ، حيث قال في 23 تموز 1955 م " أن هدف حكومة الثورة أن تكون العرب امة متحدة " وفي خطاب أخر في 22 تموز 1955م " أن سياستنا العربية تهدف إلي جعل العرب امة وحدة " وفي خطاب أخر في 1956 " أن القومية العربية تعلم بان وجودها في اتخاذها " ولقد حدد الميثاق القومي الذي قدمه عبدا لناصر الطريق ألى تحديد الوحدة العربية الشاملة واشترط أن يكون بالإجماع الشعبي وان يتحقق ذلك بالأساليب السلمية بعيداً عن الفرض والقسر ، واستمرت خطب عبدا لناصر تؤكد ضمنياً على أن الوحدة العربية هي الحل لكل مشاكل الأقطار العربية ، وان لم تنجح مصر بقيادة عبد الناصر في تحقيق الوحدة العربية فقد استطاعت على الأقل أن تطرح العناصر المكونة لها وان تهيئ سبل التفاعل بين هذه العناصر ، كما استطاعت أن تساعد على قيام نظام عربي محدد الخصائص، كانت مصر في القلب منه تماماً(نافعة ، 1984 : 134) .

وعموماً فقد استطاع ناصر أن ينقل مفهوم القومية العربية كما جسد في الواقع حينذاك قيام جامعة الدول العربية ، ألي الحالة الأكثر تقدماً والمتجسدة في قيام الجمهورية العربية المتحدة 1958 – 1961 م ، حيث تم إعلان توحيد مصر وسوريا في أول فبراير سنة 1958 ، وإعلان الجمهورية العربية المتحدة ، وأصبحت سوريا الإقليم الشمالي للجمهورية ومصر الإقليم الجنوبي ورشح عبدا لناصر رئيساً لها .

وهكذا جاءت أول خطوة عملية نحو الوحدة العربية بين عرب من أسيا ، وعرب من إفريقيا،وفي 14 فبراير 1958 م صدر بيان رسمي مشترك عن المملكتين العراقية والأردنية

حيث تقرر إنشاء اتحاد بينهما سمي بالاتحاد العربي تحتفظ فيه كل من الـــدولتين بشخـــصيتها الدولية المستقلة وبسيادتها على أرضها ونظام الحكم القائم فيها ، وفي 8 مارس 1958م تـــم توقيع ميثاق إنشاء اتحاد الدول العربية المتحدة بين الجمهورية العربيـــة المتحـــدة والمملكـــة المتوكلية اليمنية ، وقد تميزت الحركة القومية العربية في هذا الطور بنمو الاتجاهات الوحدوية وقيام ظاهرة التكتلات مما كان يبشر بقرب تحقيق الوحدة العربية ، لكن الاتحاد بين البلـــدين المصري والسوري لم يستمر طويلاً لأسباب عدة لسنا بصدد الحديث عنها في هذا المجـــال ، فقد حدث الانفصال بين مصر وسوريا في 28 سبتمبر 1961 م ، وأصيبت القومية العربيـــة بخيبة أمل كبيرة وقد ظل عبد الناصر يقود القومية العربية من خلال وحدة الهدف لا وحـــدة الصف وانطلقت بعد ذلك الثورات العربية في كل من اليمن التي تم مساعدتها من عبد الناصر بدعمها بالجنود والعتاد ، ثم ثورة العراق 1958م ، ثم ثورة ســـوريا وكانـــت أهـــداف هـــذه الثورات هو قيام وحدة بين مصر واليمن وسوريا والعراق على أساس " الحرية ، الاشتراكية ، الوحدة " وكان أثرها على المجتمع العربي عظيماً بقدر ما كان اثر الانفصال ومـــع ذلـــك أصبحت القومية العربية أمل الجماهير في العالم العربي .

المبحث الثاني

مفهوم السياسة الخارجية

من الصعب تحديد مفهوم السياسة الخارجية وطبيعتها في ظل وجود العديد من المدارس التي تحاول كل منها تعريفها وتحديد طبيعتها وفقا لتصوراتها الخاصة ، مما يقضي عرض بعض تلك المحاولات لنصل من خلالها إلى تحديد مفهوم وطبيعة السياسة الخارجية .

فنجد أن جون لوك مثلاً يرى أن السياسة الخارجية هي " القدرة على صنع الحرب أو السلم وإقامة العصابات أو التحالف ، وقيادة العلاقات مع الأشخاص والجماعات الواقعة خارج المملكة . ويعرفها ناصف يوسف حتى بأنها " سلوكيات الدولة تجاه محيطها الخارجي ، ومن ثم فهي قد تكون موجهة إلى الدول أو المنظمات أو أي من وحدات النظام الدولي (حتي ،1985 : 9). بينما يعرفها مازن الرمضاني بأنها " أنماط السلوك الخارجي ، الهادفة والمؤثرة ، التي تتحرك من خلالها الدولة حيال الوحدات الدولية الأخرى ، منفردة أو مجتمعة(الجامعي ،1991 : 26). أما عند عطا زهرة فهي " برنامج عمل للتحرك الخارجي يتضمن تحديداً للأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها ، والمصالح التي تحرص على تأمينها وصيانتها ، والوسائل والإجراءات التي تراها ملائمة لذلك وفقاً لما تعتنقه من مبادئ ومعتقدات (مصباح ،1999 : 21). ويرى على شمبش أن السياسة الخارجية لا تخرج عن كونها " مجموعة الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوافرة لتلك الدولة. ويعرفها فاضل زكي محمد على أنها " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول (سليم ،1998 : 10).

ويعرف سالم البرناوي السياسة الخارجية على أنها " مكون معقد من الطموحات والتصورات والبرامج والتي يعتقد أنها تعبر عن آمال الشعوب وتطلعاتها ، والتي كثيراً ما تصبغها النخب الحاكمة من اجل تعظيم دورها داخلياً وخارجياً . ويرى محمد الحلوة أن السياسة الخارجية هي " القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذها لتنفيذ تلك القرارات والسياسة الخارجية عند حامد ربيع هي " جميع صور النشاط الخارجي حتى وان لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية . إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية أي كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية (مصباح،1999 : 23) .

ويذهب محمد السيد سليم إلى تعريف السياسة الخارجية بأنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي (سليم ،1998 : 16).

والسياسة الخارجية كما يري علي الدين هلال هي مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة إزاء الدول الأخرى , بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة وتعرف الباحثة كارول باركر السياسة الخارجية بأنها الرباط أو حلقة الوصل بين السياسة الداخلية للدولة والنظام الدولي , وهي في نفس الوقت تعتبر استجابة للمتطلبات الداخلية ومحاولة للتأثير في سلوكيات الدول الأخرى (الجامعي ،1991: 22).

ويقدم بلانو واولتون تعريفها للسياسة الخارجية باعتبارها منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية . ويأتي تشارلز هيرمان بتعريف يقول فيه إن السياسة الخارجية للدولة هي السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة

أو من يمثلونهم , والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية ولا يقدم لويد جنسن تعريفاً واضحاً للسياسة الخارجية وان كان بالإمكان القول انه يحدد مفهومها ضمنياً عندما يقول انه إن لم تكن هناك دول في النسق الدولي تصنع سياسات يجب أن تتعامل معها الدولة , فانه لن يكون لتلك الدولة سياسة خارجية(جنس ،1989 : 12).

ويذهب زايد عبيد الله مصباح في تعريفه للسياسة الخارجية إلى أنها كل السلوكيات السياسية الهادفة والمؤثرة الناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية (مصباح ،1999 : 7).

ويعرفها مرسيل مرل بأنها ذلك الجزء من النشاط الحكومي , الموجهة نحو الخارج , أي الذي يعالج,بنقيض السياسة الداخلية,مشاكل تطرح في ما وراء الحدود(مرل،1989: 3).

والسياسة الخارجية عند (روزناو) هي منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي يوعى من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً . وهناك من عرف السياسة الخارجية على أنها عملية تحويل للمدخلات إلى أنشطة إلى تحقيق غايات معينة , ومن أنصار هذا الاتجاه مودلسكي الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية , وفي هذا الإطار هناك نمطين أساسيين من الأنشطة : المدخلات والمخرجات (سليم ،1998 : 8).

ونلاحظ مما سبق عرضه من التعريفات عدم الاتفاق على تعريف محدد للسياسة الخارجية , فنجد من يركز على الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد في المجال الخارجي ، وهذا مالا يجد قبولاً في الوقت الحاضر بظهور فاعلين جدد مثل المنظمات الحكومية والأهلية والشركات العابرة للقومية . بينما يذهب آخرون إلى التركيز على الخطط والبرامج المحددة

للعمل الخارجي دون النظر إلى أن بعض السياسات الخارجية تنفذ دون وضع خطط وبـــرامج مسبقة لها .

كما يولي بعض الباحثين اهتماماً لمسألة التأثير في أفعال الأطراف الخارجيـــة ليـــضفي على السياسة الخارجية سمة معينة قد لاتكون متوفرة لدى كل الوحدات الدوليـــة . وجـــاءت تعريفات بعض الباحثين شديدة العمومية فلم توضح طبيعة السياسة الخارجية ولا ميزتها عـــن غيرها من السياسات . والواقع أن تعدد التعريفات واختلاف نواحي التركيز فيها إنما يعكـــس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة أبعادها .

وبالنظر إلى مجموعة التعريفات سالفة الذكر يمكن أن نلاحظ أنها تتفق على مجموعـــة من العناصر التي لتوجد خارج إطارها أو دونها سياسة خارجية وهذه العناصر هي :-

1-إن السياسة الخارجية نشاط سياسي .

2- إن السياسة الخارجية تنطلق من خطط وبرامج .

3- إن السياسة الخارجية تسعى لتحقيق أهداف معينة .

4- إن السياسة الخارجية موجهة إلى وحدات البيئة الخارجية .

5- أن السياسة الخارجية تستخدم قدرات ووسائل وأساليب .

وتأسيساً على ما سبق ودون الادعاء بعدم إمكانية نقد هذه العناصر أو الزعم بخلوها من بعض أوجه القصور ، نستطيع القول أن السياسة الخارجية لأية وحدة دولية لأتخـــرج عـــن كونها أفعال وردود أفعال الوحدة الدولية الموجهة إلى البيئة الخارجية والتي تعكس مبادئ هذه الوحدة ومصالحها وأهدافها وتستخدم لتنفيذها قدراتها ووسائلها وأساليبها وفق خطة محددة .

لقد شهدت السياسة الخارجية تطوراً أساسيا بعد الحرب العالمية الثانية حيث انتقلت من ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن إلى ظاهرة متعددة الإبعاد ترتبط ارتباطا وثيقاً بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات (جنس ،1989 : 12).

وإذا ما نظرنا إلى التطور الذي شهدته العلاقات الدولية فسنجد أنه قد أدى إلى اتساع آفاق السياسة الخارجية وأهدافها لتصبح أداة للتنمية تهتم بقضايا تتعدى الأمن بمفهومه التقليدي وازداد تعقيد هذه الظاهرة بازدياد عدد القضايا العالمية ، وتزايد عدد الوحدات العاملة في المحيط الخارجي ، الأمر الذي زاد أيضا من أهمية السياسة الخارجية ونشاطاتها لتنمية المجتمعات وتطورها ورفاهيتها بالذات في الدول النامية التي تخضع سياستها الخارجية لنفس المؤثرات والحسابات والاعتبارات من حيث ما تتضمنه من القرارات و الإجراءات والعمليات والسلوكيات التي تشكل قوام السياسة الخارجية للدول المتقدمة . ولكن هذه السياسات لا تختلف من حيث طبيعتها بل من حيث أهدافها وقدراتها ، لأن هذه الدول ليس لها نفس الأهداف ولا نفس الإمكانيات لإدارة عمليات سياستها الخارجية بتلك القدرة مما جعلها ذات دور هامشي ، فوضع السياسة الخارجية في مواجهة قضايا معقدة تتجاوز الأمن والعلاقات التجارية إلى التأثير في علاقة الحكومات بشعوبها والحقوق المتبادلة للسلطة والحرية في مختلف الدول ، قد جعل السياسة الخارجية ملزمة بالنظر بعناية لكل هذه القضايا وإيلائها اهتماماً كبيراً في مواقفها وقراراتها ، وهذا ما أكد العلاقة الوثيقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية في كل دولة ، فمجمل تلك التطورات وما ترتب عليها من نتائج مختلفة ومتداخلة قد أثبتت أنه لم يعد من الممكن وضع خط فاصل بين هذين النوعين من أنواع النشاط السياسي . كما أن هذا الفصل بين السياسيتين الداخلية والخارجية لا يهدف إلا إلى وضع حدود منهجية لمفهوم السياسة الخارجية دون أن يعني ذلك الفصل الواقعي والعملي بين هاتين السياستين ، فالسياسة

الخارجية قد تكون لها انعكاسات في داخل حدود الدولة ، كما أن السياسة الداخلية تنتج آثاراً بالنسبة لسلوك الدولة الخارجي . فمسألة انتقال العمالة والهجرة وحركة السياحة التي تترجم بالاختلاط بين السكان وما ينتج عنه من آثار سلبية أو ايجابية وتدفق اللاجئين السياسيين قد تعمل على إثارة اضطرابات اقتصادية واجتماعية وحتى سياسة في البلدان المعينة ، ومخاطر عدم الاستقرار التي تنجم عنها تحصل داخل الحدود دون أن تستطيع السياسة الخارجية معالجتها : المنازعات العرقية ، التوترات الاجتماعية ، الإرهاب والإرهاب المضاد هي مشاكل مستوردة من الخارج , لكن حلها يقع على عاتق السلطات الداخلية(وزارات الداخلية والعدل والشؤون الاجتماعية الخ ....) دون أن يكون ممكناً ، لهذا السبب ، استبعاد الانعكاسات الدولية تجاه التدابير التي يتخذها بلد الاستقبال ، فالخط الفاصل بين شؤون الخارج وشؤون الداخل لا يتبع بالضرورة خط الحدود : فهي تجتاز مدى وطني ممهور بحركات الهجرة ذات الأصل الأجنبي ، ولعل في وجهة نظر مكيافيللي ما يعبر بوضوح عن مدى ارتباط السياستين الداخلية والخارجية حيث يقول إن شؤون الداخل تكون مضمونة عندما تكون شؤون الخارج كذلك. ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال عدم وجود اختلاف في طبيعة هاتين السياستين ، فالسياسة الخارجية لا تتم السيطرة عليها من قبل الدولة بشكل تام يقارب سيطرتها على السياسة الداخلية أن العواقب والمخاطر المحتملة عن السياسة الخارجية الخاطئة تكون أشد عنفاً ، فقد تفقد الدولة سيادتها أو وجودها نتيجة سياسة خارجية متهورة أو قرار غير مدروس بعناية . وإذا كانت السياسة العامة للدولة تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة ، فان السياسة الخارجية تحتل موقعاً مركزياً في السياسة العامة لتحقيق أهداف مرتبطة بالبيئة الخارجية . وهذا يعني أن السياسة الخارجية تهدف إلى التأثير في الوحدات الدولية الأخرى ، إذ أن أفعال الدولة في البيئة الخارجية تسعى

إلى تحقيق أهداف مرغوبة وتحاول منع أو على الأقل الحد من الأهداف المنافية أو المهددة لها من طرف الدول أو الوحدات الدولية الأخرى . وقد اتفق الباحثون على حوصلة أهداف الدولة في السعي لتحقيق المصلحة القومية دون إغفال ما يعاني منه هذا المصطلح من غموض ،ليكون رغم ذلك هو المرجع الأساسي والإطار العام لصانع القرار لتحديد أهداف السياسة الخارجية .يؤكد ذلك مورغنثاو عندما يعلن أن العالم طالما بقي مقسماً إلى دول فانه سيظل للمصلحة القومية الكلمة الأخيرة في عالم السياسة أي جوهر العملية السياسية والدول تسعى دائما إلى تحقيق مصلحتها القومية ووضعها فوق كل الاعتبارات . وقد أظهرت التطورات المتسارعه في البيئة الدولية والناتجة عن ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات حدوث زيادة ملحوظة في التمازج بين الشعوب والأفكار والمصالح مما يفرض تجاوز المفهوم الذي يحدد السياسة الخارجية من خلال العلاقات التي تنشأ بين الدول . فبروز وحدات دولية على قدر كبير من الأهمية والتأثير في حركات التفاعل الدولي كالمنظمات الدولية و الإقليمية والشركات العابرة للقومية وحركات التحرر الوطني قلص دور الدولة القومية فلم تعد هي الفاعل الوحيد في العلاقات الخارجية كما كان الأمر في السابق ، آخذين في الاعتبار كل الوحدات القادرة على التأثير في مجرى العلاقات الدولية ويذهب أحد التقارير حول مجلس الأمن القومي الأمريكي إلى أنه خلال هذه السنوات ، أصبحت الحرب الباردة الواقع السائد في الحياة الدولية ، إننا نشهد اختفاء التميز الذي كان قائماً آنفاً بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية .. وقد زالت الحدود الآن تقريباً بين السياسة الداخلية والخارجية ، ولقد تضاعفت أدوات السياسة الخارجية بحيث أصبحت تتضمن من الآن وصاعداً العون الاقتصادي والمساعدة التقنية والعلمية , والمبادلات الثقافية ، والمساعدة العسكرية للخارج، هذا التنوع في الأهداف والأدوات ، واتساع مجال الاهتمام بقضايا متشابكة ومعقدة ذات أبعاد مختلفة ليست

بمنأى عن تأثير مجموعة متداخلة من العوامل التي تحكم صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية لأي وحدة دولية ، ويترتب على ذلك أن أي تغير في أحد هذه العوامل قد يؤدي إلى تغير في مجرى السياسة الخارجية ، ولهذا لا يمكن الزعم بأن السياسة الخارجية تصنع في معزل عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة . وبالرغم من إقرار افتراض تأثير العوامل البيئية والقيادية في السياسة الخارجية ، إلا أننا نجد أن هناك اختلاف بين الباحثين حول مدى تأثير هذه العوامل في السياسة الخارجية ، فالبعض يرجح تأثير أحد العوامل البيئية كالوضع الجغرافي على بقية العوامل الأخرى ، ويعتبر ذلك العامل هو المقرر الفعلي أن لم يكن هو العامل الوحيد الذي يقرر السياسة الخارجية . بينما يرى آخرون أن العامل الأيديولوجي أو العامل القيادي هو الذي يقرر فعلاً اختيارات السياسة الخارجية في أي فترة من الفترات .

وهذا ما سننوي طرحة في المبحث الثالث عند مناقشة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية .

ويري الباحث أن السياسية الخارجية شهدت تطورا كبيرا زاد من اتساعها وتعقيدها وهو ما جعل مسائلة الاتفاق على تعريف محدد للسياسة الخارجية أمر بالغ الصعوبة في ظل وجود مجموعة من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لأي دولة .

كما إن عملية الفصل بين السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية أصبحت غير مقبولة لا نظريا ولا عمليا في ظل التطورات الإقليمية والدولية وما نتج عنها من تدخل في الشؤون الداخلية للوحدات الدولية بسبب ما حدث في داخل الدولة وبحجج مختلفة مثل الديمقراطية و حقوق الإنسان وغيرها من المفاهيم التي أصبحت تشكل قيودا على السياستين الداخلية والخارجية في مواجهة النظام الدولي وتطوراته .

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية

إذا أمعنا النظر في السياسة الخارجية لأي دولة من الدول ، لوجدنا أن هـذه الـسياسة ترتكز على معطيات عدة ، وأسس لابد من الاعتماد عليها في تحقيق المصالح والأهداف التي تصبو إليها تلك السياسة أو تلك الدولة ، حيـث يعتمـد القـرار الـسياسي ، والاقتـصادي والدبلوماسي لأي دولة من الدول على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجيـة المترابطـة حينا والمتنافرة أحيانا أخرى ، كما يعتمد اتخاذ تلك القرارات على طبيعة المؤسسات المنفـذة لها ، ومدى فعاليتها ، وكفاءتها وقدرتها على استنباط الخيارات المختلفة ذات المردود المحدد في ظل ظروف موضوعية .

ومن خلال الاطلاع على العديد من الدراسات التي اهتمت بتلك الظاهرة يتضح جليا أن السياسة الخارجية لأي دولة من الدول ، مهما كانت قوتها ومهما كانت حالتهـا الاقتـصادية ومهما كانت إستراتيجيتها ، لا بد من استنادها إلي عناصر متوفرة لديها أو تحاول توفيرها ، لتساعدها في تحقيق أهدافها وتنفيذ سياستها ، وتلك العناصر هي التـي تـسمي العوامـل أو المحددات ، وهي التي تعتبر بمثابة القاعدة التي تنطلق منها السياسة الخارجية ، فهي العنصر المهم الذي يتحكم في درجة قوتها وضعفها ، وكذلك درجة تأثيرها في المجتمع الدولي والنظام الدولي ، كما أن تلك العوامل لها تأثير كبير على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية إلى درجة أن أي تغيير في أي عامل منها قد يؤدى إلى تغير مجراها ، وتختلف نظرة الباحثين إلى هذه العوامل ، فهناك من يري أن العامل الجغرافي هو المقرر الفعلي لها وهناك فريق أخر يـرى أن العامل القيادي هو الذي يقوم بذلك الدور ، ومنهم من يرى أن عامل أخر هـو المـسيطر

على توجيهها وتحديد نوعها كأن تكون عدوانية أو مسالمة ، أو تختـــار اتجاهـــا اخـــر مـــن اتجاهاتها وبهذا فإن السياسة الخارجية لأي دولة من الدول سواء كانت عظمي أو نامية ، غنية أو فقيرة ، لا تستطيع أن تكون بمنأى عن التأثر بمجموعة من العوامـــل ســـلبا أو إيجابـــا ، وبالتالي فإن الدولة تنظر دائما إلى الإمكانيات المتاحة والمتوفرة لديها محاولة استخدامها فـــي إنجاح سياستها . ولاشك إن تلك العوامل تتباين في قوتها من دولة لأخرى ومن وقت لأخر ، فالعامل الجغرافي مثلا كان عاملا قويا في السياسة الخارجية لدولة عظمي سابقا هي بريطانيا لأنها دولة جزائرية كانت دائما تتحفظ في سياستها ، عن التورط في الحروب الـــدائرة فـــي القارة الأوروبية ، وكانت تحتفظ بقوة بحرية للسيطرة الخارجية وكان العامل ذاته ســـببا فـــي جعل ليبيا محط أنظار الدول الاستعمارية في فترة سابقة .

إن تأثر السياسات الخارجية بالعوامل المحيطة بها يبدو واضحا في سياسات أغلـــب الـــدول وكلما كانت تلك العوامل من المدركات الأساسية لصانع السياسة الخارجيـــة ، كلمـــا كانـــت السياسة الخارجـــية أكثر نجاحـــــا .

والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية كثيرة ومتنوعة كمـــا أن تـــصنيفاتها متعـــددة ومختلفة من مفكر لأخر ، فلكل مفكر راية في أهمية وأولوية تلك العوامل ، وبهذا ســـنحاول التركيز على بعض العوامل التي نرى أنها أكثر العوامل أهمية وتأثير في السياسة الخارجيـــة وهي في ثلاثة مطالب .

المطلب الأول : العامل الجغرافي .

المطلب الثاني : العامل الاقتصادي .

المطلب الثالث : العامل البشري .

المطلب الأول

أثر العامل الجغرافي على السياسة الخارجية الليبية

من الصعب أن نفهم أي سياسة خارجية لأي دوله دون النظر إلي موقعها الجغرافي . ومن خلال اهتمام العلماء بعوامل القوة والضعف التي تتوفر للدولة تظهر جليا أهمية الموقع الجغرافي ، ويبدو أن العلماء الألمان كانوا هم الأكثر اهتماما بتحليل العوامل الجغرافية الهامة للدولة مثل الموقع الجغرافي والمساحة واتجاهات الدول القارية أو البحرية والإنتاج الاقتصادي والقدرة على سد حاجات السكان ، فأول كتاب في الجغرافيا السياسية وضعه العالم الألماني فردريك راتزل عام 1897م عرض فيه آراءه حول الدولة وطبيعة نموها ، ومن العلماء البارزين الذين اهتموا بالعامل الجغرافي للدولة وتأثيراته العالم الانجليزي " هالفورد ماكيندر " الذي عاش في الفترة من 1881 – 1947 م حيث قسم سطح الكرة الأرضية إلي تقسيمات معينة وجعل لها جزيرة وقلب روسيا وما كان يعرف بأوروبا الشرقية ، وبالرغم من تعدد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية واختلافها من حيث قوة تأثيرها في السياسة الخارجية ، وبالرغم من التراجع النسبي لدور العامل الجغرافي في السياسة الخارجية إلا أن هناك اتفاق بين اغلب المفكرين على انه لا يزال للعامل الجغرافي أهمية كبيرة في السياسة الخارجية وما يمكن قوله حول علاقة العامل الجغرافي بالدول وسياستها الخارجية هو أن توزيع الدول على القارات قد جعل لكل منها موقعا جغرافيا ، وطبيعيا يختلف عن الأخرى وهذا الموقع يؤثر في حياة الشعوب ، بحيث يجعلها تختلف في نظرها للأشياء والحاجات من حولها تبعا لاختلاف موقعها.

وتتمثل المحاور الرئيسية للعامل الجغرافي لأي دولة من الدول في الآتي :-

1- الموقع الجغرافي :-

إن معرفة وفهم أبعاد الموقع الجغرافي وتأثيراته وأثره في علاقة الدولة بأعضاء المجتمع الدولي أمر هام وضروري لفهم السياسة الخارجية ، فهو احد العناصر الرئيسة للدولة سواء بالنسبة لليابسة والماء أو بالنسبة للدول المجاورة لها ، فموقع الدولة على البحار والمحيطات ، يمكنها من استغلاله في نشاطها التجاري ، وتوسيع نشاطاتها الاقتصادية ، ويعزز قوتها السياسية فكانت الدول دائما تسعى للوصول إلى البحر ، فدول حبيسة مثل النمسا وسويسرا بوليفيا وتشاد ومالي لا تصل حدودها إلى البحار ، تعاني من صعوبة في عملية النقل البحري ، كما أنها محرومة من الموارد التي يوفرها البحر وبالتالي وجب عليها أن تنتهج سياسة حسنة مع الدول ذات المنافذ البحرية ، ومن هنا فإن الموقع البحري الجيد يهيئ للدولة انتهاج سياسة أكثر تحررا وانفتاحا ، بعكس الموقع غير الجيد ، فالدولة المغلقة يسهل حصارها سياسيا واقتصاديا والسيطرة على سياستها الخارجية ، وتأتي أهمية الموقع الجغرافي للسياسة في كونها إحدى عناصر قوة الدولة للتأثير في المجال الخارجي ، فالموقع الجغرافي والمساحة واتجاهات الدولة القارية أو البحرية ، كما يرى احد الباحثين هي من العناصر التي تؤثر بشكل مباشر ، وغير مباشر في تحديد الأحيان في دوره في جعل دولة أو إقليم ما محطة أو معبرا لحركة الاتصال الدولي ففي مثل هذه الحالة ، يؤثر الموقع على صانع القرار في السياسة الخارجية في اتجاهين الأول هو استعمال صانع السياسة الخارجية لهذا الموقع للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى ، والثاني هو حرص صانع السياسة الخارجية على ألا يتحول هذا الموقع أداه تأثير في يد وحدة دولية أخرى(عمر ،1975 : 20).

ويشكل قرب وبعد الدول عن خط الاستواء عنصرا مهما بالنسبة لموقعها الجغرافي حيث يؤثر على نشاط السكان والحياة النباتية فيها ، وذلك من خلال تأثيره على ارتفاع

وانخفاض درجة الحرارة . وحرمان الدولة من أن تطل على منافذ بحرية يجعلها تنتهج سياسة من اجل فك ما يسمي بالحصار الطبيعي ، وهو ما فعلته بعض الدول مثل إثيوبيا التي ادعت ملكية ارتريا كي تصل إلى البحر الحمر ، كما أن تجاور دولة ضعيفة لدولة أخرى عظمي يحتم على الدولة الضعيفة انتهاج سياسة خارجية تخدم الدولة العظمي.

مثل الحدود بين المكسيك وكندا للولايات المتحدة الأمريكية ، ويرتبط بالموقع الجغرافي في الأهمية شكل الدولة ، فهناك دول مستطيلة ودول مربعة ودول شبه دائرية ويرى الباحثون أن شكل الدولة المثالي هو شبه الدائري ذو حدود منتظمة قليلة التعاريج و الالتواءات ، وبالتالي فإن للموقع الجغرافي أهمية بالغة في السياسة الخارجية للدولة وذلك من خلال تأثيراته المختلفة ، وخاصة على النواحي الاقتصادية والسياسية ، حيث يساهم في تطور وتحسين الأوضاع الاقتصادية للدولة ، كما أنه يلعب دورا كبيرا خاصة في حالة الحروب التي تخوضها الدولة ، ومن هنا كان دائما محل اهتمام صناع القرار عند وضعهم لخطط السياسة الخارجية ، كما كان محل اهتمام الباحثين والمفكرين عند دراستهم لظاهرة السياسة الخارجية .

ب- المساحة :

المساحة تعتبر من المقومات الأساسية والهامة للدولة ، فهي تؤثر إيجابا وسلبا على قوتها السياسية والدفاعية ، فيظهر الجانب السلبي في الدول ذات المساحة الكبيرة في كونها تمتلك حدود طويلة مع الدول الأخرى والبحار ، مما يتطلب منها جهدا أكبر في الدفاع عن كيان الدولة ، وهو ما يستلزم وجود موارد بحجم كبير للأنفاق على ذلك ، كما أن اتساع مساحة الدولة تشجع على قيام الاتجاهات الانفصالية والأطراف ، كذلك فإن اتساع مساحة الدولة و قلة عدد السكان يجعل

الدولة تواجه مشكلات عديدة ، تتعلق باستغلال الموارد وتنمية القوى العاملة وتحقيق التماسك الاجتماعي ، وضعف شبكة النقل والاتصالات بين أقاليمها ، ومن الجوانب الايجابية لكبر مساحة الدولة أنه يسمح بانتشار السكان بقدر أكبر مما يتوفر في الدول صغيرة الحجم ، ويلاحظ أن الأهمية الأساسية لا تكمن في صغر أو كبر مساحة الدولة ، بل فيما تحويه هذه المساحة من إمكانيات مثل الأنهار والمعادن ومصادر الطاقة كالفحم والنفط والغاز فهناك دول ذات مساحات كبيرة نسبياً ، ولكنها مساحات صحراوية ذات قيمة اقتصادية منخفضة ، مثل دول جنوب الصحراء الأفريقية تشاد ومالي والنيجر ، وذلك بسبب الفقر في الحياة النباتية واشتداد الحرارة وقلة مصادر المياه وانخفاض الكثافة السكانية ، بينما هناك دول صغيرة المساحة لكنها ذات قيمة أعلى لوقوعها في مناطق ذات غطاء نباتي عالي كدولة سويسرا وهولندا وبلجيكا ، فرغم صغر هذه الدول إلا أنها تمتلك صناعات زراعية متقدمة ، وإنتاج حيواني غزير لوفرة الخضرة ، ومن ثم فإن هناك ترابطا كبيرا بين مساحة الدولة وموقعها الجغرافي فعند اجتماع الموقع الجيد للدولة مع المساحة الكبيرة لها فلا شك أن ذلك سيسهم في زيادة قوتها الاقتصادية والسياسية ، ويمكنها من انتهاج سياسة خارجية أكثر تحررا وفاعلية في المجتمع الدولي .

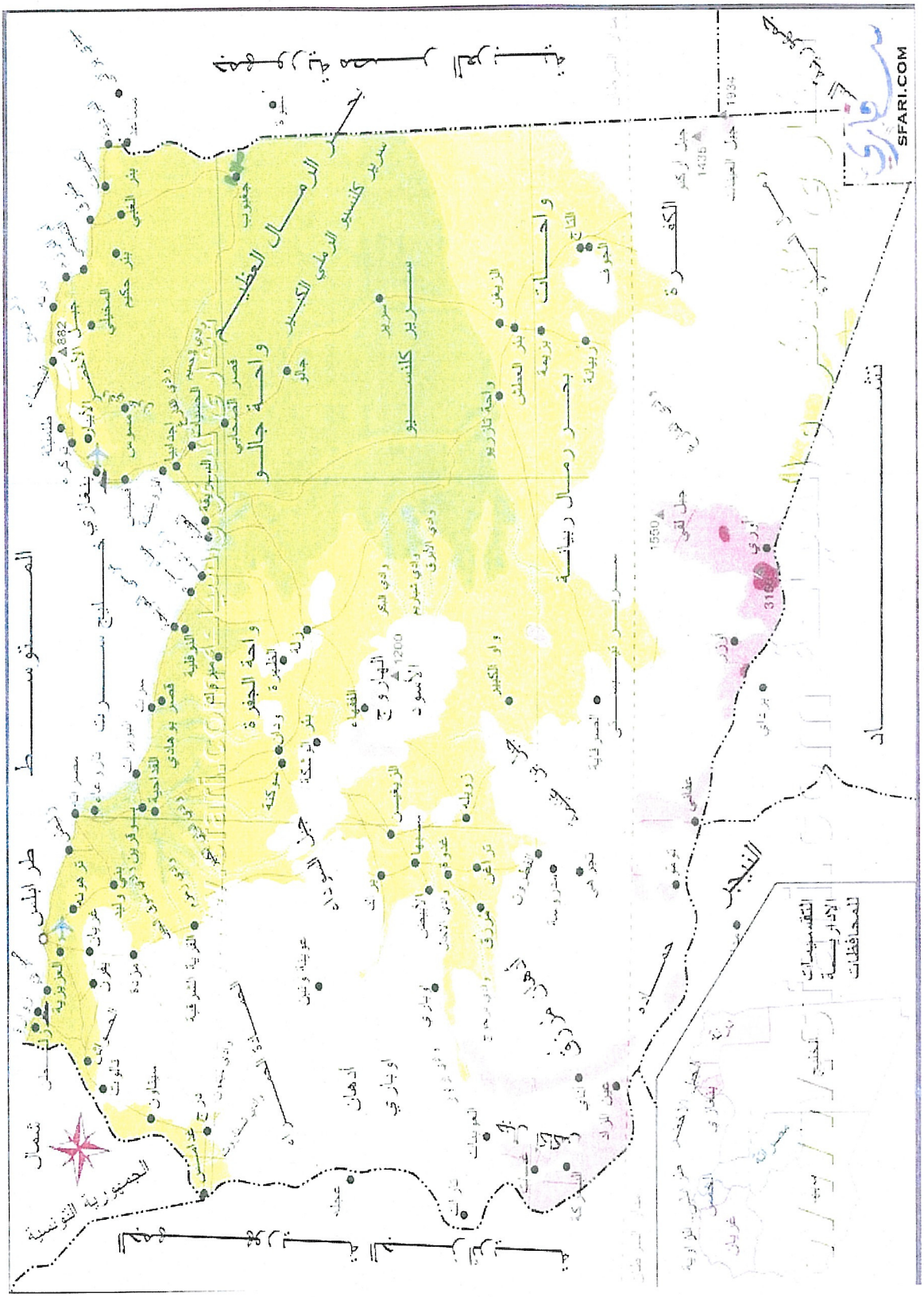
SFARI.COM
البحر المتوسط
طرابلس
الجمهورية التونسية
الجزائر
ليبيا
مصر
النيجر
تشاد
واحة جالو
واحة الجغبوب
واحة الجفرة
واحات بحر رمال ريبانة
سرير كالنسيو
سرير
الهضاب الأسود
الدهمان
إيغرغر
مرزق
غدامس
سبها
أوباري
الكفرة
التقسيمات الإدارية للمحافظات

جـ – الحدود السياسية :-

عرفها أوينهايم بأنها الخطوط الوهمية على سطح الأرض التي تفصل إقليم دولة عن دولة أخرى ، بينما عرفها أومي بأنها الخط الذي يعين النطاق الذي تمارس فيه الدولة سيادتها ، والحدود هي خطوط واضحة المعالم ، ومحددة في الفصل بين رقعتين جغرافيتين وهي مشتقة من كلمة الأطراف ، بمعنى أطراف الأراضي والأقاليم .

ولقد أصبحت قضية الحدود هي المكون الأساسي للسيادة الإقليمية لأن أهم مسوغات السيادة هي الحدود الرسمية ،وقد حصرت في خمسة أنواع هي الحدود الطبيعية ، والحدود القومية ، والحدود التعاقدية ، والحدود الهندسية والحدود التي تمليها سياسة القوة ، ولقد شهدت القارة الأفريقية في القرن التاسع عشر تنافسا كبيرا في ترسيم الحدود التعاقدية " الدولية " ولم يؤخذ في الاعتبار أي من الاعتبارات الطبيعية والقومية ، إذ أن العديد من الجماعات العرقية وأحواض الأنهار الواحدة قد قطعت بين الدول ، وللحدود السياسية أثر في سياسة الدولة ، حيث تؤثر فيها سلبا وإيجابا بحسب موقعها وبحسب جيرانها ، فوجود حدود برية طويلة بين دولتين يؤدي إلي تكوين كم هائل من العلاقات البشرية والإقتصادية والثقافية بينهما ، كذلك فإن علاقات الجوار بين دولتين تؤثر تأثيرا كبيرا في مجرى سياستهما الخارجية ومن أمثلة ذلك أن الدولة العربية المجاورة لإسرائيل مثل الأردن ولبنان وسوريا تتأثر سياستها الخارجية أكثر من الدول العربية الأخرى مثل ليبيا وتونس والجزائر، وبذلك فإنه بالرغم من وجود العديد من الآراء التي ترى أن العامل الجغرافي قد تراجع كثيرا ولم يعد له أثر كبير في السياسة الخارجية بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي إلا

أنه لا يزال لهذا العامل اثر في السياسة الخارجية ولا يزال صناع القرار والمهتمون بظاهرة السياسة الخارجية يضعون هذا العامل في مقدمة الأولويات عند الحديث عن محددات السياسة الخارجية .

وبعد أن تم توضيح أثر العوامل الجغرافية على السياسة الخارجية لأي دولة بطريقة نظرية ، وبناءً علية سنرى مدى تأثير هذه العوامل من ناحية واقعيه على السياسة الخارجية الليبية ، وهذا ما سوف نتناوله لاحقا في مدى تأثير العامل الجغرافي على السياسة الخارجية الليبية .

إن السياسة الخارجية الليبية تتأثر بالعامل الجغرافي أيضا فللموقع الذي وهبته الطبيعة لليبيا أثر كبير في توجيه سياستها الخارجية والتأثير عليها سلبا وإيجابا فليبيا تتمتع بموقع جغرافي ممتاز ومهم ليس فقط إقليميا وإنما دوليا أيضا ، وكان دائما محل اهتمام صناع القرار وحكومات الدول، وخاصة تلك الدول التي تربطها بليبيا علاقات عديدة فليبيا تجاور أربع دول عربية ودولتين أفريقيتين ، كما تطل على شاطئ طويل من الساحل الجنوبي للبحر المتوسط ، وهي من الدول التي تقع في شمال ووسط أفريقيا وبالتالي من الممكن أن تلعب دور الوسيط التجاري والمالي والعسكري بين دول القارة الأوروبية ودول القارة الأفريقية ،لما كانت المساحة عاملا مهما في تحديد أهمية القارات والدول يمكن القول :"- إن وقوع ليبيا في ثاني أكبر قارات العالم بعد أسيا من حيث المساحة يعطي دفعا وقوة لسياستها الخارجية إذ تبلغ مساحة أفريقيا 11.7 مليون ميل مربع ، أو 30.3 مليون كم 2 أي نحو 20% من مساحة الكرة الأرضية ونحو ثلاثة أمثال مساحة أوروبا ، كما أن ليبيا تحتل فضاء جغرافيا لا يستهان به أفريقيا ، فهي تمتد بين دائرتي عرض 18.32 درجة

شمالا ، وبين خطي طول 25و9 شرقا ويحدها البحر المتوسط من الشمال ، وتتصل من الجنوب بحدود النيجر وتشاد ، ويبلغ طول ساحلها الليبي المطل على البحر المتوسط نحو 1900 كيلو متر، وبهذا نجد أن ليبيا تتمتع بموقع جغرافي ممتاز كان ولا يزال محل اهتمام صناع القرار والحكومات ، وهذا الموقع له تأثيراته السلبية والايجابية على السياسة الخارجية الليبية ، فمن الناحية الايجابية نجد أن هذا الموقع المتميز كانت له انعكاسات في دعم التواصل العربي الأفريقي ، وذلك من خلال انتقال تجارة وثقافة العربي إلى الشعوب الأفريقية كافة . فقد شكلت المناطق الساحلية والواحات انتقال تجارة والثقافة العربية إلى الشعوب الأفريقية كافة . فقد شكلت المناطق الساحلية والواحات أهمية بارزة في عملية التبادل التجاري التي شهدتها الصحراء الكبري ، من خلال حركة القوافل ، ومما ميز موقع ليبيا الجغرافي أيضا هو استهداف حركة الكشوف الجغرافية في القرن الخامس عشر الميلادي الوصول إلى وسط القارة وغربها ، فقد كانت المناطق الليبية نقطة لمعظم رحلات المستكشفين والرحالة الأوروبيين ، وبفضل خبرة الليبيين تم اكتشاف نهر النيجر والوصول إلي تمبكتو (عمر ،2005 : 21).

وقد أدي موقع ليبيا الجغرافي دورا حيويا في مسار العلاقات العربية الأفريقية منذ القدم ، وهذا ما يؤكده الرحالة الألماني رولفس عندما يقول " إن من يريدان يكون حاكما على السودان والنيجر وتشاد يجب عليه أن يستولي على طرابلس " وما يؤكد أيضا أن ليبيا استطاعت بفضل موقعها الجغرافي أن تكون همزة وصل بين المغرب العربي ومشرقه وكذلك حلقة وصل بين بعض الدول العربية والأفريقية والأوروبية ، وهو الدور الذي كانت تقوم به منذ زمن بعيد بأكثر فاعلية وتراجع قليلا الآن نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي وقد

أسهم التجاور الجغرافي بين ليبيا والدول الأفريقية في عملية تحرر القارة ، بما وفره من إمكانية وتقديم المساعدة لحركات التحرر الوطني عبر الدول المتاخمة ' ولقد ساعد الموقع الجغرافي لليبيا أن يكون لها رصيد من العلاقات والروابط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مع شعوب القارة الأفريقية وهذا أحد الدوافع في توجيه سياستها الخارجية نحو أفريقيا فلا تزال ليبيا تؤكد على التعاون العربي – الأفريقي ، وترى بعض الدراسات أن السياسة الخارجية الليبية ، سعت إلي تغيير الواقع السياسي الأيديولوجي في المنطقة مستفيدة من الامتداد الجغرافي والسكاني الذي يربط ليبيا ببلدان ما وراء الصحراء ، تشاد والنيجر ومالي ، إذ أحيت شعار أفريقيا للأفريقيين وتظهر أهمية الموقع الجغرافي لليبيا من خلال بروزه في إدراك الحكومة الليبية ، لأهمية ذلك الموقع وذلك بالتركيز على أهمية خليج سرت وأهمية الحدود مع تشاد ، وأهمية تجمع دول الساحل والصحراء ، ومحاولات إقامة علاقات سياسية وتجارية متينة مع دول الجوار الجنوبية ومن ثم لم يكن العامل الجغرافي بشكل عام غائبا عن إدراك القيادة السياسية الليبية وصانع القرار الليبي ، بل كان دائما من ضمن الأولويات عند وضع أي خطة سياسية خارجية ، أما عند الحديث عن الجوانب السلبية للموقع الجغرافي الليبي ، فإنه يمكن القول إن كان مصدر للخطر منذ القدم ففي العصر الروماني مثلا تواترت عارات الجنوبيين وسكان الجبال من أهل الكهوف على ليبي(الحار ،12001: 66). ، واستغلته فيما بعد الدول الاستعمارية حيث وقعت ليبيا تحت الاحتلال الايطالي منذ سنة 1911م ، وذلك راجع لأدراك إيطاليا لأهمية موقع ليبيا على البحر المتوسط ، وفرض الموقع الجغرافي على ليبيا تحمل أعباء والتزامات كثيرة منها النواحي الأمنية والاقتصادية والصحية ومن سلبيات الموقع الجغرافي انه دفع كلا من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى محاولة الحصول على موطئ قدم في ليبيا ، وفي فترة الحرب الباردة التي بدأت

منذ الخمسينات وحتى التسعينات من القرن العشرين أدي الموقع الجغرافي إلي الاحتكاك الغربي بليبيا وذلك لأن موقع ليبيا على البحر أزعج الحكومات البريطانية والإدارات الأمريكية وتري القيادة الليبية إن ما يربط بين العرب والأفارقة قلما نجد مثيله بين مجموعتين في العالم ، وهذا يرجع للروابط العديدة التي تربط بينهما والتي لا يستطيع أي متتبع للعلاقات العربية الأفريقية أن يتجاهلها ، فالعامل الجغرافي يعد من أكثر العناصر التي أسهمت في ربط العرب بالشعوب الأفريقية .

هكذا كان للموقع الجغرافي الذي يرتبط بالمعطيات الجغرافية الأخرى الأثر السلبي والايجابي على السياسة الخارجية الليبية .

وبالإضافة إلى الموقع الجغرافي فإن مساحة الدولة تعتبر ركنا أساسيا في العامل الجغرافي حيث تعتبر ليبيا من أكبر الدول العربية مساحة بعد السودان والجزائر ، فهي تشكل مساحة من شمال قارة أفريقيا مقدارها مليون وسبعمائة وتسع وخمسون ألف وخمسمائة وأربعون كيلومتر مربع ، وهذه المساحة الكبيرة لها تأثير كبير على السياسة الخارجية الليبية وذلك من خلال ارتباط ليبيا بحدود طويلة مع دول أخرى ، وبالرغم من أن ليبيا تنظر للحدود على أنها حدود وهمية وضعها الاستعمار ، إلا أن هناك بعض الاشتباكات المسلحة التي حصلت على الحدود مثل حرب تشاد ، ومن ثم لا بد أن تربط ليبيا بين البعد الجغرافي والبعد الأمني لتأمين حدودها الطويلة ، ولا بد من الإشارة إلى أن تلك المساحة الكبيرة لليبيا قد تضمنت العديد من الثروات مثل النفط والغاز الطبيعي وبعض المعادن مثل الحديد والنحاس ، كما تضمنت بعض الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة ، كان له أثر كبير في دعم الاقتصاد الوطني الذي بدوره يعطي دفعا للسياسة الخارجية ويعتبر من مقوماتها التي تعتمد عليها في تعاملها مع بقية الدول ، حيث انهالت طلبات الاستثمار على لجنة البترول للحصول على عقود

امتياز بعد صدور قانون البترول الليبي رقم 25 لسنة 1955 م ، الذي قسمت ليبيا بموجبة إلى أربعة أقسام بترولية كبرى ثم كل منها إلى مناطق الامتياز(المهدي ،1990 : 265).

وخلاصة القول :-

إن الأوضاع الجغرافية التي تتمتع بها ليبيا حتمت عليها أن تنتهج عدة اتجاهات في سياستها الخارجية ، فهي تتعامل مع مجموعة من الدول الأوربية وهي التي لا تفصلها عليها إلا مسافات قصيرة ، ومجموعة أخرى من الدول العربية والأفريقية وهي التي تربطها بها روابط تاريخية عرقية ودينية وثقافية قديمة ، وكل ذلك حتم عليها أن تراعي المصلحة الوطنية أولا والمصلحة العربية والإفريقية ثانيا وان تضعها موضع الاهتمام عند التخطيط لأي توجه سياسي ، فكانت لها توجهات سياسية تجاه كل الدوائر السابقة

المطلب الثاني :

أثر العامل الاقتصادي على السياسة الخارجية الليبية

يعتبر العامل الاقتصادي وكما نظر له العديد من المفكرين من أهم المحددات للسياسة الخارجية ، بحسب الموارد الاقتصادية المتاحة لتلك الدولة ، فكلما كانت الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة كبيرة ، يكون أثر هذا العامل كبيرا وايجابيا على السياسة الخارجية وكلما كانت الموارد المتاحة قليلة كان أثرة ضعيفا وسلبيا ، والاقتصاد هو عصب الحياة فمنذ الحرب العالمية الثانية أصبح توأم السياسة في تيسير النظام العالمي واليوم يلاحظ أن التكتلات الاقتصادية العالمية ، أكثر توفيقا من تلك المنظمات التي أنشئت لأغراض سياسية مخصصة و أول ما تجدر الإشارة إلية في هذا الجانب السوق الأوربية المشتركة التي تضم في عضويتها دول عديدة ، ويكشف تاريخ العلاقات الدولية إن منزلة الدولة في هرم القوة مربوط بمنزلتها الصناعية ، وهذا المعيار يعتبر حقيقة واضحة في ميدان النشاط الاقتصادي ، فالدول الصناعية الرئيسية في عالمنا اليوم هي الدول التي تمتلك اقتصادا حيويا وسياسات اقتصادية تؤمن النمو والتطور في مجال التقنية (نعمة ، 2000: 232) .

وتعتبر محاولة بوند سنة 1972 م أول صورة شاملة لأهمية موارد الثورة الاقتصادية في السياسة ، ولا ريب أن موارد الثورة الاقتصادية بشتي أنواعها تعتبر أحد العوامل الأساسية المؤثرة في السلوك السياسي للدول أقوال وأفعال وقرارات ، وتتعدد أراء المفكرين ودراساتهم حول أثر العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية وأهمية الموارد الاقتصادية في القرارات السياسية للدول ، فهناك من يرى أنه من الضروري إبراز الوجه السياسي للظروف الاقتصادية في الوحدة السياسية ، وكيف إن الدور يتغير جغرافيا وتاريخيا ، أي مكانيا وزمنيا من دولة لآخري .

ويرجع الاهتمام بدراسة الوجه السياسي للتركيب الاقتصادي للدول للأسباب الآتية :-

1. الموارد الاقتصادية تؤثر في القوة الاقتصادية للدول ، وبالرغم من صعوبة قياسها إلا أن الدول التي تمتلك قوة اقتصادية هائلة تكون بارزة مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

2 . الحكومات تتدخل بدرجة كبيرة في اقتصاديات الدول ، وتضع كل دولة لنفسها سياسة اقتصادية معينة تعتمد على ظروف من أهمها الظروف الجغرافية .

3. يؤدي تنفيذ السياسات الاقتصادية المختلفة إلى تغير في كم الثروة وفي توزيعها على السكان وعلى الأقاليم والقوميات في الدول .

4. العلاقات الاقتصادية بين الدول جزء هام من كل العلاقات الدولية .

ويرى البعض إن تأثير العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية زاد بعد تدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية للشعوب ، وعلى مر العصور تعتبر العوامل الاقتصادية من العوامل التي يكمن أن تفسر سلوك الدول حيث اعتبر أفلاطون إن النقود سببا للحروب بل ذهب للقول أنه يجب أن تظل الجمهورية فقيرة حتى لا تغري المعتدين المحتملين بالعدوان عليها،ولقد أخذت العلاقات الاقتصادية بين البلدان أهمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث استقلت العديد من البلدان وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تدفق السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية وخدمات العمل ورأس المال من البلدان التي تمتلك كميات كبيرة من هذه السلع والخدمات إلى البلدان الفقيرة (الفيتو ري ، 1988: 19) ، وبذلك أصبحت العديد من الدول تسعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي مع دول أخري وذلك من خلال الدخول في اتفاقيات اقتصادية حتى تستطيع تحقيق أهدافها الاقتصادية ، ومن ثم أصبح العامل الاقتصادي عاملا مهما في العلاقات الدولية ، حيث أصبح أحد وسائل السياسة الخارجية ، وعن طريقة تستطيع

الدولة أن تعاقب أو تقنع أو تكافئ الدول الأخرى كما أن القوة الاقتصادية مهمة لـــدعم القـــوة العسكرية ، ويتم تحديد مقدرة الدول الاقتصادية من خلال بعض المؤشرات مثل الناتج الوطني أو القومي ، ومتوسط دخل الفرد وميزان التجارة الخارجية ، والـــسيولة النقديـــة ، والعمالـــة والحالة الاقتصادية العامة ويتضمن المتغير أو العامل الاقتصادي عدة عناصر منهـــا طبيعـــة النظام الاقتصادي وحجم الإنتاج القومي وكمية ونوع الموارد الأولية المتـــوافرة ، ومعـــدلات الإنتاج ، ومستوي التقدم الاقتصادي وتؤثر كل تلك العناصر في السياسة الخارجية للـــدول إذ أن القوة الاقتصادية هي أساس القوة التكنولوجية وأساس بناء الكوادر والإطارات ، ومن ثـــم هي الركيزة الأساسية لاستقلالية نشاط الدولة فـــي المجـــال الخـــارجي ، وتتمثـــل المـــوارد الاقتصادية للدول في موارد الغذاء ، والموارد المعدنية ، وموارد الوقود ، والمعادن ، والإنتاج الزراعي كما أن دول العالم تختلف اختلافا كبيرا في مدي استغلالها لمواردهـــا الاقتـــصادية الكامنة وينعكس ذلك على مستوي معيشة أبنائها وتوفير الخدمات لهـــم ، وتحديـــد علاقاتهـــا بالدول الأخرى على المستوي القومي والدولي ، وبالتالي فإن هناك عدة مقـــاييس لتـــصنيف الدول منها:

1- جملة الناتج القومي أو نصيب الدول من الناتج القومي .

2- التركيب المهني للقوى العاملة .

3- إنتاجية العامل.

4- مدى ممارسة الزراعة التجارية والاعتماد عليها .

5- استهلاك الفرد من استهلاك الطاقة .

6- نصيب الفرد من استهلاك الطاقة .

7- وسائل النقل والمواصلات .

وفي ضوء تلك المقاييس يمكن تقسيم العالم إلي ثلاثة أنماط من الدول هي الدول المتقدمة والدول المتوسطة والدول النامية ، وتقوم بعض الدول بتقديم مساعدات اقتصادية إلي دول أخرى وتربط هذه المساعدات بشروط ذات مغزى جغرافي وسياسي فعلى سبيل المثال نص الفصل 511 من قانون المتبادل الأمريكي صراحة في فقرته الثانية على أن لا يجوز منح مساعدات اقتصادية أو فنية لأي من البلاد ، إذا كانت هذه المساعدات لا تدعم أمن الولايات المتحدة ، ولذلك توجه معونات الولايات المتحدة إلى البلاد التي تربطها بها مصالح إستراتيجية وسياسية وأمنية ، وتذهب معظم معونات الولايات المتحدة إلى بعض دول أمريكا اللاتينية وتايوان وكوريا الجنوبية والفلبين وإسرائيل ومصر ، وكذلك إلى الحركات المعادية للشيوعية وتربط الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة بين المعونة التي تقدمها للبلاد النامية وبين أخذ الأخيرة بنظام تعدد الأحزاب والانتخابات وبالنظام الديمقراطي كما تطلب من الدول مقابل المعونات التي تقدمها لها أن تدخل معها في أحلاف عسكرية(الذيب ،1997 : 345) ومما سبق يتضح أن للعامل الاقتصادي وحجم الموارد الاقتصادية أثرا كبيرا على سياسات الدول الخارجية سلبا و إيجابا ، سلبا عند قلة الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة ، وإيجابا عند وفرتها ، فكلما كان حجم الموارد المتاحة كبيرا وكان اقتصادها نشطا يجاري اقتصاديات الدول العظمي كانت سياستها الخارجية أكثر تحررا وتخلصا من التبعية ، كما أن تحقيق أهدافها الخارجية يصبح سهل المنال ، وتستطيع أن تحقق قدرا كبيرا من الأمن القومي ، بل تستطيع التأثير في سياسات الدول الأخرى بأكثر فاعلية إما إذا كانت مواردها المتاحة قليلة فإن سياستها الخارجية ستكون مقيدة وتمتاز بالتبعية لحياة شعوبها ومن خلال تحليل العلاقات الاقتصادية بين أي دولتين ومعرفة حجم التبادل التجاري والارتباط في المجال التكنولوجي وحركة العمالة الوافدة يمكن التنبؤ بسلوك الدولة الخارجي وتتأثر السياسة الخارجية الليبية

بالعامل الاقتصادي فقد كان الاقتصاد الليبي يتصف بالخمول والشلل وعدم القدرة على التحريك أو التأثير في السياسة ، حيث كان قبل اكتشاف النفط اقتصاديا بدائيا يعتمد على الأنشطة الزراعية والرعي ، فكانت ليبيا من أفقر دول العالم . تعرضت ليبيا لويلات الحرب والدمار لأنها كانت ميدانا من ميادين الحرب العالمية الثانية ، وكما هو معروف تاريخيا إن ليبيا منذ عام 1911 م وهي ترزح تحت حكم الاحتلال الايطالي حتى عام 1943م حيث قام الاستعمار الايطالي بتنفيذ مخطط استعماري واسع النطاق يهدف إلى توطين أعداد كبيرة من الايطاليين في ليبيا وبصورة نهائية ، وقد جعلت ايطاليا الاقتصاد الليبي اقتصادا تابعا لها ، إضافة إلى أنها جعلت دور الليبيين لا يزيد عن كونهم عمالا غير مهرة يتقاضون أجور بسيطة جدا ، أما موظفو الحكومة ورؤساء الإدارات فقد كانوا إيطاليين وكانت مهنتهم الرئيسة هي تنفيذ المشاريع الاستثمارية في ليبيا وبذلك أصبحت ليبيا نموذجا للتخلف المعنوي والمادي حيث انتشر الفقر داخل البلاد ، هذا بالإضافة إلى نقص الأراضي القابلة للزراعة ونقص سقوط الأمطار وعدم وجود انهار جارية كل ذلك كان من أسباب تخلفها وفقرها أما بعد اكتشاف النفط فقد تغيرت الأوضاع الاقتصادية . حيث كانت أول إشارة لوجود البترول في الأراضي الليبية ترجع إلي عام 1914م ، وفي عام 1937م تأكد وجود البترول في الأراضي الليبية عن طريق الصدفة عندما كانت إحدى الشركات الإيطالية تنقب عن المياه وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت قصة التنقيب عن البترول من جديد وبدأتها شركة " أسو " بعد حصولها على الترخيص من الإدارة البريطانية عام 1947م ، وفي عام 1955م صدر قانون البترول الليبي رقم 25 وتوالت بعده طلبات الحصول على عقود امتياز من الشركات العالمية ، وبالزيادة القدرة الاقتصادية الليبية بعد اكتشاف النفط ودولها قائمة الدول المصدرة عام 1961م ازداد اهتمام الدول الأوروبية بشكل واسع خاصة في المجال النفطي ، مما دفع السلطة الليبية

إلى توثيق علاقاتها مع هذه الدول ، وأصبحت ليبيا تمتلك احد الموارد الطبيعية الفاعلة في العصر الحديث حيث هيمن النفط على الاقتصاد الليبي ، ولعب دورا حيويا في إعادة رسم الصورة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية لليبيا .

وقد ارتفعت الاحتياطات الليبية من النفط والغاز من 722 مليارا مترا مكعبا ، حتى وصل إنتاج ليبيا من الغاز الطبيعي عام 1996م حوالي 16.2 مليارا مترا مكعبا وصدر منه حوالي 1.2 مليار متر مكعب إلى اسبانيا ولقد اعتمدت ليبيا منذ الوفرة النفطية على سياسة مفادها ألا تستخرج كميات كبيرة من النفط بشكل يعرض الأجيال القادمة على النضوب خلال فترة قصيرة ، ولا يترك الاحتياطي للمستقبل البعيد جدا فتتعرض قيمته للتضاؤل ، ويرى الكثير من المنظرين في العلاقات الدولية أن للعامل الاقتصادي أهمية قصوى في تحديد السياسات الخارجية للدول ، فكثير من نشاطات الدول تركزت على الحصول على الموارد الأولية ومصادر الطاقة ، وليبيا واقعة تحت تأثير هذا النشاط الاقتصادي نظرا لامتلاكها للموارد الطبيعية كالغاز والنفط ، وللعامل الاقتصادي أهمية كبيرة في سياستها الخارجية التي انتقلت من حالة الهامشية الخاملة التي توصف بانحيازها للغرب ، إلى حالة السياسة الخارجية النشطة التي تتفاعل مع محيطها العربي والأفريقي والإسلامي والعالمي ، وكان ذلك بفضل التغيرات الاقتصادية التي حدثت بعد اكتشاف النفط والتي كان لها بالغ الأثر في توجهات السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأخرى وحسب ما ظهر في العلاقات الخارجية الليبية يبدو دور العامل الاقتصادي في تحديد علاقات الصراع والتعاون ، ويلاحظ إن متغيرات الصراع متغلبة على متغيرات التعاون مرتبطة إلى حد بعيد بالمتغيرات التي تتحكم في الصراع ، ولذلك يمكن القول أن العامل الاقتصادي بمثابة المنظم الحراري الذي يعمل على إعادة التوازن بين الأهداف والإمكانيات المتاحة حيث يعود له الفضل في تحقيق الأهداف الخارجية

وترشيد لقرار الاستراتيجي يتماشي مع ما تمتلكه الدولة من قدرات فعليه ، إذا يتسنى للدولة آنذاك أن تستخدمها كوسيلة للإغراء أو المكافأة أو العقاب ومن هنا يبدو واضحا تحرر السياسة الخارجية الليبية من القيود التي كانت تكبلها بمجرد اكتشاف النفط عام 1969م .

ويرى الباحث إن النفط ساهم في تقدم الاقتصاد الليبي تقدما واضحا خاصة بعد تأميم الشركات النفطية الأجنبية ، وأصبحت ليبيا تتحكم في العديد من الموارد الأولية التي تحتاجها العديد من دول العالم ، وبالتالي كان أسلوب المساعدات الاقتصادية أحد الأساليب التي استخدمتها السياسة الخارجية الليبية ، ومن ثم كانت السياسة الخارجية الليبية متحررة في توجهاتها الإقليمية والدولية ، فكانت لها توجهات عربية وأفريقية ودولية ، كما اصطدمت سياستها الخارجية بسياسات لدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لتعارض أهدافها مع مصالح تلك الدول .

المطلب الثالث :

أثر العامل البشري على السياسة الخارجية الليبية

يعد العنصر البشري من أهم العناصر في أي نشاط ، والسياسة الخارجية للدولة تعتمد في تخطيطها وتنفيذها الوصول إلى أهدافها على العامل البشري اعتمادا كبيرا ويقترن العامل البشري أو السكاني مع القوة في العلاقات الدولية شانه شأن العوامل المباشرة وغير المباشرة ، وكانت الصلة وثيقة وما تزال بين السكان والأمن ، بمعنى الإمكانيات العسكرية للدولة ، على الرغم من التغير الجوهري في عناصر القوة ، وفي القدرات العسكرية على وجه الخصوص ، إلا أن العامل البشري والسكان ما يزال له أهمية سواء عسكرية أو في السياسة الخارجية ، ولكن حجم السكان لم يعتبر هو العنصر الحاسم ، وإنما تركيب السكان ومستوى الارتقاء الاجتماعي والتقدم والمعرفي وتوزيع السكان جغرافيا ونمو السكان هي العناصر الأكثر تأثيرا، بالإضافة إلى أن العلاقة بين العامل السكاني والعوامل الأخرى كالجغرافيا والاقتصاد لها تأثير على رسم وتنفيذ السياسة الخارجية ،وعنصر السكان من العناصر الحاسمة في قوة الدولة ومركزها السياسي في السياسة الدولية (نعمة ،2005 :211) والدول التي تشكو من انخفاض في نمو السكان تجد نفسها ملزمة إلى تدبير الأمر بإتباع سياسات داخلية لتصحيح الأمر ، خشية أن يترتب على انخفاض عدد السكان عواقب اقتصادية واجتماعية ودفاعية تنحو بسياسة الدولة إلى مسالك وعلاقات لا تتلاءم مع التوجه العام للدولة، ومع هذا فعدد السكان لا يدل على القوة الفعلية للدولة ، فالصين والهند واندونيسيا والباكستان سكانها كثيرون لكن قدرتها ونفوذها وهيبتها لا تتناسب مع ما للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا وفرنسا وألمانيا من ادوار في السياسة الدولية وهذا الأمر يدفعنا إلي النظر إلى العامل البشري من زاويتين أو تقسيمه إلى عاملين هما العوامل الإنسانية الكمية

والعوامل الإنسانية الكيفية فعند الحديث عن الجوانب الكمية للعنصر السكاني وأثره في السياسة الخارجية للدول يمكن القول:-

أن المستوى العددي مهم فكبر حجم السكان يوفر للدولة إمكانيات دفاعية كبيرة خاصة إذا توافق مع الموارد المتاحة للدولة فإنه يؤهل الدولة لخوض سياسات خارجية مختلفة عن تلك السياسات التي تنتهجها الدول الفقيرة سكانيا ، ولقد اختلفت الدول في حجم سكانها كما اختلفت في حجم مساحتها ، ولكن الجانب العددي ليس وحدة المؤثرة في السياسة الخارجية للدول ، بل إن الدول الأكثر تميزا وهيبة في العالم ليست الدول الأكبر في حجم السكان ، وهذا يقودنا للحديث عن الجوانب الكيفية للعنصر السكاني ، حيث إن هناك عناصر أخرى تؤثر في فعالية حجم السكان وتأثيراته على السياسة الخارجية ومن أهمها (الباروني،2000 :167) :-

1- حيوية السكان وشباب وهرم الأمة .

2- ارتفاع أو انخفاض نسبة المتعلمين بين السكان .

3- ارتفاع أو انخفاض نسبة المشاركة السياسية بين السكان وانتشار مظاهر الحياة المدنية

4- ارتفاع أو انخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي بين السكان .

5- مدى التجانس العرقي واللغوي للسكان والإرث التاريخي المشترك والآمال والطموحات المستقبلية لمشتركة .

وتؤثر مسائل اللغة والدين والجنس في العامل السكاني حيث تظهر تلك المسائل على سبيل المثال في الدول الأفريقية حديثة الاستقلال وفي دول جنوب شرق آسيا ، فلا ريب إن غياب تماسك السكان في الدول الأفريقية كان وراء الاضطرابات الداخلية ، ودعوات الانفصال ودوافع الحروب الأهلية ، والنزاعات الإقليمية ، ولقد تجسدت هذه الظاهرة في الثمانينيات في دول العالم الثالث حيث كثرت حالات عدم الاستقرار.

ومن ثم يمكن القول انه لا يزال العامل البشري يحتفظ بمكانة بين العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، سواء كان ذلك متمثلا في القيادة السياسية العليا للدولة ، أو العناصر التي تشغل مناصب متعددة داخل وزارات الخارجية للدول المعنية ، بل ويشمل الأمر كل الكفاءات العلمية التي تتوفر للدولة ، ويبدو واضحا أن الجانب العددي ليس هو العنصر الأكثر تحكما في قوة الدولة ، بل إن الجوانب الكيفية في جميع العناصر التي تم ذكرها سابقا هي الأكثر تأثيرا وتحديدا لقوة الدولة ، وخير مثال على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وهي أقوي دولة في العالم يقل عدد سكانها كثيرا عن الصين والهند.

وليبيا كغيرها من الدول فسياستها الخارجية عرضة للتأثر بهذا العامل الحيوي حيث كان لهذا العامل تأثير في السياسة الخارجية الليبية من عدة جوانب ، فإجمالي عدد سكان ليبيا حسب ما أظهرته النتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام 2008 م هو خمسة ملايين وثلاثة مائة وثلاثة وعشرون ألف وتسعمائة وإحدى وتسعون نسمة ، منهم مليونان وستمائة وخمسة وتسعون ومائة وخمسة وأربعون ذكور ، ومليونان وستمائة وثمانية وعشرون وثمانمائة وستة وأربعون إناث ، وتبلغ مساحتها مليون وسبعمائة وتسع وخمسون ألف وخمسمائة وأربعون كيلو متر مربع ، وفي ذلك إشارة واضحة إلى التفاوت الكبير بين المساحة الشاسعة وعدد سكانها المحدود ، فنجد أن التوزيع الجغرافي السكاني فيها يظهر بمظهر التوزيع المتخلخل الذي يوحي بضعف التركز السكاني وانخفاض الكثافة السكانية ، وأغلب المناطق الجنوبية والوسطي تكاد تكون مناطق خالية من السكان تقريبا ومع اكتشاف النفط وارتفاع مستوى الدخل القومي بدأت البلاد تشهد تحولات اقتصادية وسياسية وبشرية مهمة وبدأت ملامح التغير في خريطة التوزيع الجغرافي للسكان تظهر في شكل جديد .

ونجد أن الوضع السكاني في ليبيا يتميز بالتجانس العرقي والدين ، ووحدة اللغة المستعملة في التخاطب ، ولم تمر ليبيا في تاريخها المعاصر بأية تجارب انفصالية فهناك رغبة تسود الشعب الليبي بالعيش معا ، رغم التباعد الجغرافي ما بين الكتلة السكانية الغربية والكتلة الشرقية والكتلة السكانية في الجنوب وما يميز التركيبة الاجتماعية والدينية للسكان الليبيين أنها تتحلي بانسجام ما فوت الفرصة أمام الاستعمار لاستغلال الخلافات كتلك التي عرفتها بقية الدول العربية فنسبة الإسلام هي 98-99 % وقد سعت ليبيا إلى نشر أكبر قدر من التعليم بين السكان ، وبالرغم من العديد من الايجابيات للعامل البشري في ليبيا إلا أن هناك العديد من السلبيات التي تمثلت في النقاط الآتية :

1. **قلة السكان أحدث قلقا لدى صناع القرار في السياسة الخارجية الليبية ، إذ تعتبر ليبيا من الدول قليلة السكان فقدر عدد سكانها عام 1951 م يقدر بحوالي مليون ونصف المليون نسمة ،وقد تطور عدد سكان ليبيا بعدها و لا تزال من الدول قليلة السكان .**
2. **اتساع الرقعة الجغرافية الذي يقابل قلة عدد السكان أي إن هناك تشتت وعدم تركيز سكاني إلا في مناطق محدودة فالكثافة السكانية لا تتعدي ثلاثة أفراد لكل كيلو متر مربع واحد .**

و إذا حاولنا فحص علاقة العامل السكاني بالسياسة الخارجية الليبية نجد أن الخيارات إمام صناع القرار الخارجي ليست عديدة وذلك بسبب قلة عدد السكان ، وهنا يأتي الانتماء هو العلاج لمشاكل العامل السكاني ، فمن حيث الانسجام والارتباط والإرث والدين واللغة والعادات والهوية والواعي ، فان الوحدة العربية هي المعبرة عن تلك المعطيات ، وكذلك من حيث الواقع الجديد بأبعاده الاقتصادية ومدركاته المستقبلية ، إقليميا وعالميا ، وتبدو الوحدة

الإفريقية معبرة عن أي منهما ، فالدوافع التي تدفع السياسة الخارجية الليبيـــة للتوجـــه نحـــو المنطقة العربية ، تشابه الدوافع التي تدفعها للتوجه نحو المنطقة الإفريقية وإقامة وحدة أفريقية ، وهكذا فالسياسة الخارجية الليبية قد استفادت من التجانس السكاني من خلال صعوبة إثـــارة نزاعات داخلية من قبل مصادر خارجية من جهة ومن جهة أخرى اتجهت إلى تعويض النقص وحل المشاكل المترتبة علية إلى البحث عن فضاءات إقليمية من خلال البيئة المحيطـــة بهـــا والتى تربطها بها روابط عديدة .

الفصل الثالث

ثوابت السياسة الخارجية الليبية اتجاه الوحدة العربية

تمهيد

يتركز هذا الفصل حول ثوابت السياسة الخارجية الليبية على المستوي العربي ، حيث يتناول المبحث الأول ثوابت السياسة الخارجية الليبية تجاه قضية الوحدة العربية خلال الفترة من 1969 ــ 2010 أما المبحث الثاني فسنخصصه لدراسة أهداف السياسة الخارجية الليبية في ظل الدائرة العربية .

المبحث الأول : المحاولات الوحدوية الليبية .

المبحث الثاني : أهداف السياسة الخارجية الليبية في الدائرة العربية .

المبحث الأول :

المحاولات الوحدوية الليبية

تمهـــيد

إن الملاحظ أن مفهوم الوحدة في التوجه الليبي بعد عام 1996م الليبية يختلف من مضمونة وأهدافه عن أغلب التوجهات الأخرى ، عندما ترفع ليبيا شعار الوحدة ، فإنها تعنـــي الوحـــدة العربية الشاملة ،أي أن النظرة هنا تمتد لتشمل الوطن العربي بأكمله(بلعيد،1998 :128)

والمتتبع للسياسة الخارجية الليبية يلاحظ بشكل واضح أن هدفها السياسي تمثل قـــي الـــسعي المستمر نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، وهذا ما ندركه من الخطاب السياسي لدي ليبيا ، ففي هذا الصدد تتوجه ليبيا إن "لا عزة للأمة العربية بدون وحدة ، ولاقوه للأمة العربية بدون وحدة ... ولا قدرة لأي قطر عربي أن يخلص من وضعية التخلف التي فرضت علية عبـــر السنين الطويلة المظلمة بدون الوحدة ، ولا نصر في المعركة بدون وحدة ، أي أن ليبيا تعتبر الوحدة العربية أمرا ضروريا لكي تحقق الأمة العربية أمنها القومي ،وذلك انطلاقا من إدراكها بأهميتها في خلق كيان عربي واحد تندمج فيه قدرات العرب وإمكانياتهم السياسية والاقتصادية والعسكرية .

وتاسيسا على ما تقدم أن ليبيا قد اتجهت مبكرا للدخول في محاولات وحدوية ، ســـواء على الصعيد الثنائي أو على الصعيد الثلاثي ، غير أن هذا الاتجاه لم يكن غاية ليبيا وهـــدفها وإنما هو وسيلة أو نواة للوحدة العربية الشاملة .

واللافت للانتباه أن طرح موضوع الوحدة العربية بصيغتها الشاملة من ليبيا لـــم يعـــد الطرح الوحيد، إذ نجد الحكومة الليبية بعد مرور ثلاثة سنوات من عام 1969م ــ أي عـــام 1973 ــ تطرح صيغ أخرى لتحقيق الوحدة العربية .

1ــالطريقة المثالية :

وتتمثل في اتحاد الدول ذات النظم المتماثلة .

2ــطريق اللملمة :

وتعني قيام الوحدة بين كافة النظم السياسية العربية ، بغض النظر عن الاختلاف بينها،أو على الأقل بين عدد منها.

3ــطريق الفتح :

ويتمثل في إقامة الوحدة عن طريق استخدام القوة . غير أن هذه الصيغة تم استبعادها فيما بعد من قبل الحكومة الليبية .

المطلب الأول : استعراض المشاريع الوحدوية الليبية.

المطلب الثاني : استعراض مشروعات التكامل والتعاون الليبي مع بعض الأقطار العربية.

المطلب الأول :

المشاريع الوحدوية الليبية

أن المتتبع لتحركات السياسة الليبية على الصعيد العربي منذ عام 1969، يلاحظ أن هذه السياسة لم تقصر على الطرح النظري فيما يخص دعوتها إلى تحقيق الوحدة العربية ، وإنما جسدت إلى سلوك ملموس في واقع الممارسة التي انتهجتها ليبيا في سياستها الخارجية ، حيث بادرت بجملة من المشاريع الوحدوية ، التي يمكن ذكرها حسب تسلسلها الزمني على النحو التالي .

1-ميثاق طرابلس :

أبرز ميثاق طرابلس بين كل من ليبيا ومصر والسودان ، نتيجة للمحادثات التي تمت بطرابلس خلال من الفترة 25 إلى 1969/12/27 م .

وقد اعتبر هذا الميثاق نقطة انطلاق لعمل عربي موحد ينسق بين إمكانيات الدول الثلاث ، ويدفعها دفعا حثيثا على طريق الوحدة .

2-اتحاد الجمهوريات العربية :

تأسس هذا الاتحاد بتاريخ :1971/4/17 م ، حيت اتفق قادة ليبيا ومصر وسوريا علي إقامة اتحاد للجمهوريات العربية ، يكون نواة لوحدة عربية أشمل ، وقد جسد هذا الاتحاد الذي جاء نتيجة لإصرار الطرف الليبي ، أول دولة اتحادية كونفدرالية تجمع ثلاثة أقطار عربية في شكل اتحاد متكامل بمؤسساته الدستورية التي لا يزال بعضها قائما رغم التعثر الذي حدث في مسيرة هذا الاتحاد .

والجدير بالذكر أن هذا الاتحاد يعد من أول الاتحادات العربية التي تضمنت إنشاء مجلس للأمن القومي .

حيت أكدت المادة (27) من اتفاقية اتحاد الجمهوريات العربية على أنة ضمن اختصاصات مجلس الرئاسة إنشاء المجالس والهيئات المتخصصة ومنها شؤون الأمن القومي (هلال،1986 :25) .

3-مشروع الوحدة الكاملة بين ليبيا ومصر :

بعد إخفاق مشروع اتحاد الجمهوريات العربية ، التقت القيادتان الليبية والمصرية ، وأصدرتا يوم 1973/8/29 إعلان عن قيام الوحدة بين ليبيا ومصر وقد سبق هذا الإعلان ، تنسيق التعاون وتوسيع مجالاته و توثيق العلاقات بين القطرين ، تنفيذا لإعلان الوحدة بين البلدين الذي صدر في بنغازي بتاريخ 1972/8/2 ، ثم إعلان طرابلس في 1972/9/18 ، وتشكيل اللجان المشتركة لدراسة أنظمة الوحدة المرتقبة (مجموعة مؤلفين ،1992: 111).

هذا وقد ورد في مشروع اتفاقية هذه الوحدة أن تنشئ القيادة السياسة الموحدة لجانا مشتركة لوضع الأنظمة في عدة مجالات من بينها : "الدفاع والأمن القومي ، وأن وظيفة لجنة الأمن ، دراسة وضع الأنظمة التي تكفل توحيد أجهزة الأمن القومي .

إلا أن هذه الوحدة لم يقدر لها النجاح فيما بعد لأسباب عديدة ، يأتي في مقدمتها التغير الذي حدث في توجهات السياسة المصرية على الصعيد العربي .

4 .بيان جربه الوحدوي .

صدر هذا البيان في 1974/4/12 ، والذي نص على قيام الوحدة الكاملة بين ليبيا وتونس في إطار دولة واحدة اسم (الجمهورية العربية الإسلامية)، يكون لها دستور واحد وعلم واحد ورئيس واحد وجيش واحد ، وفي نطاق نظم تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة ، على أن يتم الاستفتاء علية شعبيا يوم 1974/1/18 .

ورغم الجهود الكبيرة التي بذلت من طرف الحكومة الليبية لإنجاح هذه الوحدة ، إلا أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح ، إذ لم يمض يومان على توقيع هذا البيان حتى أعلن الرئيس التونسي السابق الحبيب أبو رقيبة تراجعه عن هذا الاتفاق يوم 1974/1/14 .

5. بيان حاسي مسعود :

تم الإعلان عن هذا البيان 1975/12/28 ، وذلك بعد لقاء بين ممثلي القيادتين الليبية والجزائرية ، وقد نص البيان على ضرورة تكثيف الجهود بين القيادتين بهدف الوصول إلي مستوي تطلعات الأمة العربية في الوحدة والتحرر .

وبالرغم من تراجع القيادة الجزائرية عن نصوص البيان ، إلا أن القيادة الليبية استمرت في مساعيها من أجل إنجاحه مؤكدة على أهمية الوحدة بين القطرين في أكثر من مناسبة .

6. مشروع الوحدة بين ليبيا و سوريا :

أصدرت القيادتان الليبية والسورية بيانيا مشتركا يوم 1980/9/10 بطرابلس ، أعلنت فيه العزم على تكوين دولة واحدة لها سيادة كاملة على القطرين ، وذات هوية واحدة على المستوى الدولي ، وتحقق الوحدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية الكاملة بين القطرين وفى جميع المجالات ، وان توجه جهودها إلى مواجهة الإخطار الامبريالية والصهيونية التي تهدد الأمة العربية .

وقد تأجل إعلان الوحدة بين القطرين أكثر من مرة نتيجة الاختلاف حول بعض النقاط التي أثيرت من الجانب السوري و المتعلقة بطبيعة دولة الوحدة ، وتم الاتفاق بين القيادتين بعد ثلاثة أشهر من صدور ذلك البيان على صيغ أقل من التعاون و التنسيق .

7. الاتحاد العربي الأفريقي :

عقدت ليبيا مع المغرب معاهدة وجدة بتاريخ 1984/8/13 . التي تأسس بموجبها الاتحاد العربي الأفريقي ، والذي يجيز للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو الأسرة الأفريقية الانضمام إلية بشروط الدولتين للاتحاد على ذلك .

ويفهم من نصوص المعاهدة أن الاتحاد العربي الأفريقي جاء في شكل اتحاد كونفدرالي ، وقد أشارت ديباجة المعاهدة إلى أن غرض الاتحاد هو التصدي للأخطار التي تستهدف الأمة العربية والعالم الإسلامي .

ومن أهداف الاتحاد العمل على توحيد المغرب العربي كخطوة نحو الوحدة العربية الشاملة ، غير أن هذا لم يستمر أكثر من سنتين ، حيث تم إلغاء هذه المعاهدة من طرف المغرب بتاريخ 1896/8/29 .

8. اتحاد المغرب العربي :

تم التوقيع على معاهدة هذا الاتحاد بين كل من ليبيا والمغرب والجزائر وتونس بمدينة مراكش يوم1989/2/17 ، وقد اعتبر المغرب العربي بمثابة خطوة مهمة ورئيسية نحو تحقيق وحدة الأمة العربية .

ولعل ما يلفت الانتباه أن قبول ليبيا بالعضوية في اتحاد فرعي يقوم فقط على التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي ، يمثل تعديلا في السلوك الوحدوي المعلن من طرف الحكومة الليبية ، التي استمرت طوال عقدين من تولي الحكم تؤكد على الوحدة بصيغتها الاندماجية ، سواء على صعيد ثنائي أو أكثر ، وترفض صيغ الوحدة كالتي نص عليها اتحاد المغرب العربي .

ويبرز صانع القرار في السياسة الخارجية الليبية هذا التعديل ، بأن تزايد التهديدات والمخاطر على الأمة العربية في ظل عدم القدرة على تحقيق الوحدة بالصيغة الاندماجية هي التي حتمت إتباع هذا الأسلوب المرحلي .

9. مشروع الاتحاد العربي :

قدمت ليبيا هذا المشروع إلى قادة الدول العربية إثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي بالجزائر بهدف تحقيق الوحدة العربية ، ويعكس مشروع الاتحاد العربي نظرة واقعية تأخذ في الحسبان الوضع الراهن للأمة العربية والمتغيرات الدولية عموما .

ويتمثل مشروع الاتحاد العربي في تشكيل رئاسة عليا للاتحاد يتناوب القادة العرب علي رئاسته ، كما يشكل رؤساء الوزارات لجنة تنفذيه أو مجلسا تنفيذيا اتحاديا ، ويترك مشروع الاتحاد لكل دولة من الدول الأعضاء ، الاحتفاظ بنظامها السياسي الخاص بها .

وبشكل عام يهدف هذا الاتحاد إلى تكوين قدرة دفاعية تحمي الوطن العربي ، حيث تضمن المشروع التأكيد على أن كل اعتداء أو تهديد من أي نوع يقع على أحد الأقطار الأعضاء ، اعتداء على كافة الأقطار ويتم مواجهته جماعيا ، ذلك بما يساهم في نهضة الأمة العربية .

ويري الباحث إن كل المشاريع الوحدوية باتت بالفشل لأنها كانت تقدم بشكل مفاجئ من ليبيا وربما هناك عدم انسجام بين القيادات العربية صاحبت المشاريع الوحدوية وانعدام الثقة ، فعندما تأسس اتحاد الجمهوريات العربية الذي يضم مصر ، ليبيا ، سوريا ، انتهي بالفشل بسبب خلافات بين الحكومة الليبية والحكومة المصرية حول مفاوضات السلام التي تقودها مصر مع إسرائيل ، كما كانت العلاقات مع الجار التونسي مضطربة فالوحدة الليبية مع تونس فشلت أيضا وذلك بعد طرد ألاف العمال التونسيون من ليبيا وتجميد أموالهم ، كما فشلت محاولات الوحدوية الأخرى في ظروف غامضة .

المطلب الثاني :

مشروعات التكامل والتعاون الليبي مع بعض الأقطار العربية

إن السلوك الوحدوي الذي جسدته الخارجية الليبية بعد عام 1969 يركز في أهدافه النهائية على السعي لتحقيق الوحدة الاندماجية الشاملة بين الأقطار العربية ، بيد أن السياسة الليبية ارتضت ، نتيجة لعدة ظروف دولية ، بإقامة مشروعات تكامل وتعاون مع العديد من الأقطار العربية وفق ما تسمح به تلك الظروف .

وفي هذا الإطار أبرمت الحكومة الليبية مشروع تكامل مع القيادة السودانية عام 1990، حيث أكدت الدولتان على أن هذا المشروع يمثل خطوة أولي لتحقيق الوحدة بين القطرين ، ويهيئ لأطرها القانونية والتنظيمية وبلورة الجهود والإمكانيات باتجاهها ، وقد حدد الإعلان مؤسسات التكامل ونظامه ، وتشكلت أمانة له تباشر مهامها من مقرها في طرابلس .

كما اتجهت الحكومتان المصرية والليبية إطار للتكامل بين القطرين ، وذلك من أجل تأسيس التكامل الاقتصادي والاجتماعي بينهما ، واعتبرا أن المشروع يأتي لتهيئة الأرضية الوحدوية في كافة المجالات ، وإعادة اللحمة الطبيعية بين الشعب العربي في ليبيا ومصر من خلال إعطاء حقوق المواطنة العربية مثل حق الانتقال والإقامة والتملك والعمل ، وقد تأسست ما بينهم اللجنة التي تضم (وزارة الخارجية في ليبيا ومجلس الوزراء في مصر) حيث باشرت عملها بتوقيع اتفاقيات للتكامل والتعاون في مختلف المجالات ، وقد دخلت حيز التنفيذ

كذلك قامت ليبيا بتأسيس مشروعات تعاون ثنائية مع العديد من الأقطار العربية مثل : تونس ، الجزائر ، المغرب ، سوريا ، الأردن ، حيث شكلت ليبيا على أساس هذه المشروعات لجانا مشتركة مع كل من هذه الدول ، لكي تقوم هذه اللجان بعقد اجتماعات دورية لمتابعة تنفيذ اتفاقيات التعاون في مختلف المجالات .

ويبدو واضحا مما سبق أن الحكومة الليبية قد حرصت حتى في أسوءا الظروف التي تمـــــر بها ، علي تحقيق التقارب بين أبناء الأمة العربية .

ويتبين لنا من كل ما تقدم أن ليبيا لم تكن هي المسؤلة عن تعثر المحاولات الوحدويـــة السابقة بل تمسكت بجميع هذه المحاولات ولا تزال تخلد ذكراها وتحتفل بها حتى اليوم كمـــا تعطي هذه المحاولات حقيقة مفادها أن ليبيا هي أكثر الأقطار العربية سعيا لتحقيـــق الوحـــدة العربية .

وفي هذا الجانب يقول أحد البُحاث الأمريكيين : إن التاريخ يسجل بأن مـــساهمة ليبيـــا الكبيرة في العالم العربي هي التي حافظت على حلم الوحدة العربية ، بالرغم من كل المـــشاق والصعاب وقد أعطت مجمل المحاولات الوحدوية دروسا كثيرة للحكومة الليبية ، استفادة منها في إظهار أسلوب جديد للعمل الوحدوي (مشروع الاتحاد العربي) يقع في دائـــرة الممكـــن ضمن المعطيات الإقليمية الموجودة في أقطار الوطن العربي(تجربة في التنمية،202:1987).

وكل هذا يعطي دلالة بالغة على أن سلوك السياسة الخارجية الليبية بعـــد عـــام 1969 يجسد تطلعات التوجه القومي الهادف إلى تحقيق وحدة الأمة العربية وأمنها القومي .

ويرى الباحث ان ليبيا كانت تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الجديدة التي شاهدتها الساحة الدولية ، وعلية فهي لم تطرح شكلا محددا أو ثابتا من أجل تحقيق الوحدة العربيـــة ، وإنمـــا طرحت عدة صيغ ، أخذة في الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى وصـــولا لتحقيـــق الهـــدف القومي المنشود ، وهذا يدل على وجود هدف ثابت لدى صانع القرار السياسي في ليبيا لتحقيق الوحدة ، انطلاقا من إيمانها الكامل بأهميتها في تحقيق الأمن العربي وتعزيزه .

المبحث الثاني :

أهداف السياسة الخارجية الليبية في الدائرة العربية

تمهيـــــد

تنطلق كافة أوجه النشاط الإنساني لتحقيق أهداف معينة ، والسياسة الخارجية كغيرها من الأنشطة الإنسانية فهي أيضا تسعى لتحقيق أهداف معينة بما يتماشـــى مـــع إمكانيـــات ويهيمن على تلك الأهداف المصلحة الوطنية ، والسياسة الخارجية الليبية كغيرها من سياسات الدول الأخرى تتعامل مع البيئة الدولية وفق أدبيات النظام الدولي وتتعايش مع المجتمع الدولي وفق ما تمليه عليها الظروف الدولية المحيطة بها ، وقد حتمت عليها وبالتالي فإن الـــسياسة الخارجية الليبية لها جملة من الأهداف في الدول العربية والدول الأفريقيـــة كمـــا أن تلـــك الأهداف وترتيبها من حيث الأولوية قد تغير تبعا للمتغيرات الدولية والمحلية وبهـــذا كـــان لابد أن تنطلق السياسة الخارجية الليبية من إستراتيجية محكمة تتعامل من خلالها مع الدول العربية والدول الأفريقية بشكل يضمن لها تحقيق أهدافها في المنطقتين من جهة ، ومراعاة المتغيرات الدولية من جهة أخرى وسأحاول في هذا الفصل توضيح أهم تلك الأهداف مـــن خلال ثلاثة مطالب هي :

المطلب الأول : الأهداف السياسية للسياسة الخارجية الليبية عربيا .

المطلب الثاني : الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية الليبية عربيا .

المطلب الثالث : الأهداف الثقافية للسياسة الخارجية الليبية عربيا .

المطلب الأول :

الأهداف السياسية للسياسة الخارجية الليبية عربياً

بعد عام 1969م انتهجت ليبيا سياسة خارجية جديدة مع الدول العربية ، فكانت سياستها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف جاء في مقدمتها الأهداف السياسية التي كانت ترى أن في تحقيق بعض منها مصلحة قومية لليبيا ولباقي الدول العربية .

1 الوحدة العربية :

تعتبر الوحدة العربية مطلباً جماهيريا لكل الشعوب العربية ، فهي الأمل الذي تراه لتحريرها من الضعف والتبعية ، ومفهوم الوحدة العربية يشوبه الكثير من الغموض ويحتاج إلى تحديد المضمون ولذلك فإن الوحدة العربية التي جاءت في الإعلان الدستوري كهدف أساسي للدولة الليبية تشير إلى شكل الوحدة وليس مضمونها ,حيث جاءفي الإعلان أن الوحدة العربية كمعمل سياسي يؤدي إلى قيام الدولة العربية الواحدة التي تعتبر الحل لمشاكل التخلف و الخطوة الحاسمة لتحرير الأراضي العربية المحتلة (الباروني،2005 : 126).

وبذلك فقد انطلقت السياسة الخارجية الليبية في تصورها للوحدة على أنها وحدة العرب من المحيط إلى الخليج ، وتبلور مفهوم الوحدة العربية كهدف أساسي في السياسة الخارجية الليبية بعد عام 1969م وما يؤكد ذلك الخطابات الصريحة للحكومة الليبية بأهمية الوحدة العربية أن الوحدة تجسد الآن فلسفة جديدة وان الجماهير العربية هي التي تطالب بالوحدة العربية بغض النظر عن الحكام والحدود والتحديات ، ولما كان العالم مليء بالنماذج الوحدوية التي تؤكد علي أهمية الوحدة خاصة للدول التي يضمها إقليم واحد وتربطها روابط تاريخية ودينية وعرقية وبوجود الأسباب الجوهرية والملموسة التي تدعو لوجود اتحاد قوي وناجح يحقق للدولة العربية أمنها وكرامتها تأكدت الوحدة العربية كهدف أساسي في السياسة

الخارجية الليبية وعلية فإن هدف الوحدة العربية لم يكن هدفا عشوائيا وإنما كانت هناك أسباب تدعو للوحدة العربية منها الأطماع الاستعمارية وحاجة الغرب لبقاء الدولة القطرية العربية واستمرارية التجزئة ، وكذلك انتشار الجهل والبؤس ومظاهر التخلف الاجتماعي , وكذلك ضعف التجمعات الإقليمية العربية وعدم قدرتها على دفع التعاون المشترك ، وبذلك كانت النظرة السياسية الليبية انه لابد من التفكير في بدائل أقرب للواقع تخرج الأمة العربية من مأزقها خاصة في وجود تكتلات اقتصادية كبرى أصبحت هي السمات البارزة للعلاقات الاقتصادية الدولية كما كانت هناك بعض المحاولات الوحدوية من بعض الدول العربية حيث كانت هناك توجهات وحدوية واضحة في كل من سوريا والعراق وبعد قيام الثورة المصرية ساهمت أفكار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في إنعاش الفكر الوحدوي في شمال أفريقيا, وفي هذا الجانب توافقت الأطروحات الوحدوية التي نادي بها وقدمها جمال عبد الناصر .وبعد أن تأكدت الوحدة العربية كهدف في السياسة الخارجية الليبية جاء عزم القيادة السياسية الليبية على تحقيقها مع بعض الدول العربية نظراً لتوفر أسبابها وعوامل تحقيقها مع بعض تلك الدول وبذلك دخلت ليبيا العديد من التجارب الوحدوية حيث كانت أول وثيقة وحدوية وقعتها ليبيا بعد 1969م هي وثيقة قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من مصر وسوريا وليبيا في :17أبريل – 1971م , وفي : 2أغسطس– 1972م حيث وقعت الحكومة الليبية والمصرية بيان بنغازي الذي أعلن توصية قيام الوحدة الكاملة بين ليبيا ومصر , كما قامت ليبيا في : 8– أبريل – 1973م بتوقيع اتفاق حاسي مسعود مع الجزائر ، وفي :12 يناير – 1974م قامت الحكومة الليبية والتونسية بتوقيع إعلان جربه الوحدوي وهو إعلان تم بموجبه قيام الجمهورية العربية الإسلامية والتي تتكون من ليبيا وتونس ، أصبحت محاولات الوحدة التي اتخذتها ليبيا قليلة نسبيا حيث يعتبر إعلان طرابلس بشأن الوحدة الليبية السورية في يوم : 10– سبتمبر –

1980م . واتفاق وجدة التاريخي في : 13- أغسطس – 1984 م . بين ملك المغرب وليبيا هما فقط المحاولتان الوحدويتان اللتان انخرطت فيهما ليبيا بعد عام 1977م (اليوسفي، 1985: 115).

وفي نطاق إصرار ليبيا على تحقيق الوحدة العربية وجهودها من أجل توحيد الأمة العربية شاركت في الاجتماع الذي أقيم على هامش القمة العربية في الجزائر عام 1988م بين ليبيا والمغرب والجزائر و تونس و موريتانيا ، ولقد اتفق الجميع على تكاثف الجهود لبناء المغرب العربي الكبير ، وبالإضافة لذلك قامت ليبيا ببعض الأعمال من أجل توحيد الأمة العربية منها أن ليبيا قامت في النصف الثاني من عقد الثمانيات بإزالة الحدود المصطنعة مع جاراتها الدول العربية تونس والجزائر ومصر وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها ليبيا لتوحيد الأمة العربية إلا أن كل محاولات الوحدة قد فشلت نظراً لأن العوامل التي تساعد على بقاء الوضع الراهن للدول العربية أقوى من العوامل التي تساعد على الاتحاد وأهمها اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية واختلاف ولاءات الأنظمة للدول الكبرى والفارق في عدد السكان بين الدول ، وفي هذا الجانب هناك من يرى إن من العوائق التي تقف في وجه الوحدة العربية العصبيات القبلية والطائفية والقطرية وضعف القيادات وتنافرها وعيها لأغراضها الخاصة والعقبات الخارجية المتمثلة في الاستعمار وحاجته لتجزئة الوطن العربي وبذلك فقد كانت السياسة الخارجية هي الوسيلة الفاعلة التي اعتمدت عليها ليبيا في وحدتها مع بعض الدول العربية ، وبالرغم من عدم استمرار تلك المحاولات الوحدوية طويلاً لأسباب تم التعرض إليها إلا أنها خلفت تجربة تاريخية لها قيمتها السياسية والاقتصادية ، كما نبهت للأخطار المحدقة بالأمة العربية ، ومما سبق يمكن أن ندرك البعد الاستراتيجي في جعل الوحدة العربية في مقدمة أهداف السياسة الخارجية

الليبية ، حيث نظرت ليبيا إلى حجم الإمكانات المشتتة وإمكانيات تجميعها لبناء اتحاد قـوي ، كما نظرت للمصالح المشتركة ، وكانت النظرة إلى خطورة الاستعمار على الأراضي العربية ومصلحته في استمرار الدولة القطرية اكبر الدوافع للتفكير في الوحـدة العربيـة وتوحيـد الإمكانات العربية ، وبالرغم من تغير توجه السياسة الخارجية الليبية نتيجة فشل المحـاولات الوحدوية ونتيجة اصطدامها بالقوى الكبرى في العالم لتبنيها سياسة وحدوية معادية لأطماع وأهداف تلك الدول في المنظمة العربية وفي بعض مناطق العالم الأخرى إلا أن ليبيـا لـم تتخل عن المنطقة ولم تنته محاولاتها الوحدوية بالرغم من توقفها منذ فترة لأن ليبيا لم تعلـن رسمياً عن تخليها عن هدفها في تحقيق الوحدة العربية لا تزال مستمرة في تعاملها السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع الدول العربية بدرجة أقل نسبياً مما كانت عليه .

2- الأمن القومي العربي :

كان الاهتمام بالأمن هدفا لجميع الإمبراطوريات والدول منذ فجر التاريخ ولـم يبـدأ الفكـر السياسي العربي الاهتمام بالأمن القومي العربي إلا في منتصف السبعينات ومنذ ذلك الوقت أخـذت تظهر ملامح التباين بين المفكرين بسبب اختلاف منطلقاتهم وتوجهاتهم ، فمنهم من يستخدم الأمن القومي ومنهم من يستخدم مصطلح الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني وهناك مـن يـستخدم مصطلح الأمن القومي من خلال نظرية قومية شاملة(صالح ، 1991 :112).

وكانت أولى ملامح ظهور مفهوم الأمن القومي العربي إنشاء جامعة الدول العربية التي لـم تهتم بمفهوم الأمن القومي في ميثاقها إلا بعد التحدي الذي واجهته وهو إعلان قيام دولـة إسـرائيل على ارض فلسطين الذي دفعها لإبرام معاهدة الدفاع المشترك عام 1950 م ولقد استفادت الجهـود العربية من التجارب التي سبقتها لتحديد مفهوم وشكل الأمن القومي العربي فقد اقترحـت جامعـة الدول العربية عام 1993 م تعريفاً للأمن القومي بانتظار الموافقة عليه من قبل أعـضاء الجامعـة

مفاده الأمن القومي العربي هو قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أرضيها وتنمية القدرات و الإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية ، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على الأمن القومي العربي (الكيلاني،72:1993) ، وبذلك فان مفهوم الأمن القومي العربي يتضمن تخطي الأوضاع الراهنة مثل التجزئة والتفتت والضعف والاختراق الأجنبي واستيطان الصهيوني والتخلف والتبعية وبالتالي فهو يندرج في إطار ما ينبغي أن يكون وهذا يعني أن ننظر إليه في نطاق المصلحة القومية العليا التي ينبغي أن تسود الفكر الاستراتيجي العربي القادم ، وبالتالي يمكن أن نعرف الأمن القومي العربي بأنه تلك الحالة التي تكون فيها الأمة العربية ضمن نطاق الوعاء الجغرافي الذي يحتضن أبناءها بعيدة عن اى تهديد داخلي أو خارجي مباشر أو غير مباشر لوجودها القومي أو لحركة تطورها وقدرتها على القيام بدورها الحضاري ,وليبيا نظرت للأمن القومي العربي نظرة تختلف على نظرتها إليه قبل عام 1969م حيت اتخذت الأسس التي يقوم عليها الأمن القومي العربي قاعدة انطلقت منها للتركيز على أهمية الأمن القومي فرفضت ظاهرة التجزئة السياسية للكيان العربي وترى أنها من صنع الاستعمار و في واقع الأمر إن الأقطار العربية تعتبر قصاصات من ورق في عالم يحكمه العمالقة وفي عالم لا يعترف إلا بالقوة ، وأن أقطارنا مهما عملت في الدخل من تجارب رائعة ومهما أحدثت من تحولات جذرية في الميدان السياسي فان ذلك كله في مهب الرياح ما لم تكن أجزاؤه في كيان قوي يأخذ مكانه بين الكبار وبهذا فان المنظور الليبي للأمن القومي العربي يتمثل في رفض فكرة الدولة القطرية والتجزئة التي فرضت على الوطن العربي ، كما أن الأمن الوطني بشكل عام ينبغي أن يكون لبنة في بنية الأمن القومي العربي وليس بديلاً أو

ندا له (الجابري،141:2001). وفي الجانب الأخر أن كافة الانتصارات والانجازات القطرية سوف تكون مهددة بالضياع إذا لم توضع في إطار سليم إلا وهو إطار الوحدة العربية .

أن الانجازات التي تنجزها سوف تكون أسطورة ما لم تكتمل الحماية لها من القوة الذاتية للأمة العربية وبذلك فان القيادة السياسية الليبية رأت في الوجود العسكري للدول الأجنبية على الأراضي العربية تهديداً للأمن القومي العربي وعلى هذا الأساس أنهت الوجود العسكري الأمريكي والبريطاني والإيطالي على الأراضي الليبية والتزمت بدعم حركات التحرر ضد الهيمنة الصهيونية ، ومن هنا نجد أن الخطاب السياسي الليبي عند تحديده لمفهوم الأمن لم يفرق بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي – القومي ويرجع ذلك إلى طبيعة الأهداف الليبية التي تؤكد أن أمن ليبيا وحريتها واستقلالها مرتبط بالأمن العربي الأفريقي وبذلك فإن القيادة السياسية الليبية ترى أن الحدود مصدر من مصدر التهديد للأمن القومي وعائق من عوائق الوحدة العربية ، وفي هذا ترى ليبيا : إن الحدود هي من أثار الاستعمار وسنكافح لإزالتها ، فآثار الاستعمار اخطر من وجوده .

وفي إطار تحديد ليبيا لمهددات الأمن القومي العربي ترى أن هناك مصادر تهديد داخلية وأخرى خارجية فالداخلية تتمثل في التحديات السياسية وغياب الديمقراطية والتبعية الاقتصادية ، وكذلك الفقر والأمية ، أما المصادر الخارجية فتتمثل في الاستعمار بشكل عام والعدو الصهيوني ومخططاته بشكل خاص ، كما أن القيادة السياسية الليبية تنظر إلى بعض السياسات التي انتهجتها الدول الغربية مثل الشراكة الأوروبية المتوسطية التي وضع أساسها مؤتمر برشلونة عام 1995 م مصدر تهديد للأمن القومي العربي فهي تهدف إلى تمزيق كيان الأمة ونظامها الإقليمي بما في ذلك السوق العربية المشتركة ولقد جاءت هذه النظرة من واقع قيام الدول الكبرى بالعديد من الأعمال السياسية والعسكرية ضد العرب فقد قامت أمريكا وفرنسا

وبريطانيا بمساعدة العدو الإسرائيلي في عدوانه على فلسطين ، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة إسرائيل في عدوانها على مصر عام 1956 م وكذلك استخدامها حق النقض لمرات عديدة ضد الدول العربية (الجابري ، 2001 : 148) .

ومن تلك النظرة الليبية للقومية العربية عملت ليبيا من أجل تحقيقه فقدمت مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية والذي ينص على استهداف الوحدة العربية الشاملة وتحرير فلسطين وأي أرض عربية محتلة ومكافحة الاستعمار بشتى صوره ، ولم تقف الجهود الليبية لتحقيق القومية العربية عند هذا الحد ففي قمة بغداد 1995 م أكدت الجهود الليبية على أهمية إنشاء مجلس اقتصادي يختص بإعادة ترتيب الأمور الاقتصادية في الوطن العربي بما يخدم المنطقة من جميع النواحي ونظراً لأهمية الأمن المائي بالنسبة للأمن القومي فقد قامت ليبيا بتحذير الدول العربية من خطر أزمة المياه (العجيلي ،2005 :44)، واهتمت بالترشيد للاستخدام الأمثل لمصادر المياه ، وبهذا نجد أن القومية العربية جاء في مقدمة الأهداف السياسية الخارجية الليبية بعد عام 1969م وارتبط تحقيقه بالوحدة العربية وجاء ذلك من إدراك القيادة السياسية لخطورة مصادر تهديد الأمن القومي العربي وخطورة استخدامها من قبل إسرائيل ضد الدول العربية ، وبامتلاك ليبيا لإمكانية الحركة السياسية والعسكرية الناتج عن تأميمها للشركات النفطية وانتعاش الاقتصاد الليبي استطاعت ليبيا أن تقوم بخطوات فعلية لتحقيق الوحدة العربية والأمن القومي العربي منها الوقوف في وجه المخطط الصهيوني في الوطن العربي وأفريقيا ، الذي وصل إلى درجة التدخل العسكري في بعض الدول الأفريقية المساندة لإسرائيل ، كل ذلك جعل ليبيا في مواجهة الدول الكبرى في العالم حيث اتخذت تلك المواجهة عدة أشكال منها فرض الحصار الاقتصادي على ليبيا وبعض الضربات الجوية والحضر الجوي وتأليب الدول الأخرى ضدها وتغذية خلافاتها مع بعض الدول لاسيما

المجاورة لها ، وفي الوقت الذي كانت فيه ليبيا تواجه تلك التحـــديات ، لـــم يلاحـــظ علـــى السياسات العربية أي مواقف قوية من شأنها أن تؤثر على سياسات الدول الكبري الموجهـــة ضد ليبيا، وتعزيز الأمن القومي العربي ، الأمر الذي دفع ليبيا للتفكير في إستراتيجية جديـــدة تضمن بها تحقيق أهدافها دون أن تتخلي عن مبادئها الأساسية .

2-تحرير الأراضي العربية المحتلة :

تعتبر الأراضي العربية الفلسطينية والأراضي اللبنانية والأراضي السورية المحتلة من أكثر القضايا التي لاقت اهتمام من قبل السياسة الخارجية الليبية عام 1969 م فقـــد ظهـــرت القضية الفلسطينية للوجود عام 1897 م عندما أعلنت الحركة الصهيونية عن نيتها باستعمار ارض فلسطين ، واستطاعت الحركة الصهيونية الحصول على قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم ارض فلسطين عام 1948 م إلى دولتين أحدهما للعرب الفلسطينيين والأخرى لليهود ، لكن ليبيا اعترفت إن تحرير الأراضي الفلسطينية هدف أساسي في السياسة الخارجية الليبية واعتبرت القضية الفلسطينية قضية ليبية يجب دعمها بالأموال والسلاح .

وكانت ثوابت السياسة الخارجية الليبية تجاه القضية الفلسطينية تتمثل في أنه لا تفـــاوض ولا صلح ولا سلام مع إسرائيل والدعوة إلى قومية المعركة مع العدو الصهيوني وضـــرورة تقديم الدعم المالي للفصائل الفلسطينية ، كما عارضت ليبيا المفاوضات الإسرائيلية المـــصرية عقب حرب عام 1973 م واتجهت إلى توحيد الجهود العربيـــة (التيـــر، 2005: 174) ، وردا على القرارات الدولية في هذا الجانب أعلنت السلطة الليبية أن ليبيا لا تعتـــرف بقـــرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) الـــصادر بتـــاريخ 29 – نـــوفمبر – 1947 م ، والقاضي بتقسيم فلسطين ولا تعترف بقرار مجلس الأمن رقم (242) الصادر بتاريخ 22– نوفمبر1967 م وهو القرار الذي قامت على أساسة مؤتمرات السلام العربية – الإســـرائيلية

خاصة مؤتمر مدريد عام 1991 م وعلى هذا الأساس فان ليبيا تدعو لحل القضية الفلسطينية حلا يؤدي إلى عودة جميع الفلسطينيين إلى أرضهم وعودة كل اليهود اللذين هاجروا من كافة أنحاء العالم إلى دولهم هذا وقد استمرت ليبيا في موقفها من الاحتلال الصهيوني للأراضـــي العربية ، فقد أصدرت العديد من القرارات التي تدعو إلى مساندة الشعب الفلسطيني ومنها ما يدعو إلى تجنيد الفلسطينيين المتواجدين على ارض ليبيا وإلزامها في قضية التحرير ومنهـــا القرار الذي صدر عام 1977 م والقاضي بدعم سوريا والأردن بالمال والسلاح على أســـاس فتح الحدود أمام المقاومة الفلسطينية للقتال(الباروني،2005: 98) .

المطلب الثاني:

الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية الليبية عربياً

كما هو المعروف فان الاقتصاد هو العصب الرئيسي للسياسة وأن أي سياسة لا تعتمد على الاقتصاد لن تكون سياسة قوية وفاعلة ومؤثرة في باقي الوحدات الدولية ولقد كانت تلك الأسس من المدركات الأساسية للقيادة السياسية الليبية ودليل ذلك أن السلوك الوحدوي الذي اتبعته ليبيا بعد عام 1969م يركز في أهدافه النهائية على ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية الشاملة بين الدول العربية وهي بالتالي ترفض تعدد الكيانات داخل الوطن العربي التي يبلغ عددها اثنين وعشرين كياناً, فعمدت إلى التعامل مع الدائرة العربية بكل جدية خاصة بعد انتعاش الاقتصاد الليبي بسبب ارتفاع العوائد النفطية وبحكم الروابط المختلفة والمصالح المشتركة التي تجمعها بباقي الدول العربية عملت ليبيا على تقوية علاقاتها الاقتصادية وتطوير مؤسساتها بما يتيح لها فرصاً أكبر للتعامل الاقتصادي ووضعت أمامها مجموعة من الأهداف الاقتصادية سعت إلى تحقيقها كان أهمها:-

1-التكامل والتعاون الاقتصادي العربي :

ذهب بعض الاقتصاديين إلى اعتبار أن التكامل الاقتصادي يشمل كافة الإجراءات المؤدية إلى إزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية ، واتجه بعضهم إلى توسيع هدا المفهوم باعتباره عملية اقتصادية وسياسية تقوم على أساس علاقات حكومية متداخلة باتجاه اتحاد بين الوحدات الاقتصادية (الحفار ، 2004 : 52).

وبصورة عامة يمكن أن نعرف التكامل الاقتصادي أنه عملية سياسية واقتصادية واجتماعية مستمرة تهدف إلى أقامة علاقات اندماجية وخلق مصلح اقتصادية متبادلة وتحقيق

عوائد مشتركة ومتناسبة من خلال الاستثمار المشترك لإمكانيات وموارد الأطراف المساهمة لصالح تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبلوغ درجة من الاندماج والترابط وتصل في صورتها المثلي إلى الوحدة الاندماجية وتعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم عراقة في تاريخها الاقتصادي فمن قبل ظهور الإسلام والمنطقة تشهد ازدهاراً وتطورا ملموسا في منظومة علاقتها الاقتصادية ، ومن خلال المفهوم السابق للتكامل الاقتصادي وبالنظر إلي الموارد التي تزخر بها الدول العربية ، الموزعة توزيعاً غير متكافئ نلاحظ أن متطلبات التكامل الاقتصادي متوفرة بالمنطقة العربية وبالتالي يمكن تحقيق ذلك التكامل لو توفرت الإرادة اللازمة وبدراسة تجربة التكامل الاقتصادي العربي نجد أن هذه التجربة قد سبقت الاتحاد الأوروبي من حيث تاريخ التفكير فقد أسست الدول العربية الإطار المؤسسي والتنظيمي للعملية التكاملية المتمثل في جامعة الدول العربية وفي إطار سعي الدول العربية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي قامت بإنشاء المجلس الاقتصادي الذي يتبع جامعة الدول العربية ويتبع المجلس الاقتصادي العديد من المنظمات منها ما يتعلق بتنمية الموارد البشرية والخدمية والإنتاجية ، ومنها ما يهتم بتطوير قطاع الخدمات الإنتاجية ومنها ما يهتم بتطوير قطاع التمويل والتعاون النقدي والاستثماري ، ولقد كان لتجربة التكامل الاقتصادي العربي العديد من الانجازات منها اتفاقيات مشتركة عقدت في إطار جامعة الدول العربية أدت إلى بروز بعض المشروعات العربية المشتركة في القطاعات الحيوية والمهمة .

وبالرغم من عدم بروز تجربة التكامل الاقتصادي العربي إلى درجة تماثلها مع تجارب الدول المتقدمة إلا أنها حققت العديد من الفوائد منها زيادة الحركة التجارية بين الدول العربية ورفع القيود على العديد من البضائع وغيرها من الفوائد ، وترجع الإخفاقات التي لازمت تلك التجربة إلى وجود العديد من العراقيل منها التدخلات الخارجية الناتجة عن رغبة الدول

الرأسمالية الكبري في استمرار التبعية الاقتصادية التي تعيشها الـــدول العربيـــة واســـتمرار المنطقة العربية مصدرا لمواردها وسوقاً لمنتجاتها ومن تلك القاعدة العريضة لأهمية التكامل الاقتصادي العربي انطلقت السياسة الخارجية الليبية متجهة نحو هدف قومي هو تحرير كـــل الإمكانيات والثروات العربية من الاحتكار والهيمنة الأجنبية فاهتمت بربط القدرات الاقتصادية والثروات الطبيعية البشرية والنفطية لتوظيفها في إحداث التحولات الاقتصادية والتنمية العربية (الزنتاني، 1995 : 113) فكانت الجهود الليبية في هذا الجانب متعـــددة الـــصور فخطـــة التحول الاقتصادي والاجتماعي مثلاً خلال الفترة من : 1976–1980م تشهد على زيادة حجم التجارة مع الدول العربية ، ومن بين أهم الأساليب التي استخدمتها السياسة الخارجية الليبيـــة لتحقيق هدفها في التكامل الاقتصادي العربي أسلوب تقديم المساعدات المالية والاقتصادية فقد قامت بتقديم المساعدات للعراق عام 1972م –عند تأميمه لشركة نفط العراق . وفي خـــلال العشر سنوات الممتدة من 1980الى 1990م قامت ليبيا بتقديم مـــساعدات لمـــصر بقيمـــة : ثلاثمائة وستون مليون وثلاثة وثلاثون ألف دولار ، كما قدمت للصومال مـــا قيمتـــه ســـبعة وعشرون مليون وستمائة وستون ألف دولار ، وحصلت السودان على تسعة وسبعين مليـــون دولار وجيبوتي على ثمانية ملايين دولار، وموريتانيا مليون وثمانمائة ألف دولار , أما تونس فقد حصلت على : مائة وثمانية ألف دولار وقد منحت كل تلك المساعدات عن طريق جمعية الدعوة الإسلامية و وزارة المالية وبالإضافة إلى تقديم المساعدات فقد قامت ليبيا فـــي عقـــد الثمانينات من القرن العشرين بتقديم قروض لكل من مصر التي تلقت ما قيمته : أربعة ملايين دولار وموريتانيا أربعة وستون مليون دولار والسودان خمسمائة وســـبعة وســـبعون مليـــون دولار والصومال ثلاثة ملايين دولار أما تونس فقد استلمت مائة وأربعة عشر مليون دولار ، واستلمت الجزائر أربعمائة وثلاثة عشر مليون دولار والمغرب خمسة ملايـــين دولار، وقـــد

قدمت كل تلك القروض عن طريق المصرف العربي الليبي الخارجي ومصرف ليبيا المركزي.

ومن جانب اخر كان لليبيا العديد من الاتفاقيات التي أبرمتها مع الدول العربية فقد قامت خلال عام 1987م بإبرام سبع اتفاقيات منها خمس اتفاقيات مع الجزائر شملت التعاون الاقتصادي والتجاري والفني واتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري مع اليمن ، واتفاقية مع السودان شملت إنشاء مشاريع مشتركة في المجال الاقتصادي إلى جانب زيادة حجم التبادل التجاري بينها وبين تلك الدول ، ولم تتوقف ليبيا عند هذا الحد في إطار سعيها لتوحيد الأمة العربية وتحقيق تكامل اقتصادي يحقق الفائدة للجميع فقد قامت بإنشاء العديد من الشركات التي تأخذ على عاتقها القيام بالمشاريع الاقتصادية التي تحقق تنمية المجتمع العربي وتطوره ودخوله بوتقة النظام الاقتصادي العالمي ومن تلك الشركات مساهمة ليبيا في الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكور)التي تم إنشاؤها بتاريخ : 23-نوفمبر – 1975م بمساهمة عشرة أقطار عربية هي (الجزائر وليبيا وقطر والسعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وسوريا ومصر) وتمتلك أسهم حصة ليبيا في (ابيكور)والبالغ نسبتها 15%الشركة العربية الليبية للاستثمارات الليبية التي تمكنت من إقامة استثمارات في العديد من المشروعات العربية المشتركة والوطنية فنجد مثلا الشركة العربية للخدمات البترولية التي تساهم فيها ليبيا بحوالي 17% من رأسمالها وتوجد كذلك الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار (ادووك)وتعمل هذه الشركة في ليبيا والشركة الثالثة التي أنشأتها ابيكور هي الشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائي في ليبيا برأسمال بلغ أربعون مليون دولار ، وتساهم فيها ليبيا بما قيمته 10%وخلال عام 1991 فقامت ابيكور بتوقيع اتفاقيات تمويل مشروعات متوسطة وقصيرة الأجل بمبلغ ستمائة وسبعون مليون دولار .

وبتاريخ 4-فبراير -1981م تم إنشاء الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية كمجموعة تتمتع بجنسية ليبية ولها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ، وأسند إليها بعض الأعمال منها استثمار الأموال الليبية في الخارج ، كما تقدم الشركة نظرة واقعية عن حالة الاقتصاد العالمي من خلال تقاريرها السنوية يستفيد منها صانع القرار في فهم السير العام الذي تأخذه العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويبين التقرير السنوي الذي أعده مجلس إدارة الشركة سنة 1990م عن حالة الاقتصاد الدولي وعن نشاط مساهمتها تزايد عدد الشركات التي تمتلكها الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية حيث ارتفع عددها من 83 شركة عند التأسيس إلى 88 شركة سنة 1989م تعمل 32 شركة منها في الوطن العربي بنسبة 53%من حجم الأموال المستثمرة ، وبموجب القانون التأسيسي للشركة أعطي لها الحق باستثمار الأموال الليبية في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والنقل والصيد البحري والسياحة ، كما أعطي لها الحق في القيام بالنشاطات الاقتصادية التي تتماشي مع أهدافها ومصالحها ومن تلك النشاطات ما يلي :

أ- التأسيس أو المساهمة أو التملك الجزئي أو الكلي للمشروعات ذات العلاقة بأغراض الشركة .

ب- إقراض واقتراض الأموال.

ج- إجراء كافة التصرفات القانونية فيما تمتلكه .

د-القيام بالأعمال التي تكلف بها في إطار التعاون بين ليبيا والدول الأخرى .

ه-يحق للشركة عقد اتفاقيات مع الشركات الأخرى تزاول نشاطاً مماثلاً .

وبذلك كانت الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية أداة ليبية فعالة للعمل والتعاون الاقتصادي العربي وتسعي للوصول بالمنطقة العربية إلى اكبر درجات التكامل الاقتصادي وتحقيق اعلي قدر من التنمية والقضاء على التخلف والهواجس الأمنية التي تسيطر على الأقطار العربية المتمثلة في الوقوع بين مخالب النظام الاقتصادي العالمي الجديد وقد استمرت ليبيا في عقد التسعينات من القرن العشرين في العمل والتعاون الاقتصادي مع الدول العربية ففي ديسمبر –1990 م ، وقعت عشر اتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري شملت كل المجالات وكان من بينها اتفاقية التكامل الاقتصادي التي نصت علي تحقيق التكامل الاقتصادي بدمج المشروعات المتشابهة في المجالات الصناعة والإستراتيجية والنقل والموصلات وتبادل الخبراء والمعلومات وإقامة الندوات العلمية (عمران،2005 :90)، وفي عام 1990 م أبرمت الحكومة الليبية مشروع تكامل مع السودان أكدت فيه القيادتان أن هذا المشروع يمثل خطوة أولية لمشروع الوحدة بين القطرين ولقد تشكلت أمانة له مقرها الحالي في طرابلس ، وفي 20–يناير – 1992م وقعت اتفاقية بين ليبيا والمملكة الأردنية الهاشمية تتضمن تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية التي تخدم لمصالح المشتركة في كلا البلدين.

وهكذا استمر العمل الاقتصادي الليبي العربي وفق أهداف كانت حدودها الدنيا تحقيق درجة من التعامل الاقتصادي والتبادل التجاري تماثل معاملات الأقاليم الأخرى وحدودها القصوى هي تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي يضع قاعدة لتكوين اتحاد إقليمي يشمل كل الجوانب ويكون في مواجهة الاتحادات الدولية التي على رأسها الاتحاد الأوروبي ، ونجد أن الحكومة الليبية كوحدة فاعلة في نظام الدولي قد سبحت في فلك دول كبري في العالم بالرغم من حداثتها مقارنة بتلك الدول وهذا أمكنها من معرفة متطلبات النظام الدولي والإدراك التام للأهمية التي دفعتها للتوجه نحو الوحدة الاقتصادية الشاملة والتكامل الاقتصادي العربي وذلك

من خلال الاطلاع على النتائج الجيدة التي أصبحت تحققها الكتل الاقتصادية في العالم ، وبهذا فإن تلك المحاولات الليبية قد شكلت عاملا لتغذية الإحساس القومي العربي بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب أخرى ملموسة .

2- تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية .

يعتبر العمل الاقتصادي العربي المشترك من القضايا العربية المهمة التي تبلورت ملامحها في شكلها الرسمي الحديث ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ولا تزال مؤشراتها تبدو متواضعة حاليا وقد يرجع ذلك إلى وجود العديد من العراقيل التي تقف أمام تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك.

أما موضوع الوحدة الاقتصادية فيرجع إلى عام 1957م عندما أبرمت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ووضعت الاتفاقية موضع التنفيذ عام 1964م ، وقد تضمنت الأهداف والوسائل الكفيلة بتحقيق الوحدة الاقتصادية إذا ما حاولنا التعرف على الوحدة الاقتصادية في فكر الليبين والجهود التي بذلتها ليبيا لتحقيق الوحدة الاقتصادية فإننا نجدها تظهر أولا في كل المحاولات الوحدوية التي قامت بها ليبيا لتوحيد الأمة العربية وحدة شاملة ، وسارت من اجل تحقيق مسيرة حوالي ثلاث عقود من الزمن استخدمت خلالها كل إمكانياتها ، وكانت الوحدة الاقتصادية من ضمن مراحل تلك الوحدة الشاملة وجزءا منها ، هذا بالإضافة إلى أن العديد من الخطب السياسية للنظام الليبي تظهر أهمية ومعني الوحدة الاقتصادية في توجهات السياسة الخارجية الليبية ، كما أن المشاريع الوحدوية العديدة التي خاضتها ليبيا مع الدول العربية منها ما يغلب علية الطابع الاقتصادي ، بالرغم من استهداف ليبيا للوحدة الشاملة ، فمن المحاولات الجادة التي خاضتها ليبيا لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية مشروع الاتحاد العربي ، حيث تعود فكرة إنشاء تجمع يضم دول المغرب العربي إلى

بدايات الكفاح من أجل الاستقلال وتمثل ذلك في مؤتمر المغرب العربي المنعقد في القـــاهرة عام 1947 م، ثم مؤتمر الأحزاب المغاريبيه المنعقد في طنجة عـــام1958م(الأمـــين،2007: 73) .

استمرت المحاولات المغاريبية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية حيـــث أعلـــن عـــام 1989م ، عن قيام اتحاد المغرب العربي ، وقد تبنت ليبيا في هذا الجانب التيار الذي يـــدعو للوحدة الاندماجية أما بقية الدول فترى البدء بالعمل المغاربي المشترك في مختلف المجـــالات عبر مراحل وجاء انضمام ليبيا للاتحاد المغاربي نتيجة لعوامل الجغرافيا المتمثلة في التقارب الجغرافي و الانتماء إلى إقليم جغرافي يسيطر علية هاجس امني يكاد يكون واحد في معظـــم الأقطار المغاريبية متمثلا في الظفر بجملة من المعطيات الإستراتيجية والاستفادة منها كالنفط والموقع المتميز لما تشكله المنطقة من سوق استهلاكية لأوروبا وقد توصلت الدول المغاريبية الخمس إلى المصادقة على معاهدة إنشاء الاتحاد في : 17 – مايو – 1989 م ، التي حددت في مادتها الثانية أهداف الاتحاد ومقاصده في الآتي :

أ – تمتين أواصر الأخوة التي ترتبط بين الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض .

ب– تحقيق تقدم مجتمعاتها ورفاهيتها والدفاع عن مقوماتها .

ج– الإسهام في صيانة السلام المبني على العدل والإنصاف .

د– نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين .

وقد كانت أهم منجزات اتفاقية الوحدة الاقتصادية قرار إنشاء السوق العربية المـــشتركة الذي صدر خلال شهر يوليو عام 1964 م ، وقد نظم القرار الكيفية التي يتم علـــى أساســـها إعفاء المنتجات الوطنية المتبادلة بين الدول المنظمة للسوق من الرسوم الجمركية وغيرهـــا

وفق مراحل انتهت بالتطبيق الكامل عام 1971 م ، وتضم السوق العربيـــة المـــشتركة فـــي عضويتها سبع دول عربية أعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

1- ليبيا .

2- المملكة الأردنية الهاشمية .

3- الجمهورية العربية السورية .

4- جمهورية مصر العربية .

5- جمهورية العراق .

6- جمهورية اليمن العربية .

7- الجمهورية الإسلامية الموريتانية .

ويلاحظ أن الهدف النهائي لاتفاقية الوحدة الاقتصادية هـــو الوصـــول باقتـــصاديات الأقطار العربية إلى وحدة اقتصادية عربية وهذا هو الهدف الذي تبنتـــه الـــسياسة الخارجيـــة الليبية ، وعملت على تحقيقه ، ولقد استهدف قرار السوق العربية المشتركة تحقيـــق الخطـــوة العملية الأولي على طريق الوحدة الاقتصادية الكاملة بإقامة منطقة تجارة حرة بـــين أعـــضاء المجلس ، وانضمت ليبيا إلى منطقة التجارة الحرة منذ عام 1988 م ، أي منذ السنة الأولـــى من تطبيق البرنامج التنفيذي لها ويتيح الانضمام المبكر لليبيا المزايا التالية :

1- حفظ مصالحها والتعامل مع المتغيرات في نظام التجارة العربي .

2- يسهل عليها الإفتاء تجاه الدول الأعضاء فالدول التي تتأخر بالانضمام سيكون عليهـــا التزامات .

و بالإضافة لتلك المحاولات والجهود الليبية الوحدة الاقتصادية كانت هناك علاقـــة وروابط قوية بينها وبين دول الجوار وخاصة جمهورية مصر العربية التونسية ، كما أن

تجمع دول الساحل والصحراء فكرة ليبية جادة لدمج قدرات مجموعة من الدول العربيـــة والإفريقية الذي يعتبر مؤشرا من مؤشرات العمل الليبي في سبيل تحقيق الوحدة العربيـــة الاقتصادية وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية إلا أن المـــشاريع الاقتـــصادية العربية تتصف بعدم القوة والفاعلية مقارنة بالتكتلات الدولية مثل الاتحاد الأوربي وهـــذا بدون أدني شك يرجع إلى وجود العديد من العراقيل والموانع التي تحتاج للبحث والمعالجة ، ورغم انقطاع العمل المغاربي منذ فترة إلا أن هناك اتصالات مستمرة الآن بين زعماء المنطقة تؤكد على استشعار أهمية التحرك لاستئناف ديناميكيات العمل المغـــاربي الـــذي أضحي ضرورة ملحمة في ظل سياسة التكتلات ، ومن المؤشرات للايجابية لعودة العمل المغاربي انفراج الأزمة الليبية " قضية لوكربي .

المطلب الثالث :

الأهداف الثقافية للسياسة الخارجية الليبية عربياً

تعد الثقافة من الجوانب المهمة في حياة الشعوب , واهتماماتها كما أن الروابط الثقافية تلعب دوراً كبيراً في التوصل الشعوب وترابطها والثقافة كغيرها من المفاهيم التي تتعدد تعريفاتها وتختلف باختلاف المفكرين الذين تناولوها بالدراسة والباحثون اختلاف مدارسهم ، وهي كما عرفها المؤتمر العالمي بشأن السياسات الثقافية بإشراف اليونسكو المعتمد في مكسيكو 1982م بأنها جماع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعنا بعينة أو فئة اجتماعية بعينها وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة والحقوق الأساسية للإنسان وتضم القيم والتقاليد والمعتقدات (عواشيرة ،2004: 7) .

إن ظهور الإسلام وانتشاره غير الجغرافيا السياسية والدينية لحوض البحر الأبيض المتوسط ، فقد أصبح المتوسط مكانا لالتقاء الحضارات الإسلامية والحضارة الغربية وهذا الالتقاء ولد سبلاً للتوصل والصراع عبر التاريخ ، والشاهد على ذلك الحملات الصليبية التي تعرض لها الوطن العربي ما بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر، غير أن النظرة الصراعيه للدول الغربية تجاه الدول العربية استمرت ولكن بطرق أخري ، وفي ذلك تأكيد على أهمية المنطقة العربية والأفريقية للعالم ، واستهدافها من قبل حضارات وثقافات أخري لغزوها والسيطرة عليها والثقافة الليبية هي جزء من الثقافة العربية ، بينهما العديد من القواسم المشتركة منها اللغة والدين , وهذا بدوره يخلق العديد من الأهداف الثقافية الليبية في المنطقة العربية وأفريقيا أيضا تمثل امتدادا جغرافيا وسياسيا واقتصاديا لليبيا والدول العربية ، وبالتالي كان وقوعها في دائرة الاهتمامات الليبية والعربية ، وسأحاول في هذا المبحث أبراز أهم الأهداف الثقافية الليبية في المنطقة العربية .

يعد الوطن العربي من أكثر العالم أهمية ، وذلك لما يمثله من بعد استراتيجي وجيوبوليثيكي واقتصادي لدول العالم , فهو مصدر للكثير من المواد الأولية اللازمة للصناعات العالمية ، وسوق للعديد من المنتجات العالمية ، وموقع استراتيجي مهم في السلم والحرب ، وهذا ما جعله يقع ضمن أطماع الدول المتبارية على احتلال المراكز الإستراتيجية في العالم والمتناوبة على قيادة النظام الدولي ، وكان من الطبيعي أن تكون الجوانب الثقافية من الجوانب المهمة في التوجهات السياسية لتلك الدول تجاه الوطن العربي ، فكان العمل الدؤوب والجاد من قبلها على الغزو الثقافي للوطن العربي ومحاولة صهر الثقافة العربية ، ودمجها بالثقافات الأخرى ، وهذا تبدو ملامحه في بعض الدول العربية مثلا من خلال استخدام بعض اللغات الأجنبية كبديل للغة العربية في بعض الأحيان ، كما تظهر محاولات طمس الثقافة والهوية العربية في المحتوى الثقافي للعديد من المشاريع الاستعمارية مثل الشرق أوسطية ، وتدرك كل الدول العربية تلك الأخطار الموجهة لضرب ثقافتها العربية وبالرغم من ذلك لم تظهر أي مواجهة ملموسة سوى بعض الكتابان العربية التي تحاول كشف تلك المخاطر .

أما عند التعرض للدور الليبي في المساهمة في تطور الثقافة وأحيائها نجد أن ليبيا أسهمت في السابق في تطور وازدهار الثقافة والعلوم العربية حيث أتاح موقع ليبيا عن طريق الحج فرصة اللقاء بعلماء الأقطار المغاربية في طريقهم إلى الأراضي المقدسة في الذهاب والإياب وهو ما انعكس علي صفحات رحلاتهم المدونة كما أتاحت رحلة الحج للعلماء الليبيين أنفسهم الاتصال بالكثير من العلماء فضلا عن عنايتهم بالرحلة العلمية لموصلة تحصيلهم ، خاصة إلى تونس ومصر ، وقد مثل الموقع الجغرافي لليبيا حلقة وصل بين أقطار الوطن العربي واعتبر المثابة قلب الوطن العربي ، كما مكنها من امتلاك ساحل طويل على البحر

المتوسط فكانت ليبيا حلقة وصل بين أفريقيا وأوروبا وعن طريق القوافل التجارية وقوافل الهجرة لعبت ليبيا دوراً مهماً في تمازج الثقافات وتبادل العلوم ، فقد تضمنت السياسة الخارجية الليبية بعض الأهداف الثقافية المهمة تجاه المنطقة العربية , وبحكم أن ليبيا دولة عربية وإسلامية فإن أغلب السمات البارزة في ثقافتها هي سمات مشتركة مع الدول العربية ، وبالتالي فأن تحركاتها الثقافية في الدول العربية اختلفت عن تحركاتها في باقي دول العالم ، ومن خلال ما توفر من معلومات في هذا المجال وجدنا أن العمل الثقافي الليبي في الدول العربية شمل جانبين مهمين هما :

1-كشف التحديات والأخطار الموجهة ضد الثقافة العربية :

منذ فترة طويلة والعالم العربي يواجه تحديات عديدة ، تستهدف طمس ثقافته والمكونات الأساسية للشخصية العربية ، وأغلب هذه التحديات مصدرها المجتمع الغربي الذي تحركه تجاه المنطقة العربية في رغباته الاستعمارية, فمسألة الهوية الثقافية مثلا تعد أهم وسائل المناعة التي تحصن بها المجتمع الإسلامي ضد الغزو الفكري الثقافي ، وهي تواجه اليوم تحديا كبيراً بعد بروز مفهوم العولمة واحتلاله للموقع الأهم في الساحة الفكرية (بن نصر،2003: 45)، أي أن مجريات الأحداث العالمية في الوقت الراهن تشير إلي أن العالم الغربي يسيطر على وسائل الثقافة التي أصبحت تشكل تحدياً للخصوصيات الثقافية للشعوب المستقبلة لهذه التقنيات وهذا يعني أن الانسيابية في الثقافة تحدث من الشمال إلي الجنوب أي من الدول المتقدمة إلي الدول الساعية للنمو ، ويتجسد التحدي الثقافي للمنطقة العربية علي سبيل المثال في البعد الثقافي الخفي لمشروع الشرق أوسطية الذي يفهم منه حسب ما صرح به شمعون بيريز ، المنظر الأول لهذا المشروع انه يقوم علي أربعة عناصر هي النفط العربي واليد العاملة المصرية والمياه التركية ، والتكنولوجيا الإسرائيلية أي أن الدول الأخرى هي

مجرد مصدر للطاقة والعمالة وسوق للاستهلاك أما التقنية التي سوف تدير وتستثمر كل هـذه العناصر فمصدرها إسرائيل ، ويضاف إلى ذلك أن الدول الأوروبية نتيجة لإدراكها لخطـورة وأهمية المكون الثقافي للشخصية السياسية للدول المتوسطة وخاصة الدول العربيـة تـضمن مشروعها في برشلونة البعد الثقافي وقد تضمن في هذا الشأن ضرورة التأكد على أن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان ضروري للتقارب بين الشعوب ، وهذا ما يفهم من المـدلول الظاهري للعرض الأوروبي غير أن الواقع يؤكد أن الدول الأوروبية بعرضها للبعد الثقافي ، تحاول وتسعي لاحتواء أهم المقومات في الشخصية السياسية للدول العربية , كل ذلك جعـل ليبيا تؤكد علي ضرورة التشبث بالأصول الثقافية العربية الإسلامية ، فـي مواجهـة الغـزو الثقافي الغربي ، فالرؤية الليبية للتحديات الثقافية التي ينتج عنها الدعوة الملحة لإعادة النظـر في طرح المسألة الثقافية ، واستمرار الهوية الحضارية والثقافية للأمـة العربيـة ، وكـذلك ضرورة العمل علي حفظ الخصوصيات الثقافية للدول الساعية للنمو عموما وللوطن العربـي خصوصا حتى تستطيع الأمة تحقيق أهدافها المنشودة التي تضمن لها الحياة الكريمة .

2-دعم التواصل الثقافي العربي إسهاما في تنمية الثقافة العربية :

يعد التوصل الثقافي بين الدول والشعوب من أهم العوامل التي تساعد علي دفع الثقافات وتقدمها وتخلصها من جميع المشاكل ، وليبيا من الدول العربية المدركة لذلك خاصـة وأنهـا تشترك مع تلك الدول في اللغة والدين , ووحدة المصير والترابط الاجتمـاعي ، ومـن هنـا جاءت تصريحات الحكومه الليبية مؤكدة على أهمية العمل العربي المشترك في هذا المجال من أجل تحرير الثقافة العربية من كل القيود ، وجعلها ثقافة مستقلة تستمد مقوماتها من أصـولها العربية والإسلامية ، وعلى صعيد التعاون الثقافي والاجتماعي بين ليبيا والدول العربية نجـد مشاركة جمعية الدعوة الإسلامية في العديد من المعارض الثقافية مثل معرض القاهرة للكتاب

ومعرض تونس الدولي للكتاب إلى جانب تقديم المساعدات في إطار التعاون مع جامعة الأزهر في مصر بالإضافة إلى جانب إرسال عدد من قوافل الإغاثة والقوافل الطبية إلى كل من الصومال وجيبوتي كما أن القروض التي قدمتها ليبيا إلى الدول العربية والتي سبق توضيحها في المبحث الثاني من هذا الفصل قد تم الأنفاق منها علي بعض البرامج الثقافية .

و يمكن أن نذكر أيضا في هذا الجانب المتعلق بالتعاون الثقافي والاجتماعي بين ليبيا والدول العربية والإسلامية سعة ليبيا لإيجاد منظمة أو مؤسسة تبني الدفاع عن مصالح الإسلام والمسلمين ، بالرغم من التباين والاختلاف في الرؤى ومصالح بين الدول العالم الإسلامي فكان ميلاد منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1974م والتي جاء ميلادها عبر سلسلة من المؤتمرات كان أولها عقب حرب المسجد الأقصى في أغسطس عام 1969م وبالإضافة لذلك فان الجماعات الليبية تسهم بشكل واضح في دفع التعاون الثقافي الليبي العربي وذلك بإقامتها للمعارض المتعلقة بكافة أنواع الفنون والعلوم ودعوتها للعديد من الجماعات العربية للمشاركة وكذلك مشاركتها في المعارض العربية ، كما تقوم الهيئة العامة للمعارض في ليبيا بدور كبير في دعم التعاون الثقافي مع الدول العربية ، إن الثقافة العربية والأفريقية تواجه العديد من التحديات والمخاطر ويجب أن تشارك في تشكيل واقعنا وإقامة حياة جديدة تستلهم من الماضي عناصر القوة والفخر والاعتزاز ويجب علينا بذلك المحافظة على ثقافتنا وتنميتها وتطويرها كما أن مسؤولية المثقف العربي تجاه مخاطر العولمة وما تثيره من إشكاليات حول الثقافة والهوية الثقافة العربية الإسلامية تعود إلى مسؤولية المثقفين العرب الذين هم وحدهم القادرون على إظهار الزيف في الثقافة تمشيا مع أفكار (تشومسكي) حوالي عام 1966م حيث نادي بأن على كل مثقف إذا تبين له بالخداع الذي ينطوي عليه الخطاب السياسي أن يكشف آلياته وأن يفضح الكذب الذي يستنبطه (قدوره ،2007: 65) .

الفصل الرابع

مصادر تهديد و طرق حماية البعد القومي

تمهيـــــد

يركـــز هـــذا الفـــصل علـــى مـــصادر تهديـــد البعـــد القـــومي وفـــق الرؤيـــة الليبية ، حيث يلاحـــظ فـــي هـــذا الإطـــار أن القيـــادة الليبيـــة تـــصنف هـــذه المـــصادر إلـــى مـــصادر داخليـــة ومـــصادر خارجيـــة ، وتـــري أن هـــذه المخـــاطر ، ســـواء أكانـــت داخليـــة أم خارجيـــة ، تمثـــل تهديـــدا علـــى الأمـــن القـــومي للأمـــة العربيـــة . ويمكن استعراض هذه المصادر علي النحو التالي :

المبحث الأول : مصادر تهديد البعد القومي

المبحث الثاني : وسائل حماية البعد القومي

المبحث الأول

مصادر تهديد البعد القومي

المطلب الأول : المصادر الداخلية لتهديد البعد القومي العربي

يمكن تقسيم التحديدات الداخلية التي تواجه البعد القومي وفق المنظور الليبي إلي تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية ، وذلك على النحو التالي:

أ- التحديات السياسية :

انطلاقا من أن الكيان القومي الواحد يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر البعد القومي و مقاومته ، فإن ليبيا ترفض في إطار توجهاتها القومية المعلنة ظاهرة التجزئة السياسية للكيان العربي وتكاثر الكيانات القطرية في الوطن العربي التي تزيد عن العشرين كيانا .

وفي هذا الإطار تري القيادة الليبية أن التجزئة – باعتبارها من نتائج الدول الغربية أبان استعمارها للوطن العربي – كانت ولا تزال تمثل التحدي الرئيسي لتحقيق الأمن القومي العربي . وفي هذا الصدد تري الدولة الليبية إن الأقطار العربية في واقع الأمر تعتبر قصاصات من ورق في عالم يحكمه العمالقة ، في عالم لا يعترف إلا بالقوة ... إن أقطارنا مهما عملت في الداخل من تجارب رائعة ، ومهما أحدثت من تحويلات جذرية في الميدان السياسي ، لكن كل هذه المكتسبات لازالت في مهب الريح ما لم تكن أجزاء في كيان قوي يأخذ مكانه بين الكبار .

ويبدو واضحا مما سبق أن ليبيا أدركت مبكرا أن الأقطار العربية رغم حصولها على الاستقلال السياسي ، إلا أن هذا الاستقلال لم يدعم التوجيهات القومية وتحقيق ما تسعي إليه الأمة العربية تجاه هدفها المنشود المتمثل في الوحدة العربية الشاملة ، بل قاد إلى تعميق النزعات القطرية لهذا الكيانات السياسية .

وتجاه ذلك بذلت ليبيا – كما سبقت الإشارة – العديد من المحاولات الوحدوية الجادة لتوحيد الكيان العربي وتحقيق الوحدة العربية الشاملة – كما قامت خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات بإزالة الحدود المصطنعة مع جارتها العرب – تونس والجزائر ومصر – كبادرة من القيادة الليبية تهدف إلى تشجيع الأقطار العربية علي إلغاء تلك الحدود التي تعيق تحقيق القومية العربية .

وفقا لما يعنيه ذلك الخطاب ، فإن أهم ما تحتاجه الأمة العربية لبناء وحدتها وتحقيق أمنها القومي هو الاهتمام بحرية المواطن العربي وإتاحة الفرصة أمام الشعب العربي في كل قطر للمشاركة الفاعلة في نظامه السياسي بما يسهم في تحقيق الأهداف القومية المنشودة .

ب- التحديات الاقتصادية

بشكل عام يمكن القول إن الوضع الاقتصادي الذي كانت و لا تزال تعيشه الأمة العربية ، بشكل تحديا خطيرا يحول دون تطورها رغم امتلاكها للعديد من المقومات الاقتصادية التي من الممكن ، إذا ما استغلت استغلالا علميا واعيا أن تجعلها تسير – على الأقل – بخطي ثابتة وسريعة في طريق التقدم الاقتصادي .

ولإدراك الحكومة الليبية لخطورة هذه الأوضاع ، لاسيما التبعية الاقتصادية التي تعاني منها الأقطار العربية ، فقد كان من الطبيعي أن تتحرك السياسة الليبية في الاتجاه الذي يخدم مصالحها ومصالح الأمة العربية ، من خلال التأكيد علي تحرير الثروات العربية و الإنعتاق من التبعية والهيمنة الأمريكية والغربية في هذا الميدان(يوسف ، 1996: 301) .

من هنا حرصت ليبيا مند عام 1969 على الدعوة إلى ضرورة دمج كل الإمكانيات العربية و وتضيف ما تزخر به الأرض العربية من ثروات هائلة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والقضاء على التخلف و التعبئة للخارج .

وفقا لهذا التوجه أقامت ليبيا المركبات الصناعية ذات الطاقة الإنتاجية العالية التي تتجاوز طاقاتها الأستعابية من حيث الاستهلاك ، لغرض التكامل مع بلدان عربية أخري بحاجة إلى هذه المنتجات .

كما أكدت ليبيا في إطار مشروع الإتحاد – المعروض على الأقطار العربية مند قمة بغداد عام 1990- على أهمية تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، فقد تضمن هذا المشروع إنشاء مجلس اتحادي اقتصادي يختص بإعادة ترتيب الأمور الاقتصادية في الوطن العربي وتنظيم التجارة الداخلية

بين الأقطار العربية وتوحيد العملة ، بما يحقق التكامل الاقتصادي العربي ، بل إن الحكومة الليبية اعتبرت – في إطار توجيهات الأكثر واقعية في العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية – الوحدة الاقتصادية العربية إلي جانب الدفاع الربي المشترك يمثلان في نظرها وحدة عربية . وهذا ما أكدت عليه الحكومة الليبية :" ما نريده من العرب هو الاتفاق على الدفاع المشترك ووحدة اقتصادية ليس بها حدود جمركية وحدود تمنع التنقل المواطن أو الإقامة والعمل وهذه في حداداتها وحدة عربية " .

والواقع أن ليبيا اهتمت بتعزيز التعاون والتبادل الاقتصادي وتعميقها مع الأقطار العربية في مختلف المجالات ، حيث جعلت هذا التعاون ضمن أولويات سياسة ليبيا الخارجية وذلك من إدراكها لأهمية توحيد الإمكانيات العربية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي العربي ، ولهذا الغرض تتولي الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية المساهمة في العديد من المشروعات الاقتصادية في الوطن العربي ، التي شملت قطاعات النفط والزراعة والصيد البحري والنقل والموصلات والسياحة والمصارف وغيرها .

وفي الإطار نفسه نبهت ليبيا لمخاطر عدم وجود مشاريع مشتركه تعمل بالأساس إلى القضاء على النظام الإقليمي العربي بما فيه السوق العربية المشتركة (عثامنه ،1997: 64) .

ويتبين لنا مما سبق أن موقف ليبيا – إزاء تلك التحديات – يتمثل في ضرورة العمل علي تفعيل السوق العربية المشتركة سعيا لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، العربية ، بما يودي إلى إنهاء التبعية الاقتصادية العربية من الخارج ويحقق الأمن الاقتصادي العربي .

هـذا كمـا يعتبـر الأمـن القـومي العربـي فـي نظـر الحكومـه الليبيـة أحـد الجوانب الرئيـسية والمهمـة لتحقيـق الأمـن القـومي العربـي ، حيـث يلاحـظ فـي هـذا الإطـار أن ليبيـا كانـت أولـى الأقطـار العربيـة التـي حـذرت – مـن بدايـة عقد الثمانيـات – مـن مخـاطر أزمـة الميـاه فـي المنطقـة العربيـة. وإزاء مواجهـة ذلـك ، ودعـت ليبيـا إلـى ضـرورة الإسـراع فـي وضـع سياسـات عربيـة علـى المستوي الوطني والقومي تحد من تفاقم مشكلة المياه في الوطن العربي .

ج. التحديات الاجتماعية :

لا يخفي على المتتبع للأحداث في الوطن العربي أن هناك بعض المشاكل الاجتماعية قد ظهرت في العالم العربي واستفحلت – مثل الفقر والأمية والأقليات القومية والحركات الدينية المسلحة وغيرها – ، لدرجة أصبحت تمثل تهديدا مباشرا على الأمن القومي العربي ، حيث تعتبر الحكومه الليبية هذه الحركات " حركات زندقة " جاءت من خارج الوطن العربي لغرض ضرب الإسلام والعروبة .

من هنا دعت الحكومه الليبية إلى ضرورة مكافحة الحركات الدينية المسلحة والتصدي لها ، انطلاقا من رؤيتها بأن هذه الحركات تتخذ من الدين وسيلة لتحقيق أهداف سياسية تخدم مصالحها ومصالح القوي التي تقف ورائها.

و يأتي هذا الموقف في إطار إدراك صانع القرار السياسي في ليبيا أن الدول الغربية ألكبري مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا و إسرائيل تقف وراء هذه الحركات وتوفر لها الدعم والمساندة ، لغرض جعلها مصدر تهديدا للأمن القومي العربي (المهدي،1990 :170).

المطلب الثاني :

المصادر الخارجية لتهديد البعد القومي العربي

وفقا للتصور الليبي توجد تحديات خارجية – إقليمية ، دولية – تمثل مصادر تهديد للأمن القومي العربي . ويحاول الباحث أن يرتب هذه المصادر – حسب أهميتها – على النحو التالي:

أ- إسرائيل .

يلاحظ المتتبع للخطاب الرسمي الليبي منذ عام 1969،أن إسرائيل تشكل في نظر ليبيا المصدر الرئيسي الأول لتهديد البعد القومي العربي ، إذ وفقا لرؤية السياسة الليبية تعتبر إسرائيل عبارة عن كيان مزروع في قلب الوطن العربي لأهداف معادية للمصير القومي العربي ، وكيان ذي طبيعة توسعية وعنصرية يسعي إلى قضم وضم مزيد من الأراضي العربية بهدف تحقيق حلم دولة إسرائيل الكبرى والقضاء على الوجود العربي .وهذا ما أكدت علية الحكومة الليبية في العديد من المناسبات ، من ذلك قولها :" إن الإسرائيليين يتقدمون فترة نحو الهدف المرسوم ، وهو قيام دولة إسرائيل الكبري من الفرات إلى النيل كمرحلة أولى ،أما في المرحلة النهائية فلا بد أن تختفي القومية العربية وأن تحل القومية اليهودية .

إضافة لما سبق ، تري ليبيا أن امتلاك إسرائيل الأسلحة ذرية ونووية ، أضحي لا يعطي التفوق العسكري على الأقطار العربية فحسب ، بل يشكل في الوقت ذاته مصدر تهديد للوجود العربي برمته . وفي هذا الشأن تري الحكومة الليبية إننا لا نشعر بالاطمئنان على أولادنا وأجيالنا القادمة

إذا كـــان هنـــاك معـــسكر عـــدواني عنـــصري يتـــسلح بالـــصواريخ النوويـــة والقنابـــل الذريـــة ... وهـــو مـــصمم علـــى أن يعـــيش علـــى الحـــرب ، ولا يمكـــن أن تعـــيش إلا إذا أباد العرب .

ب ــ الدول الغربية الكبرى :

إن المتبع للخطاب السياسي الليبي يري بوضوح أن الدول الغربية الكبري كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، تمثل في نظر ليبيا المصدر الثاني لتهديد الأمن القومي العربي ، وذلك انطلاقا من أن سياسات تلك الدول كانت – ولا تزال – تشكل مخاطر حقيقية علي الأمة العربية وأمنها القومي . فهذه الدول – على سبيل المثال – أسهمت بشكل مباشر في إنشاء الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين ، وقدمت له كافة أشكال الدعم والمساندة كما أنها – أي الدول الغربية – شاركت إسرائيل في عدوانها على مصر عام 1956.

إضافة إلى ما سبق ، استخدمت الدول الغربية حق النقض (الفيتو) مرات عديدة لمنع صدور قرارات تدين إسرائيل ، كما هو الحال – مثلا – في منع صدور قرارات مجلس الأمن الدولي التي تدين الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان خلال عقد الثمانينات ، وأيضا في إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم رقم (3379) الذي يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية ، وغيرها .

وفي ضوء هذا الفهم والإدراك تري القيادة الليبية أن الولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها زعيمة للمعسكر الغربي ، من أكثر الدول الغربية تهديدا للأمن القومي العربي ، لأنها من ناحية تمنح الكيان الإسرائيلي – مند نشأته– كافة أشكال الدعم وتعتبره جزءا من أمنها –لاسيما بعد توقيعها عام 1981 لمذكرة التحالف الإستراتيجي (الكيلاني،1993 :93) ،

ولأنها من ناحية أخرى تسعي لتنفيذ مخططاتها الرامية إلى السيطرة على الأمة العربية والهيمنة على إمكانيتها وثورتها.

وتأسيسا على ما سبق فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بترجمة سياساتها إلى أنماط سلوكية تمثلت في دعم بعض النظم السياسية العربية ، ومحاصرة أو فرض العزلة على الدول العربية ذات النهج القومي الوحدوي ، ومنها ليبيا – على سبيل المثال –لان توجهاتها القومية وسياستها الثورية كان لابد لها أن تصطدم مع التوجهات الأمريكية في المنطقة الغربية . وقد أدت هذه السياسات الأمريكية – خاصة بعد نتائج حرب الخليج الثانية – إلى تحقيقها العديد من الأهداف في المنطقة ، وهذا ما يمثل في نظر ليبيا تهديدا مباشر للأمن القومي العربي .

هذا كما تري ليبيا أن الدول الكبرى في أوروبا الغربية ، إلى جانب عضويتها في حلف شمال الأطلسي – الذي وصفه الخطاب السياسي الليبي بحلف الاستعمار الجديد – فإن لها سياسات أخرى تشكل تهديدا للأمن القومي العربي .

وفي هذا الإطار تأتي الشراكة الأوروبية المتوسطية التي وضع أسسها مؤتمر برشلونة عام 1995 ، بمضامينها الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ،أخطر السياسات الأوروبية في نظر ليبيا ، حيث ترى أن الإتحاد الأوروبي قام بإحياء وتطوير فكرة هذه الشراكة كإطار لعودته إلى مواقع نفوده السابقة في شمال إفريقيا وشرقي البحر الأبيض المتوسط .

من هنا نددت ليبيا رسميا بمشروع الشراكة الأوربية المتوسطية ، وذلك انطلاقا من رؤيتها بأن هذا المشروع يستهدف تمزيق كيان الأمة العربية والقضاء على النظام الإقليمي العربي بما فيه السوق العربية المشتركة .

وفي ضوء هذا الإدراك أيضا تنبهت ليبيا من مخاطر قيام دول الاتحاد الأوربي عـــام 1995 بتشكيل القوة الأوربية (الإيروفورس) للتدخل السريع في حـــوض البحـــر الأبـــيض المتوسط ، حيث تعتبر ليبيا أن تشكيل هذه القوة يمثل خطوة أخري في سياق الهيمنة علـــي المنطقة العربية ، وتدخل في إطار وعي الغرب إلى الأطباق على الوطن العربـــي ، ويمكـــن اعتبارها ضمن المخططات التي تستهدف الأمة العربية وأمنها القومي .

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول إن ليبيا في إطار رويتها القومية قد أدركت مـــدي المخاطر التي تمثلها الدول الغربية الكبرى على الأمة العربية وأمنها القومي ، من هنا نجدها لم تدخر جهدا في الوقوف بكل ثبات أمام مخططات تلك الدول وكشف أهدافها ومخاطرها .

ج- تركيا .

بالرغم من الروابط التاريخية والجغرافية والدينية التي تربط تركيا بالأمة العربية ، إلا أن بعض السياسات التركية – خاصة مند بداية التسعينات من القرن العشرين – تشكل في نظر السياسة الليبية مصدر تهديد لأمن القومي العربي .

وتمثل أهم تلك السياسات في النقاط التالية (4).

1- تعاظم التعاون والتنسيق بين تركيا والكيان الإسرائيلي – العدو التاريخي لأمة العربية – في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية .

2- تهديد تركيا المتزايدة للأمن المائي لكل من سوريا والعراق ، وما يعنيه ذلك من تهديد مباشر للأمن القومي العربي .

3- المشروع التركي الخاص بتزويد إسرائيل بالمياه ، مما يؤدي إلى تدفق أكبر قدر من المهاجرين اليهود للتوسع على حساب المواطنين العرب في الأراضي المحتلة .

4- استمرار الاحتلال التركي للواء الإسكندرونة العربي السوري منه عام 1936

ونتيجة لاستمرار تركيا في تنفيذ هذه السياسات ، التقت الحكومة الليبية بممثلي الشركات التركية العاملة في ليبيا ، التي يبلغ عددها (80) شركة ، حيث حددت لها شروطا مقابل بقائها في ليبيا ، ارتبطت تلك الشروط بالسياسات التركية ومخاطرها على الأمن القومي العربي .

خلاصة القول إن هناك جملة من التهديدات الداخلية والخارجية –التي تمت الإشارة إليها سابقا – تشكل وفق المنظور الليبي عوائق خطيرة أمام تحقيق الأمل القومي ألعربيي إزاء ذلك نجد أن ليبيا لم تدخر جهدا في سبيل مواجهة تلك التهديدات وتستخير إمكانياتها من أجل الوقوف ضدها وترجمة سياسات إلي أنماط سلوكية علي الصعيد الواقع ، ويبدو لنا أن الأقطار العربية في ظل هذه التهديدات والمخاطر لابد لها أن تتعاون وتتكاتف من أجل تجاوز التهديدات والمشاكل الداخلية ، وبالشكل الذي يخدم أهدافها القومية المنشودة ، لان ذلك سيقلل تلقائيا من حجم التهديدات الخارجية وأثارها على الأمن القومي العربي أو – على الأقل – يحد من خطورتها مستقبلا .

من هنا ، نجد أن السياسة الليبية قد اتجهت بالفعل إلى تحقيق تلك الغاية ، حيث أنها اعتمدت أساليب متعددة لانجاز أو تحقيق تصورها فيما يتعلق بمسألة القومية العربية وهذا ما سيتناوله الباحث في المبحث الثاني .

المبحث الثاني :

وسائل حماية البعد القومي في السياسة الخارجية الليبية

لا تستطيع أية دولة أو وحدة دولية في المجتمع الدولي ، أن تتعامل مع بقية الدول وتحقق أهداف سياستها الخارجية دون أن تستخدم لتنفيذ أو تحقيق أهداف خطط السياسة الخارجة لأية وحدة دولية ، فالهدف كبعد عام تتضمنه السياسة الخارجية في مخرجاتها ويتطلب استعمال العديد من الأدوات اللازمة لتنفيذه وترجمته ، والسياسة الخارجية لا تختلف عن السياسة الداخلية في هذا الجانب ، فهي أيضا تحتاج إلى أدوات ومقومات حتى يمكنها الوصول إلى أهدافها ، ومن خلال تتبع أدبيات السياسة الخارجية يتضح أن هناك اختلافا في تقسيمهم وسائل السياسة الخارجية ، وهذا الاختلاف لا يشكل تأثيرا على ما تناوله الأبحاث في دراساتهم لأدوات السياسة الخارجية ، وبالإضافة إلى اختلاف المفكرين في تقسيمهم لأدوات ووسائل السياسة الخارجية ، فالدول أيضا تختلف في استخدامها لتلك الوسائل، فهناك من الدول من تستخدم كل الوسائل بعضها ، وسأتناول في هذا المبحث بعض الوسائل التي تستخدم لتنفيذ السياسة الخارجية ، حيث إن هناك اتفاق بين المفكرين على أن الدول بدون استثناء تلجأ في تنفيذها لسياستها الخارجية إلى استخدام إحدى الوسائل الآتية :

المطلب الأول : الوسائل الدبلوماسية .

المطلب الثاني : الوسائل الاقتصادية.

المطلب الثالث : الوسائل العسكرية.

المطلب الأول:

الوسائل الدبلوماسية

تطورت الدبلوماسية عبر المراحل التاريخية ، فهي كظاهرة يرجع تاريخها إلـــى أقـــدم العصور فحتى أقدم المجتمعات البدائية كانت تقيم العلاقات وتوفد عنها الممثلين. وقد دخلـــت كلمة الدبلوماسية للغة العربية بالرغم من أصلها اليوناني في القاموس السياسي واشتقت منهـــا عدة كلمات استخدمت في العديد من الوظائف مثل دبلوماسي ، والسلك الدبلوماسي ،وغيرهـــا من المصطلحات الأخرى ، وقد تناولها العديد من المفكرين بالدراسة وقدموا لها العديـــد مـــن التعريفات حيث عرفها قاموس أكسفورد بأنها تعني :-

أولا : علم العلاقات الدولية بواسطة المفاوضات .

ثانيا: الطريقة التي يتبعها السفراء والممثلون الدبلوماسيون في تحقيق هذه الرعاية.

أما معجم المصطلحات السياسة الصادر عن مركز البحوث والدراسات بجامعة القـــاهرة فقد عرف مصطلح الدبلوماسية بأنها ، تشير في معناها الضيق إلى إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض من خلال السفراء والمبعوثين . وهناك من يرى إن الدبلوماسية هي التفاعل بين الدولة وأخرى ، بقصد التمثيل الدبلوماسي أو التفاوض في أحد الجوانب التي تهم إحـــدى الدولتين (شمبش ، 1996 :274)، ومن التعريفات الشائعة لمصطلح الدبلوماسية القول بأنها مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بـــين الـــدول والمنظمات الدولية ، والأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي ، والتوفيـــق بين مصالح الدول المتباينة ، وفن إجراء المفاوضات في الاجتماعات والمؤتمرات الدوليـــة ، وعقد الاتفاقات والمعاهدات ، والدبلوماسية كأحد وسائل السياسة الخارجية تأتي فـــي مرحلـــة متقدمة من مجهودات الدول من أجل تحقيق أهدافها في البيئة الدولية فقد زاد اقتنـــاع الـــدول

بأهمية الوسيلة الدبلوماسية في تحقيق أهدافها الخارجية منذ ظهور الدولة بشكلها القديم الحديث وتوقيع معاهدة فينا عام 1961م . وبالرغم من اختلاف التعريفات التي قدمها العديد من المفكرين للدبلوماسية إلا أنها لا تخرج عن كونها تمثيلا للدولة في الخارج وتنظيما لعلاقاتها الخارجية مع الدول والوحدات الدولية الأخرى ، ووسيلة لحل مشاكلها وتحقيق مصالحها في البيئة الخارجية . ومن خلال الاهتمام المتزايد بالدبلوماسية الناتج عن الحاجة للعمل الدبلوماسي في البيئة الدولية ، تطورت الدبلوماسية وانتقلت من مرحلة إلى مرحلة وأصبح للعمل الدبلوماسي عدة صور ، كما تزايدت المسؤوليات الرئيسية للوظيفة الدبلوماسية ومن خلال الإطلاع على بعض الدراسات التي قدمها الباحثين في هذا الحقل اتضح أن هناك عدة صور للعمل الدبلوماسي :

1- **الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية:**

وتعد من أقدم صور العمل الدبلوماسي، ويقصد بها التمثيل الدبلوماسي الذي ينظم علاقات التفاعل بين الدولتين، بمعني أن تنظيم العلاقات بين الدولتين يتم على أساس المفاوضات الثنائية (مصباح، 1999 :177).

2- **الدبلوماسية الجماعية (المتعددة الأطراف):**

وينقسم هذا النوع من الدبلوماسية المنظمات أو البرلمانات ودبلوماسية المؤتمرات ، ويقصد دبلوماسية المنظمات تلك النشطات السياسية التي تحدث بين الدول في نطاق المنظمات الإقليمية والدولية ، ومن خلال هذه الدبلوماسية تستطيع الدول أن تستغل نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري خاصة في التأثير على الدول لكسب تأييدها أثناء عملية التصويت على قرارات بخصوص قضية ما ، كما تستطيع الدول تحقيق بعض أهدافها الثانوية كالحصول على منح أو قروض في المؤسسات الدولية التابعة للمنظمات الدولية ، أما دبلوماسية

المؤتمرات فيقصد بها تلك التفاعلات أو المفاوضات التي تقوم بها الدول من خلال اشـــتراكها في مؤتمرات دولية وهي بذلك تتصف بالطابع الوقتي أي أنها تكون بصورة مؤقتـــة تنتهـــي بانتهاء المؤتمر،(شمبش ، 1996 :347) .

3- دبلوماسية القمة :

وهي تلك المفاوضات التي تتم في المؤتمرات الدبلوماسية التي تعقد بين رؤساء الـــدول والحكومات ، والتي يتوصلون من خلالها إلى بعض القرارات السياسية الهامة ، أو عقد بعض الاتفاقات التي تخدم مصالحهم الوطنية سميت بدبلوماسية القمة لأنها تتم على مستوى رؤساء الدول والحكومات ومن أمثلتها مؤتمر القمة العربية ، ولقد اتسم هذا النوع في هـــذا العـــصر بالتنظيم واتساع مشاركة الرؤساء ،وعادة ما تكون له نتائج إيجابية (شمبش ، 1996 :348) .

4- الدبلوماسية الشعبية أو دبلوماسية الإعلام:

وهي الدبلوماسية التي تسعى من خلالها الدولة إلى إقامة علاقات مباشرة مع الشعوب ، ويتم فيها التركيز على وسائل الاتصال الجماهيري المختلفة لكسب تأييد الرأي العام الخارجي وشرح بعض القضايا المهمة التي تخدم أهداف السياسة الخارجية .

وتعتبر وظيفة الدبلوماسية التي يشغلها الموظفون الدبلوماسيون في داخل الدولة أو خارجهـــا من الوظائف الحساسة ، لأن العمل الدبلوماسي ينصرف إلى التعامل مع الوحـــدات الدوليـــة لأخرى من أجل تحقيق مصالح وأهداف الدولة ، وبهذا يمكـــن حـــصر مـــسؤوليات العمـــل الدبلوماسي في الآتي (مصباح ، 1999 :181) .

أما ما يخص العمل الدبلوماسي الذي اتبعته الحكومة الليبية فجاء عـــن طريـــق وزارة الخارجية الليبية في هذا المضمار منذ بداية 1969 م حيث لم يخرج النشاط الدبلوماسي علـــي طابعة التقليدي في إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول العربية والإفريقية تم توسعت فيما بعـــد

لتشمل الدائرة على المستوي الدولي ومنذ البداية تميزت الدبلوماسية الليبية بالنشاط وتعميق أهدافها الخارجية رغم المتغيرات الدولية التي كانت تضغط باستمرار إلا أنها استطاعت تحقيق أغلب الأهداف الجوهرية (صالح وفوزي ،1988 :373) .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار القانون المنظم لعمل وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي رقم 39 لسنة 1966م لاحظنا أن هناك مهام محدده لهذه الدبلوماسية لحماية البعد القومي الليبي تمثلت في:(الباروني، 2000 :176)

1-المحافظة على المصالح الليبية وخدمة رعايها بالإضافة إلى متابعة علاقاتها مع دول العالم.

2-إنشاء جمعيات الصداقة والإشراف على شؤون المبعوثين الليبيين في الخارج .

3-تنفيذ السياسة الخارجية الليبية وتوفير الأدوات اللازمة لذلك .

أعلنت الحكومة الليبية منذ البداية عن دعم حركات التحرير في العالم وخاصة في أفريقيا انطلاقا من إيمانها أن مثل هذا العمل يقع في صميم الأمن القومي للدولة الليبية ، وخذ مثال على ذلك مشاركة ليبيا في لجان التنسيق الخاصة بمنظمة الوحدة الأفريقية وحيث أقامت ليبيا علاقات متعددة الأغراض من خلال الدوائر المختلفة التي أنشأتها وزارة الخارجية الليبية مثل الدائرة الخاصة بالوطن العربي ، والعالم الإسلامي ، والقارة الأفريقية ، والقارة الأوربية ، وأمريكيا الشمالية والمنظمات الدولية والإقليمية .

كل هذه المحاولات كان صانع القرار الليبي يضع نصب عينة كيف يمكن خدمة المصالح القومية الليبية وذلك لبلوغ الهدف الأساسي وهو حماية البعد القومي الليبي من خلال العمل والنشاط الدبلوماسي (الباروني،2000 :248) .

المطلب الثاني :

الوسائل الاقتصادية

تعتبر الوسائل اقتصادية من الوسائل الشائعة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول ، وقد استخدمت منذ زمن بعيد ، وعولت عليها الدول كثيرا في معاملاتها الخارجية وفي حركتها في المجتمع الدولي ، حيث تؤثر الدول بالأسلوب الاقتصادي لأن الدولة قد تكون إلى مانحة للمساعدات الاقتصادية وقد تكون متلقية لها ، وتختلف هذه الوسائل من دولة إلى أخرى بحسب الموارد والإمكانات المتاحة للدول ، فالدولة الغنية بثرواتها ومواردها الطبيعية تستطيع توظيف الوسائل الاقتصادية في خدمة أهدافها الخارجية بشكل كبير وفعال ، أما تكون مكتفية ذاتيا وإما أن تكون متلقية للمساعدات الاقتصادية ، وفي حالة كونها متلقية للمساعدات فإن سياساتها ستكون مقيدة وتابعة للدول المانحة ، ومن أهم الوسائل الاقتصادية ، وفي حالة كونها متلقية للمساعدات فإن سياساتها مقيدة وتابعة للدول المانحة ، ومن أهم الوسائل الاقتصادية المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول ما يلي :-

1- أسلوب تقديم المساعدات الاقتصادية:-

يقوم بهذا النوع من الأساليب المستخدمة لتنفيذ السياسة الخارجية الدول ذات الإمكانيات الاقتصادية الكبير ، ويتخذ عدة مظاهر منها أسلوب الإغراء بتقديم مساعدات أو معونات اقتصادية ، وأسلوب التهديد والضغط ، والأسلوب الإشتراطي الذي يشترط فيه الدول المانحة لمساعدتها تقديم المسعدات بشروط معينة من شأنها خدمة أهداف سياستها . ويعتبر الجانب الاقتصادي من الأولويات لدى صناع القرار في دول العالم ، حيث حرصت فرنسا على أن تديم علاقة التبعية الاقتصاديات بعض الدول الأفريقية متمثلة في سياسة تنمية وتعاون من جهة وسياسة نقدية ومصرفية من

جهة أخرى (نعمة ، 2005 :274) ، ويمكن أن نلاحظ أسلوب المساعدات الاقتصادية من خلال الحجم المتزايد للتحويلات المالية العربية إلى الدول الإفريقية والتي وصلت من خلال الفترة من 1973- 1980 م حوالي خمسة مليارات وسبعمائة مليون دولارا وعلى سبيل المثال أيضا قدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلي مصر خلال الفترة من 1975 – 1994 م حوالي تسعة عشر مليار وثلاثة ملايين دولار ، وتربط الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات الاقتصادية التي تقدمها للدول بمصالح في الغالب تكون سياسية ، وتستخدم ذاك الأسلوب للضغط على الدول للتخلي عن سياسات معينة لا تتماشي مع مصالحها وإتباع سياسات تتوافق مع مصالحها المنتشرة في العالم ، حيث كانت على سبيل المثال دائمة التهديد لمصر بالنسبة لاتفاقية لمواد الغذائية التي تستورد منها لكي تعدل مصر عن مسائل سياسة لا تتفق مع سياسة الولايات المتحدة ، وتقوم بريطانيا أيضا بتقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول الأفريقية حيث ارتفعت تلك المساعدات من 30 مليون باوند في عام 2003 م إلى 50 مليون باوند في عام 2004م (نعمة ، 2005 :263) .

ولقد استخدم العرب فائض البترول كسلاح سياسي في حرب 1973 ف ضد الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا واليابان لتحقيق مصالح سياسة لصالح القضية العربية ، وهكذا نجد أن أسلوب المساعدات الاقتصادية للدول من الأساليب المهمة في السياسة الخارجية ويبدو هذا الأسلوب أكثر وضوحا في السياسة الأمريكية.

2- أسلوب المقاطعة الاقتصادية:

يقصد بالمقاطعة قطع العلاقات التجارية مع إحدى الدول أو بعض مؤسساتها أو رعاياها وتهدف الدولة التي تستخدم أسلوب المقاطعة إلى إيقاع خسائر مادية بالدولة التي تريد مقاطعتها ، إذا أن هذه الخسائر قد تحدث مشاكل سياسية تؤثر على صانع القرار وبذلك تجد الدولة التي تمت مقاطعتها نفسها مذعنة لمطالب الدولة المقاطعة ، ومن أمثلة ذلك مقاطعة الصين عام 1905 م لمدة ثلاثة أشهر للبضائع الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية .

3-أسلوب الحضر والتحريم :

يعتبر أسلوب الحضر والتحريم من أشد وأعنف الأساليب الاقتصادية لتي تلجا إليها الدولة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية وعادة ما يطبق هذا الأسلوب على المبادلات التجارية التي تتم بين الدول ولأسلوب الحضر والتحريم أنواع ، فهناك الحضر النوعي الذي يشمل نوعا معينا من السلع والمعاملات وهناك الحضر الشامل . ومن أمثلة الحضر الشامل ذلك الذي اعتادت الولايات المتحدة أن تفرضه وحتى عقد السبعينات على التجارة مع الصين وكوبا ومن أمثلة الحضر الجزئي أو المحدد الحضر الذي فرضته الدول الغربية على بيع السلع الإستراتيجية للدول الشيوعية في فترة الحرب الباردة ، وأسلوب الحضر الاقتصادي كثيرا ما يتم استعماله كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية ، فالدولة التي تقرر الحضر على صادراتها أو وارداتها مع دولة أخرى إنما تفعل ذلك بهدف العمل على إعاقة فعل شرعت فيه مصالحها . وهذا يعني أن قرار الحضر الصادر من أي دولة تجاه الوحدات الدولية الأخرى يعتبر عاملا من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية . وخلاصة القول أن الوسائل الاقتصادية بكل أشكالها من أهم الأساليب وأشدها تأثيرا على سياسة الدول وهي الأكثر شيوعا واستعمالا بين أعضاء المجتمع الدولي (مصباح ، 1999 :197) .

أما فيما يتعلق بليبيا فقد عمدت الحكومة الليبية إلى استخدام المساعدات الاقتصادية كأداة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية وذلك من خلال تقديم المنح و الإغراءات أو أسلوب التهديد بقطعها هذا وان الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط كان ضعيفا ولم تستطيع الحكومة الليبية الاعتماد على هذا الاقتصاد كأداة فاعلة في السياسة الخارجية خدمة لإغراض الأمن القومي .

لكن بعد تدفق النفط سخرت الحكومة الليبية عوائد النفط كوسيلة من وسائل تنفيذ سياستها الخارجية المتمثلة في إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول العربية والأفريقية وخاصة دول الجوار وذلك من اجل مساهمة هذه الدول المحافظة على الحدود المشتركة مع ليبيا (الباروني، 2000 :383).

حيث انتهجت ليبيا بعض الأدوات والوسائل عند استخدامها للمساعدات الخارجية كوسيلة من وسائل الأمن القومي الليبي في تواصلها مع الدول العربية مثل المعاهدات والاتفاقات والمحاضر الثنائية ، حيث ابرم العديد من هذه الاتفاقات مع الدول العربية مثل المصرف العربي الليبي منذ تأسيسه عام 1976م والشركة الليبية للاستثمارات الخارجية ،هذا وقد قدمت الحكومة الليبية مشروع قانون بتاريخ 4 فبراير 1982م بإنشاء الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية ومقرها مدينة طرابلس كان الهدف من إنشاء هذه الشركة هو استثمار الأموال العربية والليبية خارج الدولة في مجالات عديدة منها الزراعة والصيد البحري والثروة الحيوانية والخدمات الفندقية والسياحية ، (الباروني،2000 : 393).

خلاصة الأمر إن ليبيا في إتباعها لهذا السلوك تكون قد نجحت في استخدام أسلوب المساعدات الاقتصادية في خدمة أهدافها الخارجية كما أخذت بعين الاعتبار في تعاملها مع الدول العربية عدم استفزاز القوي الدولية ضدها وبذلك تكون الحكومة الليبية قد خلقت نوع من الترابط القومي بينها وبين الدول العربية وخاصة دول الجوار العربي خدمه لأغراضها القومية.

المطلب الثالث :

الوسائل العسكرية

يقصد بالوسائل العسكرية مجموعة المقدرات المتعلقة باستخدام أو التهديد القوة المسلحة المنظمة من طرف أي دولة ضد دولة أخرى، وتختلف الدول في استخدامها لأساليب تنفيذ السياسة الخارجية، فمنها من لا يستخدم الوسائل العسكرية ولا يضعها في قائمة الوسائل المستخدمة لتنفيذ السياسة الخارجية التونسية في عهد الرئيس السابق الحبيب ابورقيبة لا تعتمد على الإدارة العسكرية بقدر المستخدمة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول ، ويختلف استعمال الدول لتلك الوسائل العسكرية ، حيث إن كل دولة تستعمل الوسيلة التي تتلاءم مع سياستها الخارجية ، وقدراتها العسكرية ومن أهم الوسائل العسكرية المستخدمة ما يلي :

1- عقد التحالفات العسكرية .

2- المساعدات العسكرية.

3- الحرب.

حيث ترتكز سياسة التحالفات العسكرية على أساس التضامن والتعاون في تحقيق الأهداف والحلف العسكري هو اتفاق تتعهد بمقتضاه دولتان أو أكثر بالتعاون واتخاذ سياسات متجانسة بما يتفق ومصالح الدول المشتركة في الحلف وتحقيق هدف أو أهداف مشتركة فكثيراً ما تدخل الدول في أحلاف لتحقيق أهداف ترى أنها لا تستطيع تحقيقها بمفردها وهناك عدة أنواع من الأحلاف المؤقتة والدائمة وهناك الأحلاف المتوازنة والأحلاف غير المتوازنة ، وهناك أحلاف دفاعية وأخري هجومية ، وفي كل هذه الأنواع تلتزم الأطراف المتحالفة بالمبادئ التي تم الاتفاق عليها لتحقيق الأهداف الخاصة والمشتركة (علي ، 1999 :67) .

أما المساعدات العسكرية فتعد إحدى الأدوات التي تقبل على استخدامها العديد من الوحدات الدولية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية ، ومن أهم مظاهرها المبيعات العسكرية الأجنبية ، والقروض العسكرية ، والتدريب والتعليم العسكري الدولي ، وترتبط المساعدات العسكرية بمسالة الإمكانيات التي تمتلكها الدولة ، وتأخذ شكليين أساسيين هما التشجيع والتهديد وبالإضافة إلي ما سبق ذكره من وسائل عسكرية هناك أسلوب استعراض القوة العسكرية حيث يعتبر هذا الأسلوب من ضمن الوسائل التي تلجأ إليها العديد من الدول في تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية فالدولة عند قيامها باستعراض قوتها فإنها تظهر قوتها القتالية للوحدات الدولية الأخرى الأمر الذي يترتب عليه إثارة المخاوف لدى غيرها من الوحدات الدولية لتغيير سلوكيات تلك الدول تجاه الدولة المستعرضة لقوتها العسكرية ، وتقوم الدولة بهذا الأسلوب من خلال المناورات العسكرية ، واستعراض الاختراعات في الصناعات ذات الطبيعة العسكرية ، وأكثر من يجسد هذا الأسلوب هي الولايات المتحدة الأمريكية ،إذا يعتبر أسلوب استعراض القوة من ضمن سلوكياتها المعتادة ، وتعتبر الحرب من الوسائل المهمة في تنفيذ السياسات الخارجية للدول ، وهي كظاهرة موجودة منذ القدم غير أن أساليبها وإدارتها الآن قد تطورت كثيرا إذ أن الكرة الأرضية تهزها صراعات عديدة ومن النادر أن تنجو قارة من قارات العالم من هذه الصراعات والتي في الغالب تكون حركات تحرر وطني (جوف،1993 :370)، وتعتبر الحرب الوسيلة الأخيرة التي تلجأ إليها الدول لتحقيق هدف أو بعض أهداف السياسة الخارجية ، كما تحاول الدول أن تصل إلي تحقيق أهدافها بوسائل سلمية قبل أن تصل إلي مرحلة الحرب ، وذلك لمعرفتها أن الحرب لا تعود بالفائدة على الأطراف المعنية ، والقاموس السياسي يعرف الحرب بأنها صراع مسلح بين دولتين أو فريقين من الدول تشب لتحقيق مصالح وطنية ، والحرب بأنها صراع مسلح بين دولتين أو فريقين من الدول تشب لتحقيق

مصالح وطنية ، والحرب من حيث الواقع حالة ثانوية معترف بإمكان قيامهـــا ، حتـــى مـــع اعتناق المجتمع الدولي مبدأ تحريم الحرب كوسيلة لفض المنازعات بين الدول ، وان اعتبـــار الحرب كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية جاءت من فكرة أن الحرب امتداد للسياسة ومن أفكار أخرى سادت العلاقات الدولية الأوروبية مثل الادعاء إن أفضل وانجح الدبلوماسيات هي تلك الدبلوماسية المعتمدة على القوة وفي ظل الأحداث الدولية التي سادت اليوم فـــي العـــالم يبرز بوضوح انتشار الحرب كإحدى وسائل السياسة الخارجية في كل قارات العالم ولكن مـــا قلل من أهميتها هو وجود طرق ووسائل أقل تكلفة وأكثر أمانا مثل وسيلة الانقلابات الداخلية ، والأعمال التجسُسية ، وإثارة الفتن والحروب الأهلية ، والحصار الاقتصادي والحرب النفسية وحرب الدعاية ، وعليه فإن استخدام الحرب يتم عند نقطة تشعر فيها الدول في العقود الأخيرة إلي مضاعفة ميزانيتها العسكرية إلي درجة أثرت على الإنفاق في مجالات أخـــرى كـــالتعليم والصحة والبني التحتية الأخرى (الباروني، 2000 :399).

وبهذا يمكن القول أن الحرب كانت ومازالت وسيلة من الوســـائل المـــستخدمة لتنفيـــذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية ، وان الدول لا زالت تعول على القدرات العسكرية لحـــسم القضايا التي تعجز عن حلها بالطرق السليمة والنتائج التي حققتها الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج خير مثال استخدام الحرب لتنفيذ السياسة الخارجية

وقد تعددت وسائل السياسة الخارجية الليبية ، كما تعددت العوامل أو المحـــددات التـــي تحتم على الدولة اختيار أي من تلك الوسائل لتحقيق أهدافها الخارجية ، فهناك من الدول مـــن استخدمت الدبلوماسية وهناك من استخدمت الوسائل الاقتصادية ، وهناك من عولت كثيـــرا على استخدام الوسائل العسكرية ، وبعض الدول جمعت كل الوسائل المتاحة وسخرتها لتنفيـــذ سياستها الخارجية ، وليبيا كغيرها من الدول تعتمد في تعايشها وتعاملها مع أعضاء المجتمـــع

الدولي على مجموعة من المبادئ والقواعد والخطط ، التي تكون في مجالها سياستها الخارجية التي تعتمد عليها في تعاملها مع باقي الوحدات الدولية وهي لا تختلف كثيرا عن السياسة الداخلية التي تحتاج أيضا إلي مقومات معينة وعناصر أساسية ، لا تستطيع تحقيق أهدافها أو فعل أي شئ بدونها ، لقد عمدت الحكومة الليبية إلى تطوير قواتها المسلحة حماية لأمنها القومي والذي هو جزء من الأمن القومي العربي ففي عام 1983م أصدرت الحكومة الليبية عدة قرارات للاستفادة من عائدات النفط لتطوير القدرات العسكرية منها :

1- الاستفادة من عائدات النفط لشراء السلاح.

2- رفع مستوي الكفاءة القتالية .

3- اعتماد برنامج التصنيع الحربي كتوفير السلاح محلياً والاستعانة بالخبرات العربية .

إذا نستطيع أن نتبين أن الحكومة الليبية استخدمت الأسلوب العسكري في السياسة الخارجية الليبية من خلال التنسيق والاستفادة من الخبرات العربية حماية للأمن القومي والذي اعتبرته الحكومة الليبية جزء مهم مكمل للأمن القومي الليبي (الباروني،2000 :409) ، وكانت الحكومة الليبية في فترة الثمانيات قد أنفقت مبالغ طائلة لتحسين قدراتها العسكرية وهي مبالغ تفوق ما أنفقته الدول العربية المجاورة ما عدا مصر .

من هنا يمكن القول أن ليبيا اعتمدت الأسلوب العسكري كإحدي أدوات السياسة الخارجية حيث تبنت قوة عسكرية لا يستهان بها وأنفقت عليها الأموال الطائله حيث نجحت في بناء قوة عسكرية إقليمية ، لكنها لم تنجح في وضع هذه القوة العسكرية لخدمة الأمن القومي العربي كما لاحضنا من صراع ليبيا مع أكبر دولة عربية مصر ، حيث تم تبذير الكثير من الثروة الليبية لتحقيق أهداف شخصية .

المطلب الرابع:

أسباب فشل السياسية الخارجية الليبية

لقد طرأ على مفهوم السياسية الخارجية تطورات كبيرة، ففي الوقت الذي كان يفهم من هذا المصطلح أنه" مجموعة من التعاملات والارتباطات الرسمية التي تقوم بها الدولة مع الدولة الأخرى في البيئة السياسية الدولية" هذه المجموعات التعاملات والارتباطات ما هي إلا السمة الرسمية كانت تحكم السياسية الخارجية في منتصف القرن الماضي وحتى الربع الأخير منه، إلا أنت السياسية الخارجية بعد ذلك طرأت عليها العديد من التغيرات وذلك بعد انقسام العالم إلى معسكرين يقود إحداهما الاتحاد السوفييتي، والثاني الولايات المتحدة الأمريكية بعد الخروج من عزلتها، هذا الانقسام كان له تأثيره على الدول الأخرى مما أدى إلى تقليص السيادة المطلقة للكثير من الدول إن لم تكن جلها، وبعدها تداخلت العلاقات الرسمية وأصبح التقارب والتداخل بين الدول وخصوصا النامية منها (حصوة، توفيق، 32،2001).

ومع بداية القرن الجديد أصبح التقارب أكبر بمعنى أنه أصبح هناك تداخل شديد بين الأولويات والاهتمامات الداخلية والخارجية للدول، إلا أن الأولويات الخارجية باتت أكثر أهمية والسبب في ذلك أن الدول أصبحت تخشى على استقلالها وسيادتها من ذلك العملاق الذي انفلت من عقاله، وأخذ بسبب وبغير سبب يتدخل في شؤون الدول، وفي ظل هذا التدخل أخذت الدول تمارس سيادتها وفقا لرغبات الولايات المتحدة الأمريكية التي قادت تحالفا هنا وتحالفا هناك وفقا لسياسة (من ليس معنا فهو ضدنا). وبدا واضحا أنه لم يعد بالإمكان الفصل بين ما هو داخل وما هو خارج وبين المحلي والعالمي، لأن الكثير من الدول فرضت عليها سياسيات داخلية وقبلت بها مرغمة، وكان استخدام أراضي دول لأغراض عسكرية وفق ما ترتئيه الدولة التي ترفع لواء التحالف، عندما أخذت السياسية الخارجية نمطا من النشاط السياسي

قوامه العمل على التكيف مع البيئة الخارجية القريبة والبعيدة وبما يعزز هيبة الدولة ويحقق ولو الحق الأدنى من الأهداف(الهزايمة، محمد عوض،2005، 17).

لذا فالسمة السياسية التي اتسمت بها السياسية الخارجية عند هذا الحد هي سمة ما بين المبادرات من ناحية وبين الاستجابات من ناحية أخرى، الأمر الذي نطلق عليه عند تعريف السياسية الخارجية بالقول:"إن السياسية الخارجية هي عبارة عن سلسلة من الاستجابات والمبادرات تقوم بها الدولة، من اجل التعامل مع الفرص السامحة لتحقيق أهدافها، وتعزيز سيادتها وهيبتها، التي تعد أعلى الأهداف وأجلها، وعندما تكون الدولة في حالة مبادرات اتجاه العالم الخارجي، يعني هذا أنها تستند إلى برامج معدة إعدادا محكما من قبل مؤسسات صنع القرار الخارجي فيها وتكون عندها أهداف السياسية الخارجية واضحة ومحددة، فإذا كانت المبادرات مهمة فإن الاستجابات تبدو أهم، وذلك لأن الدول في حالة الاستجابات تكون أكثر منها في حالة المبادرات كون المبادرات ما هي إلا ردود فعل والبيئة الدولية تصبح مرتبطة بالسياسيات التي تعمل من أجل تحقيق أهداف دولها وبالتالي فهي بحالة ضغط مستمر على سياسيات الدول الأخرى وبخاصة نامية، لأن ما تحققه السياسيات التابعة للدول الكبرى أو الأقوى هو بالقدر الذي تخسره الدول التي تقف على الضفة .

إن هذا شأن السياسيات الخارجية للدول على هذا الكوكب جميعا بما فيها السياسية الخارجية الليبية، فما تقوم به من مبادرات يصب بالدرجة الأولى في خانة الحفاظ على السيادة الوطنية وتحقيق جملة من الأهداف .

وفيما يلي بيان لأهم أسباب فشل السياسية الخارجية الليبية:-

أولا:- الصياغة التخطيطية للسياسية الخارجية الليبية

تعود أسباب فشل السياسية الخارجية الليبية بأن السياسة الخارجية تتصف بشكل عام " بعدم التيقن " والفجائية التكتيكية والإستراتيجية من خلال تضارب المصالح الدولية والإقليمية والأزمات، أيضاً تداخل تأثير العوامل البيئية الداخلية والخارجية، الأمر الذي معه يصعب تقييم البدائل أثناء صنع وتنفيذ السياسة الخارجية أيضاً عدم ثبات وتحديد دالة دائمة للمنفعة في السياسة الخارجية مثل" دالة تكلفة القرار الخارجي" أو أثر البدائل على علاقات دولة س أو ص في المنتظم الدولي، حيث هناك عدة دول والتي تشكل تعارض بينها عند التنفيذ، فالدالة التي من الممكن أن تحقق لصانع القرار الخارجي منفعة، قد تعطل هذه المنفعة دالة أكثر أهمية أو أقل أهمية.

ففي الحالة الليبية تعتبر دالة العلاقة مع العرب مثلاً وقضاياهم القومية ومشروعها القومي الوحدوي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تضاربت وتناقضت مع علاقتها بالغرب فأصبحت دالة المنفعة عربياً في السياسة الخارجية الليبية متناقضة ومتضاربة مع دالة التوجه بعلاقات نفعية مع الدول الغربية. ولعل أهم الخصائص التي تقف أمام صياغة تخطيطية للسياسة الخارجية الليبية كما يلي(البرناوي، سالم حسين، 2000، 32):-

أولاً: عدم وجود تشريع ملزم للسياسة الخارجية الليبية كما هو الحال في السياسة الداخلية.

ثانياُ: صعوبة تخطيط السياسة الخارجية هرمياً طويل الأجل.

ثالثاُ: السياسة الخارجية تحتاج إلى برامج يمكن تعديلها في أي وقت.

رابعاً: عدم وضوح الهيكل الذي ينبغي أن يخطط.

خامساً: تأثير العامل القيادي في اتخاذ القرار الخارجي.

سادساً: ضعف وغياب التشريعات المنظمة لعمليات السياسة الخارجية وتطبيقاتها خارجياً.

سابعاً: غياب أطراف مجتمعية أخرى تُدلي بدلوها في عمليات تخطيط السياسات الخارجية، خصوصاً وأن الدولة لم تعد وحدها معنية بمخرجات ومدخلات نظامها السياسي.

ثامناً: غموض المفهوم العام للمصلحة الوطنية العليا وتحديد أولوياتها ومتطلبات عكسها عملياً.

تاسعاً: غياب وجود جهاز أو مجلس متخصص يهتم بقضايا التخطيط في السياسة الخارجية.

ومعضلةً أخرى تواجه عمليات التخطيط في السياسة الخارجية الليبية وهي أن الذي سوف يقوم بالتخطيط هو الكادر الدبلوماسي أوقادة الوظائف الدبلوماسية. إلا أن هؤلاء تعودوا من خلال الممارسة أن وظيفتهم هي "كيفية وفن التعامل مع القضايا الراهنة والملحة" لغرض تحقيق إنجازات محددة. وهذا الأمر طبيعي لأنه يتعلق خصوصاً وأنهم معنيون بمستقبلهم الدبلوماسي، في حين انصرافهم إلى التفكير في تخطيط استراتيجيات وبرامج للسياسة الخارجية الليبية قد يتعارض مع طموحاتهم الدبلوماسية، باعتبار أن قضايا التخطيط غير ملحة ونتائجها سوف تظهر في المستقبل . وبالتالي فإن الإشكالية التي تتميز بها طبيعة الأداء الخارجي في ليبيا تقع بين مفهومين(عبد الماجد، حامد، 2000، 45):-

الأول وظيفة المخطط السياسي الخارجي، والثاني وظيفة المشتغل بالدبلوماسية، وهذا التنوع أوجد فراغاً في عمليات التخطيط نظراً لانشغال العاملين بالعمل الخارجي بالوظيفة الدبلوماسية ومتطلباتها والابتعاد عن دورهم في عمليات التخطيط.

فالمنظور الدبلوماسي يركز على الأمور المستعجلة والتعامل المباشر معها، أما التخطيط يتطلب قدرات تفكيرية مرهقة. فالتخطيط مثلاً يتوجب أن يركز على المشكلة أو الظاهرة والأهداف والاستراتيجيات والبدائل والتقييم والتقويم، هذه الأمور لايملك الدبلوماسي المحترف القدرة أن يتدخل فيها، لأنه بكل بساطة معنى بالتنفيذ فقط، ولايرغب في نقد سياسات مخططة مسبقاً.

وحتى وإن وجد جهاز متخصص للتخطيط في السياسة الخارجية الليبية فإن هناك معضلة أخرى وهي عدم استقرار العاملين في الجهاز الدبلوماسي خصوصاً المعنيين بعمليات التخطيط فالتغيير الدوري لقادة التخطيط مثلاً، وهو أمر تمليه قواعد الترقيات والتنقلات الدبلوماسية، يؤدي إلى هدر الكفاءات التي ترتبط بالتخطيط الطويل الأجل، وبالتالي تتحول عمليات التخطيط إلى إجراءات دبلوماسية نسبية.

ومعضلة تتعلق بالوضع الاقتصادي والإمكانيات وعلاقة ذلك بعملية التخطيط في السياسة الخارجية: صحيح أن ليبيا تمتلك فوائض نفطية وهي قادرة على فرض وتحقيق سياساتها الخارجية، ولكن هذا ليس شرطاً أساسياً لتحقيق ذلك.

طبيعة النظام الاقتصادي وقوته تشكل معضلة، في كون الدولة التي تتميز بتبعية اقتصادية غير قادرة على العناية بأصول التخطيط في السياسة الخارجية، وضعف مؤسساتها الاقتصادية فتخطيط السياسة الخارجية يتطلب القدرة على التحرك السريع في منظومة المصالح المتضاربة في العلاقات الدولية والقدرة على توفير البديل. فمعضلة التبعية الاقتصادية لاقتصاديات ليبيا إلى دول أكثر تأثيراً نظراً لامتلاك تلك الدول لأدوات التأثير عليها، هذه بدورها تضعف قدرة المخطط في العمل الخارجي في ليبيا على التخطيط الحقيقي المؤثر إقليميا ودولياً(الهزايمة، محمد عوض،2005، 25).

وباعتبار أن ليبيا احدى الدول النامية وهي تعاني ما تعانيه تلك الدول، خصوصاً في مجال الضعف البنيوي للمؤسسات المتخصصة في جمع وتحليل البيانات والمعلومات والصياغات المفاهيمية والإستراتيجية وصياغة الخطط البديلة، يظل التخطيط مطلب صعب المنال. إن غياب جهاز تخطيط القرار الخارجي إنما يرجع إلى ضعف في جهاز صنع واتخاذ

القرار، وهو انعكاس واضح في الضعف الهيكلي لمؤسسة صنع القرار في السياسة الخارجية الليبية(الحراثي، ميلاد مفتاح ميلاد، 9،2010).

أولاً: العناية بالجوانب المفصلية في السياسة الخارجية الليبية منها المنطلقات والمصلحة الوطنية والإمكانيات والأولويات المستقبلية وتحديد الخطر الخارجي.

ثانياً: آليات التنسيق بين المؤسسات المجتمعية العاملة في حقل العمل الخارجي.

ثالثاً: المزج العلمي والموضوعي بين طبيعة العمل الدبلوماسي والخبرات الأكاديمية والعملية.

رابعاً: العناية بالجوانب المنهجية وتوسيع دائرة التخطيط السياسي الخارجي وإرساء أعراف لجهاز تخطيطي دبلوماسي.

خامساً: بناء قاعدة للبيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها.

سادساً: توسيع دائرة صنع القرار الخارجي، هذا يقودنا إلى معرفة طبيعة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الليبية في ظل وجود جهاز تخطيط القرار أوفي غيابه.

ثانياً: أسباب تاريخية وسياسية

ومن أهم العوامل التاريخية والسياسية التي ساهمت في فشل السياسية الخارجية حكم القذافي، فيمكن القول أنه وعبر عقود حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي، والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية، أولها؛ الثورية القومية، وثانيها؛ المساواة والعدالة الاجتماعية، والركيزة الثالثة؛ شرعية الكرامة والهوية الوطنية، وأخيرا القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد (الإمبريالية الدولية).

فمن المعلوم أن أحد الركائز الأساسية للنظام الليبي والتي أكد عليها مرارا العقيد القذافي، هي أنه يمثل امتدادا للثورة الناصرية المصرية، وأنه أمين الوحدة العربية بعد رحيل الرئيس

جمال عبد الناصر، وهو أمر كانت له انعكاساته على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية، أدت بدورها إلى سلسلة من المغامرات على الساحتين الإقليمية العربية والأفريقية وعلى الساحة الدولية. قبل عودة النظام لمحاولة التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، وما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي قادت إلى تخلي ليبيا عما لديها من أسلحة أو مشروعات أسلحة دمار شامل وقبولها دفع تعويضات باهظة لضحايا حادثتي "لوكيربي"، والطائرة الفرنسية وقضية الممرضات الليبيات اللواتي قمن بحقن العديد من الأشخاص بحقن مسومة بالإيدز(Schwartz,., 2007,54).

لقد تقلبت السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة، والأفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية ثنائية حينا، ومشروعات اتحادية جماعية حينا آخر، ومغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من منظمات وحركات التمرد في أركان المعمورة المختلفة. رسخت شعورا بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين الليبيين بسبب تبديد ثروات بلادهم في تلك المغامرات والسياسات والتعويضات في حين يعاني الكثيرون منهم من الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة والبنية التحتية، على الرغم من ثراء بلدهم(Jentleson and Christopher ,2006, 56).

وعليه فإنه، مثلما كانت حركة ضباط يوليو 1952 ملهمة لانقلاب 1969 في ليبيا، كانت ثورة 25 يناير2011 في مصر، ملهمة لشباب 17 فبراير في ليبيا، بالثورة والتمرد على النظام الليبي. وعليه فليس غريبا أن تنطلق الشرارة الأولى للانتفاضة الليبية من مدينة بنغازي، التي تأثرت على مر العصور بما يجري في مصر، وكانت الأقرب لها، وأبناؤها الأكثر قومية وتأثراً بالثقافة والسياسة المصريتين(إبراهيم، صالح، 2008. 20).

وعلى الصعيد الداخلي، يمكن القول أن القذافي استطاع طويلا الحفاظ على سلطته ونظامه، عبر سياسة فرق تسد، والتبشير بمجموعة الأفكار شديدة العمومية التي ضمنها كتابه الكتاب الأخضر، وما عرف بالنظرية العالمية الثالثة، والتي استمدها من الإيديولوجيات المختلفة ومن القيم الأساسية للثقافة الليبية، من مثالها "شركاء لا أجراء"، "البيت لساكنه"،"الأرض ليست ملكاً لأحد"، التي استطاع تأطيرها في مجموعة من المؤسسات ممثلة في المؤتمرات واللجان الشعبية، أضفت قدرا من الشرعية المؤسسية structural legitimacy وقدرة على الضبط والسيطرة، علاوة على استخدام النظام قدراته الاقتصادية التي توفرت له من عوائد النفط في نشر أفكاره وإيديولوجيته إلى مدى أبعد بكثير من قيمتها ومضمونها. وممارسة القمع الشديد ضد كافة صور ورموز المعارضة داخل وخارج البلاد، والذي بلغ قمته في التسعينيات من القرن العشرين، مستغلا في ذلك، الحظر المفروض على التعامل مع النظام الليبي والذي حال دون تكشف تلك الممارسات.

وقد حالت صورة المؤسسات وتسلط اللجان الثورية، دون مشاركة شعبية حقيقة في شؤون الحكم. كما نشأت طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة والثروة يصعب التغلب عليها، في ظل مناخ الفساد والإفساد الذي ضرب كافة جوانب المجتمع بما في ذلك أعلى مستويات النظام، خاصة مع عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقي مستقلة عن النظام (Jentleson and Christopher ,2006, 60).

وقد تواترت انتقادات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية للممارسات القمعية للنظام الليبي، فقد أعربت الأولى عن قلقها إزاء العدد الكبير المزعوم لحالات الاختفاء القسري وحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً".

وجاء في تقرير منظمة العفو الدولية لعام (2010) أنه "ظلت حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشددة، ولم تظهر السلطات قدراً يُذكر من التسامح إزاء المعارضة. وعوقب بعض منتقدي سجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان. واستمر احتجاز معتقلين سابقين في معتقل خليج جوانتنامو، كانت السلطات الأمريكية قد أعادتهم إلى ليبيا، وقبض على بعض أهالي الضحايا الذين كانوا يسعون لمعرفة الحقيقة. ولم يتضح مصير مئات من حالات الاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وظل جهاز الأمن الداخلي، الذي كان ضالعاً في هذه الانتهاكات، يمارس عمله وهو بمنأى عن المساءلة والعقاب".

ورغم الآمال التي علقها البعض على المشروع الإصلاحي لسيف الإسلام القذافي– نجل العقيد القذافي– ومحاولته تقليص نفوذ اللجان الثورية فيما وُصف – في بعض الأحيان– بأنه صراع بين الإصلاحيين والمحافظين؛ فإن ذلك المشروع واقعيا كان أداة في إطار الصراع من أجل السيطرة على السلطة والنفوذ بين النخب داخل النظام ونظر له كثير من الليبيين نظرة توجس وارتياب بفعل ميراث الفساد والاستبداد الذي عانوا منه جراء الانقلاب وحقبة الحصار الدولي. يؤكد ذلك أن اللجنة الأساسية لمكافحة الفساد التي شكلها "القذافي"، فشلت في تحقيق غايتها وكانت انتقائية في أداء مهامها، على نحو جعل منها أداة لفرض الوصاية والسيطرة على الكيانات الاقتصادية والمالية المتعاملة مع الشركات الأجنبية، وخضوعها لإشراف الموالين للنظام.

وهكذا فإنه برغم ما شهدته ليبيا من انفتاح اقتصادي منذ رفع العقوبات عنها عام 1999 من جانب الأمم المتحدة، والذي تسارعت وتيرته منذ عام 2003، ولم يتزامن معه إصلاح

سياسي ملائم، بفعل تردد القيادة السياسية في اتخاذ قرار التحول، في ظل ضغوط وصراعات القوى بين المؤيدين والمعارضين للمشروع الإصلاحي، تصاعدت حدة التوترات الداخلية، وتنامت قوى المعارضة للنظام، إلا أنها لم تكن قادرة وحدها على إزاحته، في ذات الوقت لم تكن القوى الخارجية تثق في قدرة معارضة الداخل ولا الخارج الليبية على القيام بهذا الدور بفعل تشرذمها، وغموض غاياتها وأهدافها، لذا كان التعويل على التغيير من داخل النظام ممثلا في المشروع الإصلاحي لسيف القذافي.

وفي المقابل كشفت ردة فعل سيف الإسلام القذافي تجاه الأحداث عن هشاشة مشروعه الإصلاحي في ظل انحيازه التام إلى سياسات والده القمعية في مواجهة المتظاهرين السلميين الأمر الذي توارت معه ثقة العالم الغربي في مصداقيته بشأن الإصلاح السياسي في البلاد. في ذات الوقت الذي مثلت فيه حركة الاحتجاجات الليبية فرصة تاريخية للتخلص من نظام العقيد القذافي، الذي كان بمثابة شوكة في حلق كثير من النظم ليست الدولية فقط، بل والإقليمية العربية منها، والأفريقية(إبراهيم، صالح، 2008. 27).

ثالثا: أسباب اقتصادية واجتماعية

ومن الأسباب التي ساهمت في فشل السياسية الخارجية الليبية أيضا الأسباب الاقتصادية والاجتماعية فعلى عكس ما يرى البعض، ، إن الكثيرين من داخل ليبيا وخارجها يرون أنه منذ استيلاء معمر القذافي على السلطة بانقلاب عسكري ضد الملك إدريس عام 1969، فقدت ليبيا فرصا عديدة لنهضة شعبها وتقدمه. فالحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة القذافي ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع، أدى إلى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة في بلادهم، بل واستخدام تلك الثروة في شراء الأنصار، وترويض المعارضة أو قمعها.

فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى، (تقدر أرصدة النظام

الليبي بما يزيد عن 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية، علاوة على خمسين مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا)، فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع العادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي، استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته. ويبدو أن الوصف الدقيق لهذه العقود الأربعة التي هيمن عليها " ألقذافي " هو: تبديد أرصدة الثروة والقوة في المجتمع الليبي. علاوة على ما بدده القذافي وأولاده من ثروة المجتمع الليبي على شراء الأسلحة، وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب. مستفيدين في ذلك من الحصار الذي فُرض على ليبيا لعقود طويلة استطاع النظام خلالها تبرير إخفاقاته بذلك الحصار، وقد شهدت الفترة ذاتها تنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال التي تورط فيها بعض كبار موظفي الدولة (الحراثي، ميلاد مفتاح ميلاد، 2010، 28).

ويمكن القول، أن الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية منذ عام 2003 للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام، والتي قُدرت تكلفتها ببلايين الدولارات (150 بليون دولار)، لم يحمل كثير تغيير في معادلة السلطة والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع ما تزامن مع ذلك الانفتاح من حديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، حمل معه مخاوف كثيرة للطبقات العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا، بفعل تسارع وتيرة الانفتاح وتفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام ملاحقه الغلاء بزيادة الرواتب والأجور، إلا أن ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات، أو الوعود بتوزيع عوائد البترول على الشعب، في الحد من آثار السياسات الاقتصادية الرأسمالية السلبية على قطاعات عريضة من المجتمع ، وهو ما دفع الليبيين للخروج في عمليات احتجاجية تفاوتت قوة وضعفا عبر الزمن وصولا إلى الصدام المفتوح مع

النظام وأنصاره في منتصف فبراير 2011، بفعل شعورهم بعدم العدالة في توزيع الثـروات، وأن خيرات بلادهم يتم نهبها دون أن يحصلوا منها إلا على الفتات. تلك الاحتجاجات إضافة إلى تعارض برامج الإصلاح التي قادها رئـيس الـوزراء شـكري غـانم (2003–2006) مدعومة من سيف القذافي، مع مصالح بعض قيادات الحرس القديم مـن اللجـان الثوريـة، ورجال الأعمال الذين تضررت مصالحهم بفك الحصار عن ليبيا والانفتاح على الغرب، قادت إلى استقالة شكري غانم وتولي نائبه البغدادي المحمودي ذي التوجه المحافظ.

علاوة على ما سبق يمكن الإشارة إلى عامل آخر ساهم في تـصاعد الاحتجاجـات ضـد النظام وهو التغير الديموجرافي وازدياد شريحة الشباب العمريـة، وانفتـاحهم علـى العـالم الخارجي، فالشباب الليبي الذي يشكل حوالي 52% من مجموع السكان (تحت سن 25 عاما) لم يكن مستعدا أن يقبل التناقضات بين الشعارات والسياسات التي تربى عليها ونشأ في إطارها والتي تؤكد على قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وملكية الشعب وبين واقع يناقض ذلـك تماما في ظل سياسات الانفتاح والخصخصة، التي هددت قطاعات كبيرة من هؤلاء الـشباب، بل وهددت مصالح بعض أنصار النظام، الأمر الذي خلق شعورا بعدم الرضـا تجـاه تلـك السياسات (كعيبة، ومحمد، 3،2007).

وعلى صعيد البعد القبلي يمكن القول إن العقيد القذافي وإن كان قد جعل إلغـاء نظـام القبلية واحدًا من المبادئ الأساسية لثورته، إلا أنه بعد نحو ربع قرن من الحكم وتحديدا فـي عام 1994، ورغبة في ضخ مزيد من الحيوية والمشاركة الشعبية في مؤسساته الشعبية، قـام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساسي القيادات القبلية. وهـو مـا ترسـخ وازداد وضوحا عام 1997 مع توقيع قادة القبائل على ما عرف بـ"وثيقة الشرف" التي تعهدوا بمقتضاها بالولاء للنظام الثوري، والتكاتف ضد أي عشيرة أو قبيلة تقوم بـأي معارضـة

مسلحة للنظام. أكثر من ذلك فإنه كثيرًا ما استغل الخصومات الداخلية بين القبائل من أجـــل إحكام قبضته على السلطة. وطوال فترة حكمه الاثنين وأربعين عامًا كوّن العقيـــد "القـــذافي" شبكة من المؤسسات المتناحرة، يتلاعب بهم في مقابل بعضهم البعض لمنع ظهور أي منافس له(مهدي، محمد عاشور، 2011،23).

الفصل الخامس

أولا: الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على البعد القومي العربي الليبي في السياسية الخارجية الليبية –العلاقة بين النظرية و التطبيق– في الفترة من 1969–2010، من خلال التعريف على مفهوم القومية في إطارها النظري كأيديولوجية سياسية تسعي لحل التلاحم في مجاعة سياسية واحدة ضمن سياق مفهوم الأمة والوطنية ثم التعرف بالقومية العربية وكيف أن الدين الإسلامي لعب دورا كبيرا في توحيد الأمة العربية.

قام الباحث بتناول أهم المشاريع الوحدوية التي تبلورت في السياسية الخارجية الليبية خلال الفترة (1969–2010). كما بينت الدراسة مدي التناغم والتظاد بين النظرية والتطبيق في البعد القومي العربي في السياسية الخارجية الليبية منذ عام1969 سواء من حيث الأهداف أو من حيث السلوكيات. كما تم الحديث عن مضمون التصور الليبي فيما يتعلق بالبعد القومي من حيث ماهيته، ومقوماته ومصادر تهديده وكيفية حمايته. ونوعية العلاقة بين النظرية والسلوك في السياسية الخارجية الليبية منذ عام 1969 فيما يتعلق بمسألة البعد القومي.

لقد انزاحت الغمة عن الليبيين بسقوط نظام القذافي المثير للجدل، وإذا كان الشعب الليبي قد استطاع أن يقتلع نظام القذافي بعد اثنتين وأربعين سنة من الحكم الديكتاتوري الفردي، فإن التحدي الحقيقي بالنسبة لليبيا وشعبها هو مرحلة ما بعد القذافي؛ التي ستكون حاسمة في تحديد معالم الدولة الليبية من حيث هياكلها ومؤسساتها وتوجهاتها الإستراتيجية، لقد ترك القذافي بلاده بلا دولة وبلا سياسة وبلا مؤسسات؛ إذ كانت السياسة الليبية (داخلياً وخارجياً) تدار بشكل شخصي، وعلى أهواء العقيد ومزاجه الحاد المتقلب لذلك فمن المتوقع والمأمول خلال

المرحلة الانتقالية أن ينعطف المجلس الانتقالي بعيداً عن شخصنة السلطة، وأن ينحو باتجاه مؤسسة بنية الدولة الليبية بشكل هيكلي سليم وفعَال، بما يمكنها من انتهاج سياسة خارجية متوازنة ومؤثرة في علاقاتها الدولية، قائمة على المصالح المشتركة بينها وبين محيطها الخارجي لا سيما دائرتها الإقليمية بتقاطعاتها الثلاثة.

تعيش ليبيا هذه الأيام حالة من الترقب والانتظار لما سوف تؤول إليه نتائج بحث موضوع وإعادة النظر في الهيكلية الإدارية، ويعني ذلك بكل تأكيد إعادة النظر في دور الدولة الليبية. وكما هو واضح فإنه في الوقت الذي يستمر فيه هذا الحوار تبقى السياسة الخارجية الليبية وما يتبعها من منظومة دبلوماسية خارج نطاق البحث، الأمر الذي يعزز الاعتقاد في استمرار المفهوم التقليدي في فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية.

ومع ذلك فإن متطلبات الدور الإقليمي والعالمي الفاعل لليبيا وضرورات الاستجابة للتغيرات الراهنة تلزم النظر لمستقبل السياسة الخارجية الليبية باستيعاب الديناميات التي تحركها والقيود التي تحكمها، ويبقى فرز أولويات السياسة الخارجية الليبية في انتظار ارتباطه بمفهوم ليبيا أولا.

ثانياً : الاستنتاجات

يري الباحث أن الدراسة أثبتت صحة الفرضية في أنة كان هناك تركيز علي تضمين الخطاب الليبي في السياسة الخارجية بعداً قومياً من خلال التحليل لثوابت وأهداف السياسة الخارجية الليبية الوحدوية ، لكن الدراسة أفضت إلى مجموعة من الاستنتاجات التالية :-

1 – ضعف العلاقة بين النظرية والتطبيق في السياسة الخارجية الليبية ، فعند الحديث عن السياقات النظرية لمفهوم القومية العربية وجدنا اختلافا كبيراً لدي المفكرين والفلاسفة الذين تطرقوا لهذا المفهوم البعض يركز على الدلالات القانونية والبعض الآخر يناقشه ضمن الدلالات التاريخية والاجتماعية وعندما أردنا تطبيق هذه المفاهيم والتيارات الفكرية للقومية على الحالة الليبية ، خلصنا إلي أن الفكر شئ والتطبيق شئ أخر .

2 – و بإلقاء نظرة على الوقائع التاريخية منذ 1969م تبين لنا أن جميع المشاريع المتعلقة بالوحدة العربية والمساعدات الاقتصادية قد باءت جميعها بالفشل والسبب يعود:

3 – أن الظروف الموضوعية المحلية المتعلقة بالدولة الليبية حيث لم يكن رئيس الدولة يتمتع بكارزما تجعل له قبول في محيطة العربي حيث كانت علاقات ليبيا دائما متوترة مع جيرانها من الدول العربية من الأمثلة علي ذلك كثيرة الحرب بين مصر وليبيا ، ليبيا والسودان ، ليبيا والمغرب العربي ....الخ.

4 – لاشك أن للموقع الجغرافي والثروة الطبيعية دور في تأهيل الدولة للعب دور قومي علي الساحة العربية لكن عند الحديث عن ليبيا مابين 1969 – 2010 م الأمر يختلف لان هذه الثروة بُددت في مشاريع لا جدوى منها فكانت معظم الأموال تنفق لتلميع صورة الزعيم وليس بناء مجتمع سياسي يقوم علي الديمقراطية والتعددية السياسية والحرية والمساواة وهذه عناصر

ضرورية لبناء القومية العربية فإذا كانت مفقودة عند من يدعي القومية في سياسته الخارجية فكيف يتسنى لهذه السياسة البقاء والاستمرارية والتطبيق .

5 – عند الحديث عن أهداف السياسة الخارجية الليبية سواء في المجال السياسي المتعلق بمشاريع الوحدة العربية أو الأمن القومي العربي أو تحرير الأراضي العربية المحتلة من الناحية النظرية معظم هذه المفاهيم وغيرها كانت تتضمن في البعد القومي الليبي العربي في سياسة ليبيا الخارجية و بالنظر للواقع فشلت جميع هذه الأهداف من التحقق ، وهنا يجب أن نشير أن ليس من الضرورة أن يقع فشل كل هذه الأبعاد القومية علي الدولة الليبية وحدها بل تتحمل الدول العربية جانباً من هذا الفشل .

6 – إن المنطلقات القومية التي نادت بها الحكومة الليبية منذ بداية عام 1969 م إلى انهيار النظام الليبي في 2011 م أثبتت فشلها حيث أن النظام الليبي بكل تركيبته ، وهذا ناجم عن غياب المؤسسية المفروض أن تكون حاضنة لمثل هذه المنطلقات القومية لكن حكم الفرد المطلق أنهي جميع التطلعات القومية في السياسة الخارجية الليبية من تحقيق للوحدة العربية ، تحرير الأرض العربية المحتلة ، محاربة الاستعمار ، حق الشعوب في المحافظة علي ثروتها تصفية القواعد الأجنبية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط دعم وتعزيز الأخوة والتضامن الإسلامي ...الخ ، إلى جانب أن هذه المنطلقات أكبر من أن تتحقق للسياسة الخارجية الليبية بسبب الظروف الموضوعية للدولة الإقليمية إلى جانب البعد الدولي حيث يري في تصرفات الحكومة الليبية ما يهدد مصالحة فوقف المجتمع الدولي وعلي رأسه الغرب للحيلولة دون أن تأخذ مثل هذه الأهداف بعداً تطبيقياً .

ثالثاً : التوصيات

يري الباحث إن هناك جملة من الملاحظات يمكن إن تكون مفيدة للبحث والباحثين في المستقبل يمكن صياغتها على شكل مجموعة من التوصيات :

1 – حتى تتم عملية التفاعل ما بين الجانب النظري والتطبيقي في سياسة أي دولة علي وجه العموم وسياسة ليبيا على وجه الخصوص بحيث أن يتم هذا التفاعل في إطار مؤسسي وقانوني وهذا ما كانت تفتقر إلية الحكومة الليبية السابقة منذ عام 1969 م حتى حصول الانهيار .

2 – العمل على بناء مؤسسات ديمقراطية و انتخابات حرة نزيهة لتكون حاضنة بطريقة سليمة لمثل هذه المنطلقات القومية .

3 – بناء حكم رشيد يقوم بدعم وتعزيز الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (وثيقة لبرنامج الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة 1977) يكون فيها الحكم الرشيد قائماً على الشفافية و حكم القانون وتمثيل حقيقي للشعب .

4 – اغفل البحث دراسة مدركات صانع القرار الليبي والتي اعتقد أنها كانت تتركز حول الذات بطريقة قاسية مما يجعل الباحث أن يوصي في المستقبل لباحثين آخرين على دراسة وفهم هذه المدركات عند صانع القرار السياسي ولماذا فشلت في تحقيق أي من الأبعاد القومية في سياسة ليبيا الخارجية منذ عام 1969 حتى انهيار النظام 2011 .

5 – لابد من وضع تصور وطني لبناء شرعية سياسية من خلال إطلاق الحريات وبناء أحزاب سياسية فاعلة والعمل على تداول السلطة وبناء مؤسسات المجتمع المدني لان مثل هذه المشاركة الشعبية ضمان لإدارة العملية السياسية داخل الدولة الليبية .

المصادر و المراجع

أولا : الكتب

- **القران الكريم**
- إبراهيم ، سعد الدين (1986). **المجتمع العربي والدولة في الوطن العربي** .بيروت مركز دراسات الوحدة العربية .
- الباشا ، فاروق (2003). **جوهر القومية العربية** ، دمشق ، دار البعث للصحافة والنشر
- البسام ، عبدا لعزيز (1999). **القومية الظاهرة والمفهوم** ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط2 .
- الباروني ، سالم حسين عمر (2000). **السياسة الخارجية الليبية** ، بنغازي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية .
- البرناوي، سالم حسين، (2005). **السياسية الخارجية الليبية**، بنغازي: مركز العلوم الإفريقية
- البشري ، عبد الغني (1996). **اثر سياسة القوميتان في الحركة القومية العربية ، مصر** ، دار الكتاب .
- البزاز، عبد الرحمن (1998) . **هذه قوميتنا ،القاهرة** ، دار القلم .
- البوسيفي ، فؤاد (1989). **اتحاد المغرب العربي ، مصراتة** ، دار الجماهيرية للنشر

- الحراثي، ميلاد مفتاح ميلاد، (2010). **قضايا التخطيط واتخاذ وتنفيذ القرار في السياسية الليبية الخارجية**، لبيبا:جامعة قاريونس.

- الحصري ، ساطع (1985). **محاضرات في نشؤ الفكرة القومية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- الحصري ، ساطع (1975). **حول القومية العربية** ، سلسلة التراث القــومي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- الرمحي ، مرعي (2006). **الحقيقة القومية وفق منظور النظرية العالميــة الثالثة** ،بنغازي ، دار الكتب الوطنية .

- أبو زيتون ، أيمن (2009) . **أسباب وتداعيات التحول السياسي** ، الاردن ، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية .

- الكيلان ، هيثم (1993). **الحياة العربية والصراع الإقليمي** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .

- اليوسفي ، فؤاد (1985). **الاتحاد العربي الإفريقي اتفاقية وجدة** ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر .

- الفيتورى ، عطية المهدي (1988). **الاقتصاد الدولي** ، بنغازي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية .

- المهدي ، محمد المبروك (1990). **جغرافية ليبيــا البــشرية** ، بنغــازي ، منشورات جامعة قار يونس .

- الأمين ، محمد (2007). **أثر المتغيرات العالمية والإقليمية في مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي ألمغاربي** ، بنغازي ، دار الفكر للكتب الوطنية .
- الغويل ، سليمان (1987). **الدولة القومية ، بنغازي** ، منشورات جامعة قار يونس .
-الهزايمة، محمد عوض، (2005). **قضايا دولية معاصرة**، عمان: دار الحامد، 17.
- ألمسيري ، عبدا لوهاب (2002). **الإنسان والحضارة** ،مصر، دار الهلال .
- بشارة ،عزمي (2009). **أن تكون عربيا في أيامنا** ،بيروت ، مركز الوحدة العربية
- حتى ، ناصيف يوسف (1985). **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت ، دار الفكر العربي .
- حداد ، عوض يوسف (2007). **تأثير العملية السياسية على الحيز الجغرافي** ، بنغازي ، جامعة قار يونس .
- حصوة، توفيق، (2001). **قضايا ومشكلات دولية معاصرة**، عمان، مطابع الدستور.
- حمودة ، مرعي (2007). **التيار القومي في ليبيا وأثرة في الحركة الصهيونية** ، ليبيا ، أكاديمية الفكر العربي .
- سليم ، محمد السيد (1998). **تحليل السياسة الخارجية** ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية .

- شمبش ، علي محمد (1996) . **العلوم السياسية** ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي .
- صالح ، عطا محمد (1991) . **في الأمن القومي العربي** ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس .
- صالح ، عطا وتيم ، فوزي (1977) **النظم السياسية العربية المعاصرة** ،ج2 بنغازي ، منشورات جامعة قار يونس .
- عباس ، علي و مراد عامر ، (1996) . **مدخل إلي الفكر القومي العربي** ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي .
- عبد الماجد، حامد، (2000). مقدمة في منهجية دراسة طرق بحث الظواهر السياسية، القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر.
- عيناتي ، محمد (1987). **هذه هي القومية** ، بيروت ، دار المنار للنشر والتوزيع
- عواشيره ، السيد (2004). **واقع الهوية والثقافة لأبنا المغتربين الأفارقة** ، مطبعة سبها ، ليبيا .
- قدوره ،نجاح (2007) . **مستقبل الثقافة العربية في ظل العولمة** ، طرابلس ، المركز العالي للدراسات والأبحاث ,
- محمد ، فاضل زكي (1975).**السياسة الخارجية وإبعادها في السياسة الدولية** ، بغداد ،مطبعة شفيق .
- محي الدين ، طلال (2010). **الأزمة الليبية السودانية علي ضوء استضافة طرابلس لقيادات التمرد** ، ليبيا ، مركز الناظور للدراسات والأبحاث

- مصباح ، زايد عبدا لله (1999). **السياسة الخارجية** ،ط2 ، طـــرابلس ، تالـــة للطبع والنشر .
- مجموعة مؤلفين (1992). **صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربـــي** ، الرباط ، ط1 ، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية .
- ليلة ، محمد كامل (1966). **المجتمع العربي والقومية العربية** ، القـــاهرة ، دار لفكر العربي .
- يوسف ، خليل يوسف (1966) .**القومية العربية ودورها في التربية و تحقيقها،** القاهرة ، دار القومية للطباعة والنشر .

- يـونس، محمـد المبـروك، (2007). **دور ليبيـا فـي مـسار العلاقـات العربيـة الإفريقيـة، مصراته،** ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 113.

- دروزة ، الحكم وحامد الجبورى (1999).**القومية العربية قرأت في الفكر القومي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

ثانيا : الرسائل الجامعية

- الجامعي ، نعيمة بشير (1991). **دور الديمقراطيـــة الليبراليـــة فـــي توجهـــات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ليبيا ، جامعة قاريونس .
- عمر، سليمان محمد (2005) **السياسة الخارجية الليبية اتجاه القارة الإفريقيـــة** ، رسالة ماجستير منشور،ليبيا ، جامعة قاريونس .

- الحار ، غبد الوهاب محمد (2001) **تأثير العامل الجغرافي في السياسة الخارجية الليبية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، طرابلس .
- عثامنة، رشيد يوسف (1997). **العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الليبية 1977-1997**. رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، أكاديمية الدراسات والبحوث الاقتصادية.
- عمران ، أشرف علي (2005).**العلاقات الليبية المصرية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، طرابلس .

ثالثا : كتب مترجمة

- حبيب ، هنري (1981). **ليبيا بين الماضي والحاضر** ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع و الإعلان ، ترجمة شاكر إبراهيم .
- **جنس** ، لويد (1989). **تفسير السياسة الخارجية** ، الرياض ، مطابع جامعة الملك سعود ، ترجمة محمد بن احمد المفتي و محمد السيد .
- جوف ، ادمون (1993). علاقات دولية ، بيروت ، المؤسسة الوطنية للنشر ترجمة منصور القاضي .
- مرل ، مرسيل ، **السياسة الخارجية** ، (1989) .بدون مكان نشر ، ترجمة ،خضر خضر .
- شيفر ، بويد (1966). **القومية عرض وتحليل** ، ط1 ، دار مكتبة الحياة ، ترجمة خصباك وآخرون .

رابعا : الدوريات

- ألبقالي ، أمينة (1988). **ملاحظات حول مفهوم الوحدة** ، تصدر عن المجلس القومي للثقافة العربية ، العدد (48) سبتمبر .
- المصري ، جورج (1989). **الناصرية والمسألة الوحدوية منظور مستقبلي** ، تصدر عن المجلس القومي للثقافة ،الرباط ، العدد (53) فبراير .
- الحراثي، ميلاد مفتاح ميلاد، (2010). قضايا التخطيط واتخاذ وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية الليبية: أسئلة – والأجوبة الغائبة، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 28.
- المقرحي ، محمد (1997). **ثورة الإنسان** ، تصدر عن مجلة الوحدة العربية ،العدد (2) أكتوبر .
- الكيلاني ، هيثم (1992). نظرية الأمن الإسرائيلي بين حربي _ 1973 _ 1991 ، تصدر عن مجلة الفكر الاستراتيجي العربي (العربي) .
- الظاهر ،حسن (1985). الأمة والقومية دراسة في المفاهيم السياسة ، تصدر عن الشؤون العربية ، العدد (41) فبراير .
- جواد ، ليث (2002). **الموقف الليبي من القدس العربية** مجلة الدراسات العدد (8) .
- بن نصر ، محمد (2003).**التحدي الثقافي في القرن الحادي والعشرين** ، تصدر عن مجلة كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، العدد (20) سبتمبر .

- شمبش ، علي محمد (2000). **القومية والوطنية وإشكالية التطابق أو الأولويـــة** ،تصدر عن الدراسات العليا ، طرابلس ،العدد (5) .
- مهدي، محمد عاشور، (2011). قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، مقال منشور، **معهد البحوث والدراســات الإفريقيــة**، جامعــة القاهرة.

خامساً: المراجع الأجنبية

Sawani, Y (2003). Africa in Libya's Foreign Policy: History, Ideology und Realism, **Research Study**, Al-Fateh University, Tripoli, Libya.

Schwartz, Jonathan B.,(2007). “Dealing with a 'rogue state': the Libya precedent”., The **American Journal Of International Law** , Vol. 101, , P 55, PP577-580

W. Jentleson and Christopher A. Wrytock, ”Who “won” Libya?”., International security, vol 30,no.3, Winter 2005-2006). P.56